سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٦٧)

العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى

يوليو ٢٠٠٣

شكر و تقدير

تتقدم الدكتورة/ سهير أبو العينين بكل الشكر و التقدير لكل أعضاء الفريق البحثى من داخل و خارج المعهد على كل ما بذلوه من جهد فى سبيل انجاز هذا البحث.

و قد ساهم فى صياغة البحث فى شكله النهائى أعضاء الفريق البحثى على النحو التالى: الفصل الأول من البحث قام باعداده د/ حجازى الجزار؛ و الجزء الأول من الفصل الثانى قامت باعداده د/ نيفين كمال حامد؛ أما الجزء الثانى من هذا الفصل فقد قام باعداده أ.د/ السيد عبد العزيز دحية. و قامت أ.د/ فتحية زغلول باعداد الجزء الأول من الفصل الثالث؛ أما الجزئين الثانى و الثالث من هذا الفصل فقد اشترك فى اعدادهم كل من أ.د/ سهير أبو العينين و د/ أمانى الريس و د/ وفاء مصيلحى.

و لا يفوتنى أن اتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة/ هدى أبو شادى، رئيس قطاع المتابعة والموازنات بوزارة التخطيط، على تعاونها غير المحدود فى توفير البيانات و المعلومات اللازمة للبحث، و كذلك فى تقديم الآراء و الملاحظات القيمة التى ساهمت فى اثراء البحث.

و يتقدم الباحث الرئيسى بشكر خاص و تمنيات بدوام التوفيق و النجاح لشباب الباحثين فى الفريق البحثى: الباحث/ محمد حمدى المسلمانى، الباحثة/ داليا رضا العدل و الباحثة المساعدة/ نيفين عبد العزيز حسين، و ذلك على حماسهم و اخلاصهم فى الأداء و تميزهم الواضح فى حب العلم و التعلم و العطاء.

و فى النهاية ما كان لهذا البحث أن يخرج إلى النور بدون الجهود الكبيرة التى بذلها كل من السيدة/ نهلة حسن و السيد/ محمد النجار فى كتابة البحث و اخراجه فى شكله النهائى، لذا يتوجه الباحث الرئيسى و كل أعضاء الفريق البحثى بكل الشكر و التقدير لكل منهما.

الباحث الرئيسى

أ.د. سهير أبو العينين

فريق البحث

أولا : من داخل المعهد :

أ.د. سهير أبو العينين	الباحث رئيسى
أ.د. السيد عبد العزيز دحية	
أ.د. فتحية زغلول	
د. نيفين كمال حامد	
د. امانى الريس	
د. حجازى الجزار	
د. وفاء مصيلحى	
أ. محمد حمدى المسلمانى	
أ. داليا رضا العدل	
أ. نيفين عبد العزيز حسين	

من خارج المعهد

أ. هدى أبو شادى	رئيس قطاع المتابعة والموازنا
	بوزارة التخطيط

سكرتارية

نهلة محمد حسن

محمد النجار

المحتويات

مقدمة

الفصل الأول:

العوامل المحددة للنمو الاقتصادى من واقع النظرية الاقتصادية وتجارب بعض الدول

١-١ تطور نظريات النمو الاقتصادى

١-١-١ النظرية الكلاسيكية

١-١-٢ النظرية الحديثة ذات النمو الخارجى

١-١-٣ نظرية النمو الحديثة

١-٢ تقييم تجارب النمو فى بعض الدول

١-٢-١ ظاهرة النمو فى الاقتصادى اليابانى

١-٢-٢ ظاهرة نمو الاقتصاد الكورى

الفصل الثانى:

محددات نمو الاقتصاد المصرى وأهم المشكلات التى تواجهه

٢-١ العوامل المحددة لنمو الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٦٠/٢٠٠٢)

٢-١-١ تطور المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٤)

٢-١-٢ تطور المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٢)

أولاً: تطور الناتج المحلى الاجمالى

ثانياً : تطور التراكم الرأس المالى

ثالثاً : تطور التعامل مع العالم الخارجى

رابعاً: التقدم التكنولوجى

خامساً: العوامل المؤسسية

٢-٢ معوقات ومشاكل التنمية فى الاقتصاد المصرى

٢-٢-١ ضعف معدل الادخار والاستثمار

٢-٢-٢ ضعف الإنتاجية

٢-٢-٣ مشاكل تتعلق بالأداء الحكومى والإطار التشريعى والمؤسسى

٢-٢-٤ ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى

الفصل الثالث :

أهم نماذج النمو الاقتصادى وتجارب التطبيق على مصر

٣-١ مراجعة لأهم نماذج النمو الاقتصادى

٣-١-١ النماذج النيوكلاسيكية

٣-١-٢ النظرية الجديدة للنمو

٣-١-٣ بعض نماذج النمو الداخلى

٣-١-٤ الدراسات التطبيقية

٣-٢ بعض تجارب تطبيق نموذج للنمو على مصر

٣-٢-١ تقدير آثار تراكم رأس المال و التقدم الفنى

٣-٢-٢ تقدير آثار الانفاق الحكومى و الاستثمار البشرى و حرية التجارة

٣-٣ اقتراح نموذج للنمو فى مصر : بعض الاتجاهات العامة للتطوير

الخلاصة والنتائج

مقدمة

بعد انقضاء أكثر من عشر سنوات على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى في مصر تحقق قدر من النجاح في القضاء على كثير من الاختلالات التي كانت قائمة، و لكن لم يتحقق نفس النجاح فى الانطلاق في مسار النمو الاقتصادى.

فى تصنيف البنك الدولى لدول العالم فقاً لمستوى الدخل تقع مصر فى فئة الدول متوسطة الدخل (يبلغ متوسط دخل الفرد في عام ٢٠٠١ حوالى ١,٤ ألف دولار)، هذه الفئة تنقسم إلى مجموعتين: دنيا و عليا، و تقع مصر فى الفئة الدنيا و معها من الدول العربية كل من الأردن و العراق و سوريا و الجزائر و تونس و المغرب، و فيها أيضاً روسيا والصين . أما المجموعة العليا من هذه الفئة للدخل فتضم كل من لبنان و ليبيا و عمان والسعودية. أما الدول العربية فى فئة الدخل المنخفض فتضم السودان و موريتانيا و الصومال واليمن، و تضم من غير الدول العربية الهند و كوريا الشمالية. و جدير بالذكر أن إسرائيل تصنف مع الدول المتقدمة فى الفئة العليا من الدخل.

و يرصد تقرير البنك الدولى عن توقعات النمو فى العالم فى ٢٠٠٣ متوسطات معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الدول المختلفة فى الفترة من ١٩٧١ حتى ٢٠٠١ ، و توضح البيانات أن متوسط معدل نمو الناتج المحلى فى مصر بلغ فى السبعينات ٦.٦ % و فى الثمانينات ٥.٥ % ، فى التسعينات ٤.٤ % و فى عام ٢٠٠١ بلغ ٢,٩ % و يقدره لعام ٢٠٠٢ بمتوسط ١ %. و رغم وجود بعض الاختلاف بين هذه التقديرات و بين تقديرات وزارة التخطيط إلا أن م يؤكد الاتجاه التنازلى أن معدل نمو الناتج المحلى فى الخمس سنوات الأخيرة لم يتجاوز ٣,٥ % وانخفض إلى ٣ % فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ و متوقع ألا يتعدى ٢,٥ % فى العام القادم.

و لا يخفى على أحد أن هذا المستوى لمعدل النمو لا يفى بأى حال من الأحوال بطموحات المستقبل بالنسبة للمصريين و لا بالنسبة للطاقات الكامنة فى مصر.

و تسعى مصر فى المرحلة الحالية إلى حشد جهودها و طاقاتها و كافة مواردها للوصول إلى أفضل الطرق و أسرعها لتحقيق أهداف النمو الاقتصادى بمعدلات مرتفعة ومستمرة.

و لعل الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة العربية توضح أكثر من أى وقت مضى أن تحقيق النمو لم يعد مطلوباً فقط لزيادة رفاهية الشعوب ،و إنما اصبح ضرورة حتمية لمواجهة أخطار من شأنها تهديد الأمن القومى.

و يلاحظ أن الاهتمام بقضية النمو الاقتصادى لا يقتصر على الدول النامية فقط، بل أن تجدد الاهتمام بهذا الموضوع و ازدهار الأدبيات المرتبطة به قام -كالمعتاد- في الدول الغربية وأصبح واضحاً بشكل خاص فى العقدين الأخيرين. كما أن نجاح تجارب النمو المتميزة في جنوب شرق آسيا ثم الأزمات المالية التي مرت بها دفعت عدد كبير من الاقتصاديين إلى تحليل و تقييم هذه التجارب لتحديد أهم العوامل المحددة للنمو و لاستمراريته.

ومع تطور أدوات التحليل الكمي والنمذجة فإن النظريات المختلفة يصاحبها نماذج رياضية لتوضيح أهم الفروض و قياس النتائج التي تقوم عليها هذه النظريات، كما تقوم على هذه النماذج عديد من الدراسات التطبيقية لاختبار النظريات من ناحية، ولتفسير محددات ومصادر النمو فى الدول المختلفة و تفسير أسباب اختلاف مسار النمو بينها من ناحية أخرى.

وفى مصر يلاحظ عدم كفاية الدراسات التي تسعى إلى تحليل و تفسير شكل مسار النمو فى مصر و استخلاص أهم العوامل المؤثرة و التى يمكن أن تفيد فى صياغة سياسات اقتصادية مناسبة.

وتحاول الدراسة الحالية أن تقدم مساهمة في هذا المجال، و ذلك بمراجعة النظريات المختلفة وصولاً إلى أهم العوامل المحددة للنمو فى الفكر النظرى ، و كذلك تقييم تجارب النمو فى بعض الدول – بالتحديد اليابان وكوريا – وأهم الخصائص المميزة لها و أهم مصادر النمو فيها، و هو ما يتناوله الفصل الأول من البحث.

أما الفصل الثانىفيتطرق إلى تحليل تطور الاقتصاد المصرى منذ الستينات و مسار نمو الناتج المحلي و أهم المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية التي تواكبت و تفاعلت معه، و يتعرض أيضاً لأهم المشكلات التى تشكل عوائق فى مسار النمو.

و يستعرض الفصل الثالث أهم نماذج النمو الاقتصادى و بعض تجارب تطبيق نموذج للنمو على مصر ، و ينتهى باقتراح بعض الاتجاهات العامة للتطوير ولاستكمال المهام

المطلوبة لنمذجة النمو فى مصر، و ذلك تمهيداً لاستكمال الجزء الثانى من الدراسة و الـــذى من المفترض أن يقدم صياغة مقترحة لنموذج للنمو للاقتصاد المصري و نتائج تطبيقه.

الفصل الأول

العوامل المحددة للنمو الاقتصادى

من واقع النظرية الاقتصادية وتجارب بعض الدول

الفصل الأول

العوامل المحددة للنمو الاقتصادى

من واقع النظرية الاقتصادية وتجارب بعض الدول

١-١ تطور نظريات النمو الاقتصادى

مع حلول منتصف الثمانينات استحوذ النمو الاقتصادى على اهتمام الباحثين فى المجال الاقتصادى من جديد ،واليوم أصبح موضوع النمو وما يرتبط به من عوامل محددة يشكل المحور الرئيسى لنماذج وسياسات النظرية الاقتصادية الكلية، وربما فاق الاهتمام به ذاك الاهتمام الذى نالته دراسات ما يسمى فى أدبيات التنمية بالتقلبات الاقتصادية فى الأجل القصير.

والواقع أن دراسة موضوع النمو الاقتصادى وخاصة فى الأجل الطويل، تستمد أهميتها من أن النمو يمثل عنصراً أساسيا، بل حاسماً، من عناصر التنمية. فالإختلافات فى مستويات المعيشة وفى مراحل التنمية ، فيما بين الدول، ترجع فى أصلها إلى الإختلافات الحادة بين الدول فى معدلات النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل.

وحتى الإختلافات الصغيرة فى معدلات النمو الاقتصادى عندما تتراكم عبر جيل أو أكثر من الزمن، يصبح لها مستتبعات أكثر أهمية على مستويات المعيشة وذلك بالمقارنة مع التأثيرات الناتجة عن الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل والتى استحوذت على انتباه معظم دارسى النظرية الاقتصادية الكلية لفترة طويلة من الزمن.

وكما يقول "إدوارد دنسن" (Denison, E. F, 1967) أن النمو الاقتصادى أصبح هدفاً قومياً لكل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء. فالتنافس المحتدم الآن بين الشعوب والأمم يرجع فى أصله إلى التنافس فى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكثر تزايداً.

يهدف هذا الجزء من البحث إلى عرض مراجعة تاريخية للأدبيات الخاصة بالنمو الاقتصادى والعوامل المحددة له. وتهدف الدراسة أيضاً إلى الإجابة على السؤال الهام والخاص بجوهر محددات النمو وهو : لماذا تختلف معدلات النمو بين الدول؟ ولماذا تختلف من وقت لآخر؟

التعريف بالنمو الاقتصادى:

يعرف بعض الكتاب النمو الاقتصادى على أنه مجرد الزيادة الكمية فى متوسط الدخل الفردى الحقيقى والذى لايرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية من أى نوع،اقتصادية كانت أو اجتماعية (العيسوى إبراهيم ١٩٨٩) .

ويشير كوزنتس (Kuznets, Simon, 1959) فى تعريفه للنمو الاقتصادى، إلى ثلاث عناصر رئيسية :

- ارتفاع متواصل فى الإنتاج
- تقدم تكنولوجى
- حدوث تغييرات فى الإطار المؤسسى والسلوكى للافراد.

ويضيف كالدور (Kaldor . N,1957) بعض الخصائص الهامة فى تعريفه للنمو الاقتصادى، حيث أشار إلى أن النمو الاقتصادى يعنى الزيادة المستمرة فى حجم مخرجات الانتاج ولفترة زمنية طويلة، تعدى فى بعدها الزمنى الفترات الزمنية الخاصة بالتوسع الاقتصادى المصاحب للدورات والتقلبات الاقتصادية، والتوسع الناتج عن عوامل غير عادية أو فترات الانتعاش التى تلى فترة ركود طويلة أو فترات الارتفاع المؤقت لبعض العوامل الأخرى غير الدائمة.

ويؤكد" Kaldor " أيضاً على أن مفهوم النمو الاقتصادى الحديث يتسم بالمزج بين المعدلات العالية لنمو السكان والمعدلات المرتفعة لمتوسط دخل الفرد الحقيقى، وهذا المزج يتضمن معدلات نمو متزايدة بالنسبة للناتج الكلى. كما أشار إلى أن الزيادة فى متوسط دخل الفرد غالباً ما تأتى من التجديدات أو الإبتكارات الأساسية وذلك مثل تطبيقات الحزم المعرفية الجديدة فى عمليات الانتاج والاقتصاد .

من العرض السابق يتضح أن مفهوم النمو الاقتصادى يعد أحد الموضوعات الهامة فى النظرية الاقتصادية الكلية ، كما أن المفهوم يتضمن بطبيعته بعداً ديناميكياً يدفع إلى التطور عبر الزمن ، هو ما يفسر تعدد وتطور المحددات الخاصة به عبر الفترات الزمنية المتعاقبة كما سنرى فى الجزء التالى.

١-١ تطور نظريات النمو الاقتصادى:

تعددت نظريات النمو الاقتصادى خلال المراحل الزمنية لتطورها. وبوجه عام يمكن تصنيف هذه النظريات إلى ثلاثة مجموعات فكرية أساسية كما يلى:

١-١-١النظرية الكلاسيكية:

تضم هذه المجموعة من النظريات أراء كل من آدم سميث١٧٧٦ ودافيد ريكاردو ١٧٨١ ،بالاضافة إلى فرنك رامزى،١٩٢٨ وجوزيف شومبيتر ، وغيرهم كثير ممن يطلق عليهم بالاقتصاديين الكلاسيك (Barro, Robert and Sala, Martin, 1995).

وقد ظهرت فى البداية الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية فى كتابات آدم سميث عن ثروة الأمم والعوامل المحددة لها والتى تقوم على افتراض أساسى وهو أن الأرض هى مصدر الثروة . وقد أشار سميث إلى دور كل من انتاجية العمل ، ونسبة القوة العاملة إلى جملة السكان فى التأثير على معدل النمو الاقتصادى اللازم لزيادة ثروة الأمة. هذا بالإضافة إلى اهتمامه بكل من دور التخصص وتقسيم العمل ومعدل الادخار القومى كعوامل حاسمة فى زيادة الانتاجية والتراكم الرأسمالى.

وجاءت أفكار ريكاردو عن النمو متفقة بصفة عامة مع ما قدمه آدم سميث من أفكار، وإن اختلفت عنها فى بعض الإضافات التفصيلية التى ناسبت التطور الاقتصادى والزمنى فى تلك الفترة. فعلى سبيل المثال لم يهتم ريكاردو كثيراً بمسألة التخصص كعامل هام لزيادة إنتاجية العمل وإنما أشار بدلاً من ذلك إلى دور التقدم الفنى بصفه عامة، والذى عادة يصاحب عملية الاستثمار والتراكم الرأسمالى، كعامل حاسم لعملية النمو.

ومن الأفكار الهامة التى ظهرت مع هذا الاتجاه الفكرى أيضاً، الأفكار المتعلقة بالسلوك التنافسى والتوازن الديناميكى، ودور تناقص الغلة وعلاقتها بتراكم رأس المال العينى والبشرى والتفاعل بين متوسط دخل الفرد ومعدل نمو السكان، ودور المنظم كقوة محركة للنمو من خلال خلق التوليفات الجديدة لعناصر الإنتاج ، وما يستتبع ذلك من تنمية منتجات جديدة، أو اكتشاف أسواق جديدة أو طرق جديدة للانتاج،وكذلك الأفكار الخاصة بدور القوة الاحتكارية كمحفز للتكنولوجيا المتقدمة والنمو الاقتصادى.

من العرض السابق يتضح أن الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية وما قبلها قد تطورت كثيرا واعتمدت فى ذلك على المجتمع والبيئة التى نشأت فيها. وعلى عكس سميث وريكاردو، فقد أنكر شومبيتر (Schumpeter, J. A, 1934) أن تكون الأرض هى المصدر الوحيد للثروة وأن ندرتها هى السبب الأساسي لتوقف أو تباطؤ النمو الاقتصادى فى المجتمع.

وقد انطلق فى رؤيته من افتراضية أن التطور أو النمو الاقتصادى فى المجتمع يمكن أن يحدث أيضا من خلال التغير الإيجابي النشط للاقتصاد، والذى عادة مايقوم به طبقة المنظمين فى المجتمع من أجل الحصول على الأرباح المحتملة والمصاحبة لهذا النشاط. وبناء" على ذلك فقد أشار شومبيتر إلى أن النمو الاقتصادى فى المجتمع لايحدث عادة فى شكل مستقر ومنتظم، وإنما يحدث بقدر سرعة استقدام التوليفات الجديدة من المنتجات أو طرق الانتاج أو الأسواق...الخ ، كما أن استمرار هذا النمو يتوقف أيضاً على المدة التى تبقى فيها هذه التوليفات مطلوبة بالأسواق.ومع ذلك فإن النمو الاقتصادى فى المجتمع قد يكون فى وقت ما كبيراً أو صغيراً، وقد يستغرق وقتاً طويلاً أو قصيراً طبقاً لطبيعة الاختراع أوالتجديد وأهميته بالنسبة للمجتمع.

فى النهاية نلاحظ أنه على الرغم من قدم المدة الزمنية واختلاف الظروف التى نشأت فيها النظرية الكلاسيكية(وما قبلها) ، إلا أن عناصر النمو التى اشتملت عليها هذه النظرية قد مثلت القواعد الأساسية لعناصر النمو فى الفترة الأخيرة.

١-١-٢ النظريات الحديثة ذات النمو الخارجى:

يتمثل القاسم المشترك الأعظم لهذه النظريات ، أو لهذا الاتجاه الفكرى ،فى أن النمو الاقتصادى لمجتمع ما يتحدد بعوامل خارجية" Exogenous" مثل معدل نمو السكان، ومعدل التقدم الفنى والطلب الكلى ...الخ ، وهى عوامل اعتبرتها هذه النظريات فى ذلك الوقت أنها لا تخضع لسيطرة المجتمع أو النظام الاقتصادى فيه. وفى هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين فى هذه النظريات:

الاتجاه الأول: هارود-دومار:

استمد هذا الاتجاه الفكرى نظريته عن النمو من مصدرين أساسيين، الأول هو المزج النظرى لعناصر نظرية النمو مع عناصر التطور الاقتصادى وما يستتبعه ذلك من خلق هياكل جديدة كما هو الحال عند شومبيتر. أما المصدر الثانى، فيتمثل فى الأفكار الكينزية التى سادت

فى الفترة التى نشأ فيها هذا الاطار الفكرى. فالفكر الكينزى ، على عكس الكلاسيك الأوائلى ، قد أنكر قانون ساى وما يتضمنه من أن العرض يخلق الطلب عليه وأن الأسواق تعمل بكفاءة وجهاز الثمن قادر على إحداث التوازن اللحظى فى الأسواق.

وكما أن كينز ركز اهتماماته على الأجل القصير (Romer, P.M. 1994) ، وذلك بإشارته إلى تأثير الزيادة فى الدخل الناتجة عن الزيادة الإضافية فى الاستثمار، فإن نظرية هارود-دومار قد استكملت هذا التحليل بدراسة تأثير الزيادة فى الطاقة الانتاجية الناتجة عن زيادة رصيد رأس المال. وعليه، فقد تمت صياغة نظرية كينزية للنمو الاقتصادى فى الأجل المتوسط.

افترضت نظرية هارود-دومار أن الناتج القومى فى المجتمع يتحدد بالطلب الفعلى بشقيه(الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار) وأن الادخار يتساوى مع الاستثمار. وأن الادخار والاستثمار دالتان خطيتان متجانستان فى الدخل القومى.

كما أوضحت هذه النظرية أن تحقيق معدلات نمو مستقرة والوصول بالاقتصاد إلى حالة التوازن لايمكن أن يتركا لقوى العرض والطلب فى السوق،وإنما هناك ضرورة للتدخل النشط من جانب الحكومة بالتأثير فى جانب الطلب الكلى بشقيه الاستهلاكى والاستثمارى. ومن أهم الأدوات التى يمكن استخدامها فى هذا المضمار، سياسة سعر الفائدة المنخفض والتى تؤدى فى الجانب الأهم منها إلى رفع معدل التراكم الرأسمالى وزيادة معامل رأس المال/الإنتاج ، وما يستتبع ذلك من رفع معدلات النمو الاقتصادى، والوصول إلى حالة التشغيل الكامل.

ويؤكد الاتجاه الفكرى الذى يمثله هارود ودومار على أن الاقتصاد الرأسمالى بطبيعته له مسار نمو متوازن، إلا إنه غير مستقر، ومن ثم فعلى الحكومة أن تحاول التأثير فى التغيرات المناسبة حتى تضمن وصول الاقتصاد إلى مسار النمو المتوازن. وفى الواقع تشير الخبرة العملية للاقتصادات الرأسمالية إلى أن كثير من هذه الاقتصادات قد مرت بفترات طويلة من النمو المتوازن وبدون حتى التدخل الحكومى. وهذا النوع من الممارسة قد شكل الحافز الرئيسى لتطوير نظرية النمو النيو كلاسيكية بالاعتماد على ما يسمى بنموذج النمو لسولو (Solow.R,١٩٥٦)

ويلاحظ أن دومار رفض نموذجه بعد أحد عشر عاما ، وصرح بأنه ليس له أيه معقولية للنمو طويل الأجل ، وساند نموذج سولو ، ومع ذلك فقد أصبح أكثر نماذج النمو شيوعا واستخداما ، حتى المؤسسات الدولية تستخدمه فى حساب ما يسمى "فجوة التمويل " ، اعتمادا على أن النمو يتناسب خطيا مع معدل الاستثمار وأن القيد الحاكم على نمو الإنتاج هو رأس المال المادى ٠

الاتجاه الثانى : النظرية النيوكلاسيكية ذات النمو الخارجى :

- نشأ الاتجاه الفكرى لنظرية النمو النيوكلاسيكية خلال النصف الثانى من الخمسينيات. وتميزت هذه الفترة من تاريخ الاقتصاد الرأسمالى بالارتفاع فى معدلات النمو الاقتصادى المتوازن لمدد متفاوتة وإن إتصفت بالطول النسبى . دفعت هذه السمة الواقعية للاقتصاد الرأسمالى إلى التغير فى التفكير وتم استبدال الاتجاه الفكرى السابق الحديث عنه (هارود - دومار) ، والذى ركز على جانب الطلب كعامل حاسم فى عملية النمو والتطور الاقتصادى ، باتجاه فكرى جديد يعتمد فى جوهره على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو والتنمية . ومن هنا جاءت تسمية هذا الاتجاه بالنيوكلاسيكى (إشارة إلى الأفكار الكلاسيكية المعتمدة على جانب العرض فى تفسير النمو والتنمية الاقتصادية) .

اعتمد هذا الاتجاه الفكرى على النموذج الذى قام بتطويره سولو فى سنه ١٩٥٦ وكذلك سوان ١٩٥٦ ٠ واستند فى تطوره الأولى على مجموعة من الفروض أهمها : تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال ، سيادة المنافسة الكاملة ، الطلب والعرض قادران على التكيف - من خلال جهاز الأسعار - بطريقة تصل بالسوق إلى حالة التوظف الكامل ، ثبات الغلة بالنسبة للحجم ومرونة الإحلال بين العمل ورأس المال.

بناء على هذه الافتراضات رأت النظرية النيوكلاسيكية ذات النمو الخارجى أن معدل النمو الاقتصادى فى المراحل الأولى من التنمية يكون مرتفعا ثم يميل إلى التباطؤ التدريجي بصعود الاقتصاد إلى المستويات العليا من مراحل التنمية . وأرجعت النظرية هذه النتيجة إلى أن المراحل الأولى من التنمية تتميز بانخفاض نسبة رأس المال / العمل وهو ما يسهم فى رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال . ومن ثم فإن تزايد المدخرات والاستثمارات تحدث نمواً قصير الأجل فى المراحل الأولى من التنمية ومع مرور الزمن يتجه معامل رأس المال / العمل إلى الارتفاع التدريجي مما يدفع بالإنتاجية الحدية لرأس المال إلى الانخفاض التدريجي (نظرا لثبات العائد بالنسبة للحجم ومستوى التكنولوجيا السائدة) ، مع استمرار الانخفاض فى الإنتاجية الحدية

لرأس المال فإن المدخرات المتحققة عن الدخل المتولد عن رأس المال الجديد تتجه إلى التناقص ومن ثم تنخفض تدريجيا الاستثمارات الجديدة ويعود معدل النمو الاقتصادى إلى وضع الثبات أو الاستقرار Steady State فى الأجل الطويل وعندئذ يكون الاقتصاد قد صعد إلى مراحل متقدمة من التنمية الاقتصادية .

وبناء على الآلية التى سبق شرحها ، فإن النظرية تشير إلى أن الزيادة فى معدل النمو فى الأجل الطويل لايمكن أن تتحقق إلا إذا حدثت عوامل خارجية عن النظام الاقتصادى Exogenous Factors (مثل تزايد معدل نمو السكان أو تزايد معدلات الهجرة إلى الاقتصاد أو تزايد معدل التقدم التكنولوجى) تؤدى إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال أو رفعها مع زيادة الاستثمارات ، ومن ثم يستمر معدل النمو الاقتصادى فى الارتفاع فى الأجل الطويل ٠

وقد خضعت هذه النظرية لكم هائل من الدراسات التطبيقية التى أجريت للتأكد من صحة النتائج الخاصة بها ، واتبعت هذه الدراسات منهج حسابات النمو Growth Accounting ، ويتمثل فى تجزئة معدل نمو الناتج الكلى وحساب مساهمة مدخلات الإنتاج فى تكوين هذا المعدل ٠ وقد أشارت هذه الدراسات إلى أن مدخلات العوامل التقليدية ، رأس المال والعمل ، تفسر ما يقرب من ٤٠% - ٧٠% من إجمالي نمو الناتج الكلى ، بينما يمكن تفسير الباقى بالتقدم الفنى الخارجى وهو العامل الثالث من عوامل الإنتاج. وهو ما يؤكد رؤية سولو Solow من أن التقدم الفنى ينقل دالة الإنتاج إلى أعلى مع مرور الزمن ومن ثم فإن الناتج الكلى يزداد بمعدل أعلى من معدل زيادة المدخلات التقليدية للإنتاج ، العمل ورأس المال(Apramovitz ,M.1986) .

يتضح من العرض السابق أن النظرية النيوكلاسيكية يمكن استخدامها فى شرح الإختلافات فى معدلات النمو الاقتصادى فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة وكذلك الاختلافات فى معدلات النمو خلال مراحل التنمية المختلفة .

على الرغم من أن هذا الاتجاه الفكرى قد استحوذ على كثير من الإعجاب والاهتمام من قبل المهتمين بنظريات النمو الاقتصادى ، إلا أنه تعرض لكثير من الانتقادات الحادة. فالدول النامية مازال الكثير ، بل الغالبية العظمى منها ، يعانى من انخفاض معدلات النمو الاقتصادى بصفة عامة والتنمية بصفة خاصة . هذا بالإضافة إلى الافتراض غير المقنع والخاص بأن التقدم الفنى متغير خارجى معطى وما يترتب عليه من أن معدل النمو الاقتصادى أيضا هو متغير خارجى . كما لم تتحقق أيضا

فكرة التقارب Convergence Hypothesis (Broadpessy ,.S.N.1992) التـــى تحدثـــت عنـــها النظرية والتى تقضى بأن الاقتصادات الفقيرة ستنمو بمعدل أسرع من معـــدل نمـــو الاقتصادات الغنية فى الأجل القصير مما يؤدى إلى أن يتجه متوسط دخل الفرد فـــى كلا المجموعتين وبقية المتغيرات الاقتصادية إلـــى التقـــارب فـــى الأجـــل الطويـــل (Broadpessy ,.S.N.1992).

- الافتراضات الواردة بهذه النظرية لاتعول كثيراً على السياسات المالية الحكومية فـــى تحديد معدلات النمو الاقتصادى المختلفة .

١-١-٣ نظرية النمو الحديثة : The New Growth Theory

- بداية من منتصف الثمانينات ، فإن الدراسات والبحوث المتعلقة بالنمو الاقتصادى قـــد إكتسبت رواجاً جديداً . جاء هذا الاهتمام بموضـــوع النمـــو الاقتصـــادى مصاحبـــاً لمساهمات Romer فى سنة ١٩٨٦ ولو كاس Lucas فى عام ١٩٨٨ . أما عن أســـباب هذا الاهتمام فتتلخص فى الاعتراف بأهمية محددات النمو الاقتصـــادى فـــى الأجـــل الطويل واعتبارها نتائج حاسمة وأكثر أهميـــة مـــن العوامـــل المتعلقـــة بـــالدورات الاقتصادية وتأثيرات الدوائر المتقاطعة من السياسات النقدية والعينية ، ومـــن ناحيـــة أخرى أدى فشل النظرية الكلاسيكية ذات النمو الخارجى The Neoclassical Theory with Exogenous Growth فى تقديم تفسير مقنع لمعدلات النمو المتسارعة التى ظهرت فـــى كثير من الدول المتقدمة دون غيرها من الدول إلى ضرورة الخـــروج مـــن عبـــاءة النظرية النيوكلاسيكية وإفتراضاتها غير المقنعة فى ضوء الملاحظات المشاهدة .
- نظرا لإعادة الاعتراف بأهمية محددات النمو من ناحية ، ولفشل النظريات السابقة فى تفسير الواقع الجديد من ناحية أخرى فقد جرى البحث عن مدخلات جديدة لاقتصاديات النمو والتنمية يمكن من خلالها فهم الواقع وتفسيره .
- من هذا المنطلق قدم رومر Paul Romer فى سنة ١٩٨٦ ، ١٩٩٠ فكرة النمو الذاتـــى أو النمو الداخلى Endogenous growth والتى تقر بأن النمو طويل الأجل يتحدد من داخل النشاط الانتاجى ، وأن العنصر المحفز له هو التقدم الفنى ، وذلك على عكس النظرية النيوكلاسيكية ، كما أشارت هذه النظرية – التى دعمتها أعمال كل من Lucas فى عام ١٩٨٨ ، وريبيلو Rebelo ١٩٩١، والتى ترجع فى بدايتها إلى عمل آرو Arrow عـــام ١٩٦٢ وششنسكي Sheshinski عام ١٩٦٧ وأوزاو Uzawa فى عام ١٩٦٥ – أشـــارت إلى أن الاختراعات الجديدة Innovations تتم استجابة للحوافز الاقتصادية والرغبة فـــى تحقيق الربح ، وليست هبة من الطبيعة أو عملية خارجية تتم من جانب أفراد لا علاقة

لهم بالعملية الإنتاجية . أضافت النظرية أيضا أن القوة العاملة المتعلمة والمدربة جيداً (رأس المال البشرى) ، تسهم بدور خاص فى تحديد معدل الاختراع الفنى وبدور حاسم فى تحديد معدل النمو طويل الأجل .

أما عن أهم الفروض التى قامت عليها النظرية فتتلخص فى ثبات العائد بالنسبة لرأس المال وذلك على عكس ما قامت عليه النظرية النيوكلاسيكية والتى افترضت تناقص العائد بالنسبة لرأس المال . افترض رومر Romer فى نموذجه للنمو الداخلى أن الإنتاج الحدى لرأس المال – فى حالة توازن المنافسة الكاملة – يمكن أن ينمو بدون قيود وحتى بمعدل متزايد خلال الزمن نظرا لامكانية تزايد معدل الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال بدلا من أن يتناقصا ، وذلك نتيجة لافتراض النموذج تزايد الغلة مع الحجم ، وليس ثباته ،ويفسر النموذج ذلك بما يسمى بالوفرات الخارجية الموجبة للاستثمار فى المعرفة ، والتى يمكن للمنشآت الأخرى داخل نفس الصناعة أو فى نفس المجتمع أن تستفيد منها نظرا لخاصية الانتشار المصاحبة للمعرفة، وعدم القدرة على الاحتفاظ بها سراً أو حماية ملكيتها لفترة زمنية طويلة . هذا بالإضافة إلى الوفرات الخارجية الناتجة عن تراكم لرأس المال البشرى والذى يسمى بالأثر الخارجى لتراكم رأس المال البشرى .

من الفروض الأساسية أيضا للنظريات الحديثة أو نظريات النمو الداخلى فرض أن التغير التكنولوجى هو متغير تابع يتحدد داخل إطار النشاط الاقتصادى بواسطة عوامل كثيرة يمكن التحكم فيها ، على سبيل المثال تراكم المعرفة الذى تقوم به الوحدات الاقتصادية الساعية لتعظيم الأرباح والقادرة على تحمل المخاطر، أو كذلك عن طريق تراكم رأس المال البشرى وما ينتج عنه من حسن توزيع الوقت والجهد فيما بين الأنشطة المختلفة ، وهو ما يستمد من الحقيقة التى أشار إليها Romer من أن التقدم التكنولوجى ليس مجرد دالة فى الزمن وإنما هو دالة فى الأشياء التى يقوم بها الأفراد خلال الفترات الزمنية المتعاقبة .

أخيرا إفترضت النظرية الحديثة أن الاكتشافات والتكنولوجيا هى عوامل إنتاج تختلف عن عوامل الإنتاج التقليدية . وقد أطلق رومر Romer على عوامل الإنتاج غير التقليدية ، عوامل الإنتاج غير التنافسية فى الاستخدام ، وهى تشبه فى ذلك جزئيا السلع العامة . فالمعرفة أو الاختراعات الجديدة لايمنع أو يحول استخدام شخص ما أو منشأة لها إمكانية استخدام المنشآت أو الأشخاص الآخرين لها . وهى ربما تختلف عن السلع العامة فى كونها مستبعدة Exclusive جزئيا ، بمعنى أن المنشأة التى نجحت فى تحقيق الاختراع الجديد تظل محتفظة بحق الملكية ، والحصول على أرباح

احتكارية على الأقل فى البداية ، ولفترة زمنية قد تطول أو تقصر - حسب طبيعة الاختراع الجديد - قبل أن يصبح الاختراع أو المعرفة هدف سهل الحصول عليه. من العرض السابق يتضح أن النظرية الحديثة للنمو الداخلى تعطى أهمية كبيرة لتراكم المعرفة بصفة عامة وللبحث والتطوير R&D وما ينتج عنهما من إكتشافات أو إختراعات جديدة . وترى أن التقدم فى نشاط البحوث والتطوير يتم من خلال الانفاق عليهما من جانب المشرعات بهدف تحقيق ربح من المنتجات الجديدة .

وتضيف النظرية أن كل منتج جديد يعتبر بمثابة إضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية يترتب عليها ازدياد معدلات الاختراعات الجديدة من ناحية وإنخفاض تكلفة الاختراع من ناحية أخرى وذلك مع تراكم المعرفة فى الأجل الطويل . وهكذا فإن معدل النمو الاقتصادى يتغير مع معدل إختراع المنتجات الجديدة ، ومن ثم فإن الاستثمار فى البحث والتطوير من أهم مصادر النمو طويل الأجل .

وهكذا ، فإنه على خلاف ما خلص إليه سولو Solow ، فإن نظرية النمو الداخلى بريادة Rromer تقرر أن النمو وتحقيق النهضة يكونا دائما أسرع فى الدول التى تتملك رصيداً أكبر من رأس المال ، وعمالة جيدة التعليم والتدريب ، وأخيراً بيئة اجتماعية واقتصادية واعية تشجع على تراكم المعرفة الإنسانية وخلقها داخل الإطار الاقتصادى للمجتمع .

من أهم التوصيات التى تقدمها نظرية النمو الحديثة للدول والحكومات المحلية لترويج النمو والتنمية بها ما يلى :

- يجب أن تركز إستراتيجيات النمو على خلق المعرفة الجديدة بكل أبعادها ، ليس فقط داخل الجامعات والمعامل ولكن أيضا من خلال شركات الأعمال .
- كل الأفكار الكبيرة منها والصغيرة تلعب دوراً هاماً فى زيادة معدل النمو الاقتصادى، وأن هيكلة الأعمال ، بأى من الطرق المتعددة ، بغرض تشجيع الاختراع من جانب العاملين المشاركين مباشرة فى العملية الإنتاجية - Front line Workers يعادل فى أهميته - للاقتصاد المعرفى - أهمية البحوث العلمية المنظمة.
- فرص ترويج النمو تعتمد ، فى جزء كبير ، على القاعدة الحالية المحلية من المعرفة والخبراء ، والمجتمعات يجب أن تطمح إلى بناء هذه القاعدة من خلال إستراتيجيتها العامة .

- النمو المعتمد على المعرفة يسهم فى تعضيد دائرة التقوية الذاتية ، ومن ثم فالنمو السريع يفجراً مزيد من الابتكار المعرفى ، والأخير يؤدى إلى مزيد من النمو السريع .. وهكذا .

١-٢ تقييم تجارب النمو فى بعض الدول

تعد اليابان وكوريا من أهم النماذج الاقتصادية الناجحة فى تاريخ الاقتصاد العالمى. فكلا القطرين قد شهد نجاحاً منقطع النظير فى تحقيق معدلات نمو عالية ولفترة زمنية طويلة. ونقل البلدان اقتصادهما من نمط المجتمعات الزراعية المنعزلة إلى نمط القوة الصناعية الرائدة فى عالم اليوم. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادى قد بدأ نسبيا متأخرا ن وشهد بعض التباطؤ خلال فترة طويلة من الانعزال ، إلا انه قد بدأ سريعا مع القرن التاسع عشر .

وفى كوريا، بدأ النمو الاقتصادى متأخراً عن اليابان ، فى العقد الثانى من القرن العشرين، ثم ما لبث أن انقطع بسبب الحربين وبسبب انقسام شبه الجزيرة الكورية إلى كوريا الجنوبية والشمالية.

وقد واجه البلدان-فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية- معاناة التخلف عن اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة ، أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية،ولكن مع بداية الخمسينات، ظهرت بوادر النمو الاقتصادى السريع وبدأت التنمية الاقتصادية تخطو مراحلها الأولى فى مسارها الطويل.

وتمثل كوريا واليابان نموذجان "للتنمية الخاطفة" ، فالبلدان لم يشهدا ذات النمط من التنمية ذات المراحل المتدرجة والتى عاصرتها دول أوروبا الغربية، وإنما اتبعا نمطاً فريداً بالنسبة لعملية النمو اتسمت بالسرعة وقلة الوقت.

ونظراً لهذا النوع الفريد من التنمية والنمو الاقتصادى منقطع النظير على مستوى التاريخ الاقتصادى الحديث، فقد أصبح الاقتصاد اليابانى والكورى-على حد سواء- مثار اهتمام الباحثين على مختلف انتماءاتهم الفكرية.

وتناول الكثير من الدراسات ظاهرة النمو الاقتصادى السريع التى سادت هذه الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، وقد ركزت معظم هذه الدراسات على أسباب نجاح الاقتصاد اليابانى والكورى فى إنجاز هذه المعدلات غير المسبوقة من النمو الاقتصادى. وقد صنفت هذه الدراسات إلى عدد من المدارس الفكرية أهمها:

المدرسة الأولى: وتعزو النجاح الذى حققته اليابان فى مجال النمو والتنمية إلى سياسة التدخل الحكومى الرشيدة وبصفة أساسية إلى سياسة وزارة الصناعة والتجارة الدولية(MITI). ومن أهم الدراسات فى هذا الخصوص دراسة جونسونJOHNSON ١٩٨٢.

المدرسة الثانية: هى ما تسمى بمنهج السوقMARKET APPROACH ، وترى أن الأداء اليابانى يمكن تفسيره بالرجوع إلى التحليل النيو كلاسيكى للانتاج،ومبادئ السوق التنافسية. فمعدلات الاستثمار والادخار المرتفعة، والمخزون المتراكم من رأس المال البشرى(من خلال تحسين التعليم والتدريب المستمر) وأيضا استقدام التكنولوجيا من الخارج، فكل هذه العوامل المسببة للنمو فى التحليل النيوكلاسيكى تشرح النجاح الذى تحقق على أرض الاقتصاد اليابانى والكورى على حد سواء.

هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التى تنتمى إلى المنهج الثقافى وترى أن التنمية اليابانية والكورية فى جوهرها إنما ترجع إلى الثقافة الديناميكية الفريدة التى يتمتع بها الشعب اليابانى والكورى مع تأكيد هذه الدراسات على سمة التوافق والقيم الجماعية التى تحكم الشعبين.

ونحاول فى هذه الورقة التعرف على مصادرالنمو أو العوامل التى ساعدت على إنجاز هذه المعدلات المرتفعة من النمو الاقتصادى فى ضوء الخبرة العملية والظروف الموضوعية فى البلدين.

وفى هذا الخصوص نود الإشارة إلى أننا سوف نعتمد على ما يسمى بإطار حسابات النمو"GROWTH A CCOUMTING FRAMEWORK" والذى قدمه بيلات PILAT 1994 ودنشن (Denison ,E.F.1967) ، والذى من خلاله يمكن التعرف على مساهمة مدخلات العوامل(العمل والأرض ورأس المال) وكذلك مساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل فى عملية النمو الاقتصادى فى البلدين، بالإضافة إلى بعض العناصر الجوهرية للنمو والربط بينها وبين العناصر المباشرة له وذلك فى ضوء التفسيرات المستمدة من واقع نظريات النمو المتعددة.

والبحث فى هذا الإطار ينتمى فى بعده الكلى إلى المنهج السوقىMARKET APPROACH والذى سبق الحديث عنه.

١-٢-١ ظاهرة النمو فى الاقتصاد اليابانى:

شهدت ظاهرة النمو فى الاقتصاد اليابانى مرحلتين أساسيتين، الأولى، وتسمى مرحلة النمو الاقتصادى السريع وهى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٣. فخلال ما يقرب من عشرين عاماً وظاهرة النمو الاقتصادى اليابانى تحقق معدلات غير مسبوقة فى تاريخ الاقتصاد الحديث. ويبين الجدول رقم (١) بعض مؤشرات هذه الظاهرة. وتشير البيانات هنا إلى أن معدل النمو السنوى قد بلغ٨,٦% فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٧٣.

أما المرحلة الثانية وهى التى جاءت فيما بعد عام ١٩٧٣، فقد شهدت إنخفاض معدلات النمو وبلوغها أقل من ٤% سنوياً، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المعدلات ظلت مرتفعة بالمقارنة مع أداء الدول الصناعية الأخرى فى تلك الفترة.

أما رصيد رأس المال فقد ازداد بمعدل أسرع من معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة رأس المال/الناتج ولاسيما فى الفترة١٩٧٣-١٩٧٩. ولذلك فإن معامل رأس المال/العامل قد ارتفع بنسبة ٧,٤% سنوياً وحتى فى بعض الفترات كان أسرع من ذلك.

حسابات النمو فى الاقتصاد اليابانى :

تعددت دراسات حسابات النمو فى الاقتصاد اليابانى، وقد ركزت معظم هذه الدراسات على الفترة ما قبل عام ١٩٧٣. بينما الفترة الأخرى لم تحظ بنفس القدر من الاهتمام. وبقدر تعدد هذه الدراسات فقد تعددت النتائج واختلفت بسبب عدم الاتفاق على مفاهيم وإجراءات الاستخدام فى أدبيات حسابات النمو. وفى هذه الدراسة فقد اعتمدنا على حسابات "بيلات" لما تتمتع به من مؤشرات معقولة لمصادر النمو الرئيسية ، ولإعطاء تحليل اكثر تفصيلاً لهذه المصادر وإرشاداً لسبب النمو الجوهرى.

يتم تفسير معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى من خلال مساهمة مدخلات العوامل(العمل،رأس المال، الأرض) ومن خلال مخرجات كل وحدة من المدخلات. وتعتمد مساهمة مدخلات العامل على معدل نمو كل مدخل والحصة المقابلة له فى النمو. والجزء من نمو الناتج المحلى الاجمالى الذى لا يفسر بواسطة مدخلات العوامل فيطلق عليه الانتاجية الكلية للعوامل.

يبين الجدول رقم (١) تقديرات النمو للاقتصاد الكلى موزعاً على أربع فترات زمنية، كما يشرح مساهمات كل عنصر من عناصر النمو الكلى. مع ملاحظة أن النمو الكلى يتوزع بين مساهمات مدخلات العوامل الكلية، ومساهمة الإنتاجية الكلية للعوامل، بالاعتماد على معدلات النمو فى كلا المؤشرين.

وتوضح النتائج أنه على مستوى الفترات الزمنية الأربعة ، فإن ما يزيد عن ٥٠% من إجمالى النمو يمكن إرجاعها إلى الزيادة فى مدخلات العوامل وأنه فى الفترة (١٩٥٣-١٩٦٠) برز دور العمل كأهم عامل من عوامل النمو ، حيث بلغت مساهمته الكلية فى معدل النمو ما يزيد عن ٣٠% فى المتوسط.

وجاءت مساهمة رأس المال فى المرتبة الثانية حيث بلغت ١٩,٦% فى المتوسط.بينما جاءت مساهمة العوامل الأخرى فى جانب المدخلات هامشية وبوزن منخفض.

من الناحية الأخرى، جاءت مساهمة التقدم المعرفى فى تنشيط النمو فى تلك الفترة حاسمة حيث بلغت نسبة مساهمته ٣٠% فى المتوسط.

وساهم كل من التحسن فى توزيع الموارد، والآثار الإيجابية لاقتصاديات الحجم والمناخ بنسب متفاوتة بلغت على التوالى٥,٥%،٢,٧%،٢,١% فى المتوسط.

أما فى كل من الفترتان الثانية والثالثة(١٩٦٠-١٩٧٣) ، (١٩٧٣-١٩٧٩) فقد استحوذت مدخلات العوامل على مساهمة أكبر فى عملية النمو بلغت ٦٧,٧% من اجمالى النمو فى الفترة الثانية، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٨٥,٣% فى الفترة الثالثة.

ومن الناحية الأخرى بالنسبة لجانب المخرجات استمر التقدم التكنولوجى فى مساهمته الإيجابية وإن كانت أيضاً تميزت بالإنخفاض خلال الفترتين الثانية والثالثة حيث بلغت٢٣,٩% فى المتوسط للفترة الثانية و٧% فى المتوسط للفترة الثالثة. التحسن فى توزيع الموارد أيضـــاً استمر فى مساهمته الإيجابية وإن تناقصت خلال الفترتين.أما تأثير اقتصادات الحجم فقد كانت مساهمته متزايدة خلال الفترتين٣,٢%،٤,١% فى المتوسط على التوالى مقارنة مع ٢،٧% فى المتوسط للفترة الاولى.

أما فى الفترة الرابعة (١٩٧٩-١٩٩٠) فيلاحظ أن ٦٧% من إجمالى النمـــو يمكـــن تفسيرها بزيادة مدخلات العوامل ، بمتوسط ٢٣,٢% للعمل و٣٣% لـــرأس المـــال.وبلغـــت مساهمة التقدم التكنولوجى فى إجمالى النمو ٢١,٨ % فى المتوسط.

وبصفة عامة يمكن القول أن المدخلات من رأس المال لعبت الدور الحاسم فى عمليـــة النمو، وقد بلغت مساهمتها ٣٢% فى المتوسط بالنسبة لإجمالى النمو، وجاءت مساهمة التقـــدم التكنولوجى فى المرتبة الثانية بنصيب ٢٥% ثم العوامل الأخرى بنســـبب متفاوتـــة: ١١,٧% لنمو العمالة فى قطاع الأعمال ،٧% مساهمة رصيد رأس المـــال للقطـــاع الأهلـــى ،٥,٦% للتحسن فى توزيع الموارد، ثم يساهم كل مـــن المزيـــج النوعـــى لقـــوة العمـــل ، تحســـين التعليم،والمخزون بحوالى٤% من اجمالى النمو لكل عامل من هذه العوامل. أما بقية العوامـــل الأخرى فلم تتعد مساهمتها ٣% فى المتوسط من النمو الكلى.

من العرض السابق يمكن ملاحظة أن المخطط اليابانى قد استفاد بل استغل المـــوارد المتاحة لديه أفضل إستغلال فى تحقيق معدلات نمو غير مسبوقة وتنمية إقتصادية تشـــبه مـــا يحدث فى المعجزات. ففى بداية التنمية حيث الوفرة العمالية والندرة فى رأس المـــال،اعتمـــد المخطط على زيادة المدخلات من العمل بنسب تصل إلى ١٥٠% من مدخلات رأس المـــال. فى ذات الوقت ، عمل على إستقدام التكنولوجيا الحديثة وجعلها أحد الركائز الهامة فى عمليـــة النمو والتنمية. أما فى المرحلة التالية حيث انخفضت نسبة البطالة وازدادت المدخرات المحلية والتراكم الرأسمالى ، تحول المخطط من التركيز على المدخلات من العمل إلى المدخلات مـــن رأس المال ، هذا بالإضافة إلى استمرار الاستفادة من مساهمات التكنولوجيـــا، واقتصاديـــات الحجم الكبير التى تذبذبت أهميتها فى المراحل التالية لعملية التنمية.

ومن العرض السابق أيضاً يمكن ملاحظة أن عملية النمو فى الاقتصاد اليابانى قد خضعت فى بدايتها لما يسمى بالنظرية النيوكلاسيكية ، حيث ثبات العائد على رأس المال ، وما يستتبع ذلك من زيادة العوائد نتيجة للمزج الأمثل فيما بين العمل ورأس المال.

أما فى المرحلة الثانية فإن ظاهرة النمو اليابانية، اعتمدت على ما يسمى بالنظريات الحديثة والتى تفسر النمو من داخل النموذج(النشاط) وأن العنصر المحفز له هو التقدم الفنى والذى فى الغالب يتزامن مع عملية التراكم الرأسمالى ، وهو ما نلاحظه من إرتفاع مساهمة مدخلات رأس المال والتكنولوجيا معاً إلى مايزيد عن ٧٠% فى المتوسط من إجمالى النمو الاقتصادى فى الفترة الثانية من فترات التنمية ومقارنة مع ٥٦% فى المرحلة الاولى.

١-٢-٢ظاهرة النمو الاقتصادى الكورى:

على الرغم من أن ظاهرة نمو الاقتصاد الكورى لم تستحوذ على كثير من الدراسات والاهتمام المماثل لنفس الظاهرة فى الاقتصاد اليابانى ، إلا أنها بحق أحد العلامات الساطعة فى سماء أدبيات النمو والتنمية للعالم الحديث.

ويوضح الجدول رقم (٢) المؤشرات الرئيسية للنمو منذ نهاية الحرب الكورية.

وتشير البيانات إلى أنه خلال الفترة من ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٦٣، فإن الاقتصاد الكورى قد نما بمعدل ٤% سنوياً ،ولكن نظراً لزيادة السكان السريعة فإن متوسط الناتج المحلى الاجمالى للفرد قد ارتفع فقط بنسبة١،٤% سنوياً،التراكم الرأسمالى كان أيضاً منخفضاً فى هذه الفترة بسبب انخفاض الإدخار المحلى ، وكانت المساعدات الأجنبية هى المصدر الرئيسى للتمويل. بداية من عام ١٩٦٣ حقق الاقتصاد الكورى معدلات نمو عالية بلغت ٩% سنوياً خلال الفترة من ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٧٣،على الرغم من الركود الاقتصادى الذى ضرب الاقتصاد العالمى فى الفترة التى تلت عام ١٩٧٣، الإ أن النمو الإقتصادى فى كوريا الجنوبية كان الأفضل على مستوى الدول الصناعية والنامية على حد سواء ، فقد حافظ الاقتصاد الكورى على معدل نمو ٩,٣% خلال الفترة من ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٩، وهو معدل فاق ما تم انجازه فى الفترة السابقة(Hong.S.D 1991).

ونتيجة لزيادة الاستثمارات بعد عام ١٩٦٣، فإن رصيد رأس المال قد زاد ٢٠ ضعفاً خلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٩٠.

وتظهر نماذج التنمية القطاعية فى كوريا كثير من التنوع كما هو الحال فى اليابان. وقد أدى تغير هيكل الإقتصاد الكورى لغير صالح قطاعات الزراعة إلى استمرار ارتفاع معدل النمو.

حسابات النمو للإقتصاد الكورى:

لاتختلف حسابات النمو للاقتصاد الكورى كثيراً عن مثيلتها فى حالة الإقتصاد الياباني إلا أن قاعدة البيانات فى كوريا أضعف من مثيلتها فى اليابان.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التى توصل إليها"pilat" (Denison,E.f,1993)عن النمو فى كوريا فى الجدول رقم (٢) ٠وتوضح النتائج أن الزيادة فى مدخلات العوامل تفسر ما يقرب من ٨٠% من النمو على مستوى الفترة الكلية. وفى مقدمة هذه المدخلات تأتى أهمية عنصر العمل كمصدر للنمو بنصيب ٣٥,٢% كمتوسط للفترة. ويرجع هذا لإرتفاع مساهمة التوسع فى التوظف فى زيادة النمو بنسبة ٢٣% خلال الفترة الأولى للنمو، وهو ما يشير إلى الزيادة السكانية السريعة التى حدثت فى كوريا فى تلك الفترة . كما أن زيادة ساعات العمل لعبت دوراً مهماً أيضاً فى زيادة معدل النمو واستمرت تساهم بنسبة ٥,٦% حتى عام ١٩٧٩ ثم تناقصت بدرجة كبيرة منذ ذلك الوقت.كذلك مارس التعليم دوراً إيجابياً خلال الفترات الزمنية الثلاثة علاوة على ارتفاع مساهمته فى النمو عبر الفترات الزمنية ،٥,٢% فى الفترة الأولى ثم ٥,٩%،١١,٥% للفترتان الثانية والثالثة على التوالى.

ولعبت مدخلات رأس المال دوراً مشابهاً للدور الذى أدته فى حالة اليابان . فزيادة رأس مال القطاع غير الأهلى تفسر أكثر من ٣٠% من نمو المخرجات ، ورأس المال الأهلى يفسر ما يقرب من ١٠% من معدل النمو الاقتصادى.

وأدى التحسن فى توزيع الموارد إلى مساهمة حاسمة فى تكوين معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، بينما التقدم المعرفى والتكنولوجى فى الحالة الكورية لعب دوراً محدوداً مقارنة بالدور الذى أداه فى الحالة اليابانية. ويرى الباحث أن ربما ترجع هذه النتيجة إلى قصور البيانات وعدم دقتها كما هو الحال فى حسابات النمو اليابانى

بمقارنة حسابات النمو اليابانية والكورية يلاحظ أن هناك إتفاق على أهمية عنصـــرى العمل ورأس المال كمدخلات مساهمة فى عمليه النمو، ثم يأتى فى الأهمية بعد ذلـــك حســـن توزيع الموارد والتقدم التكنولوجى كعوامل مساعدة لمعدل نمو الناتج الإجمالى.

ومن الاختلافات الجوهرية بين التجربتين، الانخفاض النسبى فى مساهمة الإنتاجيـــة الكلية للعوامل فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالنسبة للحالة الكورية مقارنة باليابـــان، وربما يشير هذا إلى حسن تدبير السياسة الاقتصادية اليابانية، ومحاولة تقليل حجم المدخـــلات، اعتمادا على استخدام العوامل الأخرى مثل استقدام التكنولوجيا، وفورات الحجم الكبير...الـــخ بما يرفع من الكفاءة الكلية للموارد ويقلل التكاليف إلى حدها الأدنى.

جدول رقم (١)

القوة التفسيرية لمصادر النمو فى الاقتصاد اليابانى خلال الفترة(١٩٥٣-١٩٩٠)

(متوسط سنوى لمعدلات نمو مجمعة)

البيان	١٩٥٣ ١٩٦٠	١٩٦٠ ١٩٧٣	١٩٧٣ ١٩٧٩	١٩٧٩ ١٩٩٠	١٩٥٣ ١٩٧٣	١٩٧٣ ١٩٩٠	١٩٥٣ ١٩٩٠
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى(%)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	٨,٢٥	٨,٨٣	٣,٣٥	٤,٣	٨,٦٣	٣,٩٧	٦,٤٦
المساهمه فى النمو:							
مدخلات العوامل:	٥٥,١	٦٧,٧	٨٥,٣	٦٧,٣	٦٣,٥	٧٢,٧	٦٦,١
مدخلات العمل لقطاع الأعمال:	٣٠,٥	١٥,١	١٠,٩	٢٣,٢	٢٠,٣	١٩,٥	٢٠,١
-التوظف	١٤,٨	٩,٥	٧,٤	١٥,١	١١,٣	١٢,٨	١١,٧
-ساعات العمل	٨,٢	٢,٣-	٦,٩-	٢,٥-	١,٢	٣,٨-	٠,٢-
- المزيج العمرى والنوعى	٣,٦	٤,٦	١,١-	٦,١	٤,٣	٤,٠	٤,٢
- التعليم	٣,٨	٣,٣	١١,٤	٤,٥	٣,٥	٦,٥	٤,٤
مدخلات عمل القطاع العائلى	٢,٩	٣,١	٧,٠	٢,١	٣,٠	٣,٦	٣,٢
مدخلات رأس المال لقطاع الأعمال	١٩,٦	٤٢,٦	٥٠,٢	٣٢,٩	٣٤,٩	٣٨,١	٣٥,٨
- رأس المال الثابت لقطاع الأعمال الخاص	١٧,٥	٣٦,٩	٤٤,٨	٣١,٢	٣٠,٤	٣٥,٣	٣١,٨
المخزون الرأسمالى الخاص	٢,١	٥,٧	٥,٤	١,٧	٤,٥	٢,٨	٤,٠
مدخلات رأس مال القطاع العائلى	٢,٠	٦,٩	١٧,٢	٩,١	٥,٣	١١,٦	٧,١
الأرض	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مخرجات كل وحدة من المدخلات	٤٤,٩	٣٢,٣	١٤,٧	٣٢,٧	٣٦,٥	٢٧,٣	٣٣,٩
التحسن فى تخصيص الموارد	٥,٥	٥,٥	٤,٧	٧,٤	٥,٢	٦,٦	٥,٦
- من مدخلات الزراعة	٤,٦	٤,٥	٤,٧	٤,١	٤,٦	٤,٤	٤,٥
- من القطاع العائلى غير الزراعى	٠,١	٠,٦	٠,٠	٣,٢	٠,٧	٢,٢	١,١
أثر التحسن فى المناخ على الزراعة	٢,١	٠,١	١,١-	٠,١-	٠,٨	٠,٥-	٠,٥
إقتصاديات الحجم	٢,٧	٣,٢	٤,١	٣,٧	٣,٠	٣,٩	٣,٢
التقدم التكنولوجى	٣٤,٦	٢٣,٩	٧,٠	٢١,٨	٢٧,٥	١٧,٢	٢٤,٦

Sources- piLat DirK,1996 The Economic of Rapid GroWth .Edward Elgar, UK.

- الحسابات تمت بمعرفة الباحث

جدول رقم (٢)

القوة التفسيرية لمصادر النمو فى الاقتصاد الكورى خلال الفترة(١٩٦٣-١٩٩٠)

(على مستوى الفترة الزمنية،%)

البيان	١٩٦٣ ١٩٧٣	١٩٧٣ ١٩٧٩	١٩٧٩ ١٩٩٠	١٩٦٣ ١٩٩٠
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى(%)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	٩,٠٠	٩,٢٦	٨,٢١	٨,٧٤
المساهمه فى النمو:				
مدخلات العوامل:	٧٦,٣	٩٧,٢	٧١,٨	٧٩,٦
مدخلات العمل لقطاع الأعمال	٣٥,٢	٣٧,٣	٣٢,٤	٣٤,٧
-التوظف	٢٥,٢	٢٢,٧	٢٠,١	٢٢,٧
-ساعات العمل	٥,٦	٥,٦	٠،٨-	٣,١
- المزيج العمرى والنوعى	٠,٧-	٣,٢	١,٧	١,١
- التعليم	٥,٢	٥,٩	١١,٥	٧,٨
مدخلات رأس المال لقطاع الأعمال	٢٩,٧	٤٨,٧	٣٠,٩	٣٤,٧
- رأس المال الثابت لقطاع الأعمال الخاص	٢٢,٩	٤٣,١	٢٦,٧	٢٩,١
-المخزون	٦,٨	٥,٦	٤,٢	٥,٥
مدخلات رأس مال القطاع العائلى	١١,١	١٠,٦	٧,٥	٩,٦
الأرض	٠,٣	٠,٦	٠,٩	٠,٦
مخرجات كل وحدة من المدخلات	٢٣,٧	٢,٨	٢٨,٢	٢٠,٤
التحسن فى تخصيص الموارد	١٣,٥	١٦,٧	١١,٧	١٤,١
- من مدخلات الزراعة	١٢,٩	١٤,٧	١٠,٢	١٢,٧
- من القطاع العائلى غير الزراعى	٠,٧	٢,٠	١,٥	١,٤
أثر التحسن فى المناخ على الزراعة	٢,٦	١,٧	١,٤-	٠,٩
إقتصاديات الحجم	٢,٩	٣,٢	٢,٦	٢,٩
التقدم التكنولوجى	٤,٧	١٨,٧-	١٥,٣	٢,٥

Sources- piLat DirK,1996 The Economic of Rapid GroWth .Edward Elgar, UK.

- الحسابات تمت بمعرفة الباحث

هوامش ومراجع الفصل الأول

1- Barro J . Robert and Sala-I- Martin Xavier (1995) . Economic Growth N.Y. Mc Graw- Hill, Inc .

2- Kuznets Simon (1959) . Six Lectures on Economic Growth . Toronto, The Free Press.

3- Barro J . Robert (2001) . "Quantity and Quality of Economic Growth ". The Fifth Annual Conference of the Central Bank of Chile, November 2001 .

4- Laursen Keld (1998). "How Structural Changes Differs, and why it Matters. (for Economic Growth)" .
Danish Research Unit for Industrial Dynamics – Druid Working Paper No . 98 – 25

5- Vaglio A. (1988) . " Static and Dynamic Economies of Scale in Export – Led Growth . " Economic Notes 2- 1988 .

6- Lucas, R.E. (1998) . "On the Mechanics of Economic Development ". Journal of Monetary Economics 22: 3

7- Malecki, E.J.(1997) . Technology and Economic Development . Essex, Addison Wesley Longman .

8 – .Kaldor, N.(1957). Model of Economic Growth , Economic Journal, 268,Dec vol LXVII.

9- Romer, P.M. (1986) . " Increasing Returns and Long Run Growth". Journal of Political Economy vol.94 : 1002 – 38 .

10- Romer, P.M. (1993a) . Ideas and Things : the Concept of Production is Being Retooled (The Future Surveyed :150 Economist Years). The Economist : (September11, 1993) F70 (3)

11- Romer, P.M. (1993B). " Implementing a National Technology Strategy with Self-Organizing Industry Investment Boards". Brookings Papers on Economic Activity : Microeconomics 2 : 345 .

12- Romer, P.M. (1994a). "Beyond Classical and Keynesian Macroeconomic Policy . Policy Options" 15 (July – August, 1994) : 15 – 21

13- Romer, P.M. (1994b). " New Good, Old theory and the welfare Costs of Trade Restrictions ". Journal of Development Economics 43: 5 .

14- Romer, P.M. (1998) . "Innovation : The New Pump of Growth ". Blueprint :Ideas for a New Century (winter,1998) .

15- Schumpeter, J.A. (1934). The Theory of Economic Development . Oxford, oxford University Press.

16- Solow, R.S . (1957) . " Technical Change and the Aggregate Production Function . " Review of Economics and Statistics 39: 312 - 20

17- Apramovitz,M.(1986)Catching UP, Forging Ahead and Falling Behind, Journal Of Economic History Vol.46 JUNE PP 385-406.

18-Allen Q. (1981) A Short Economic History Of Modern JAPAN Macmillan,London.

19- Amsden, A .H. (1989) Asia's Next Giant – South Korea and Late Industrialization, Oxford University Press Oxford.

20- Ando, A.,and A.J.uerpach (1988) , The Cost OF Capital in theUnited States and JAPAN: A Comparison, Journal OF the JAPANESE and International Economics, Vol.2,PP 134-58

21- AOKI, M.(1988),Information Incentives and Bargaining in the Japanese Economy, Campridge University Press,Campridge.

22- ARK, B. Van and D. Pilat(1933), Productivity Levels in GERMANY, JAPAN and the UNITED STATES: Differences and Causes, Brookings Papers On Economic Activity (Microeconomics) NO.2 PP.1-69

23- Broadperry,S.N.(1992), Manufacturing and the Convergence Hypothesis: What the Long Run Data Show, CEPR Discussion Paper NO.708 LONDON, JULY.

24- Denison, E.F.(1964),Measuring the Contribution of Education (and the Residual) to Economic Growth, in:OECD, the Residual Factor and Economic Growth, Paris. PP 13-55.

25- Denison,E.F.(1967),Why Growth Rates Differ, the Brookings Institution,Washington DC.

26-Denison ,E.F.(1993),the Growth Accounting Tradition and Proxies to Sources of Growth in :A. Szirmai.b.Van Ark and D.Pilat Explaining Economic Growth –Essays in Honor of Angus Maddison, North Holand, Amsterdam.PP37-64.

27-Denison,E.F.and W.K. CHUNG(1976),How JAPAN'S Economy Grew so Fast the Brookings Institution, Washington DC.

28-Gordon,R.J. and M.n.Baly (1991), Measurement Issues and the Productivity Slowdown in Five Major Industrial Countries, In:OECD, Technology and Productivity: the Challenge for Economic Policy, Paris

29-Hayashi,F.(1986),why Japan's Saving Rate so Apparently High,NBER Macroeconomics Annual 1986,MIT press, Campridge,pp.147-234.

30-Hong.S-D.(1991), Estimating Sources of Factor Productivity Growth In the Korean Economy, Policy Research Paper 91-02, Korea Development Institute (In Korean).

31-Horioka, C.Y.(1990), Why is Japan's Household Saving Rate So High? A Literature Survey. Japan's Saving Rate; the Impact of the Age Structure of the Population and Other Factors. Journal of Economic Studies Quarterly, vol.42, No.3,pp.236-53,Septemper.

32-Jorgeson,D.W. and .Kuroda,M. (1992), Productivity, and International Competitiveness In Japan and the United states, 1960-1985, the Economic Studies Quartery,vol.43.Decemper,pp.313-25.

33-Lucas,R.E.(1988),on the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics,vol.22,pp.3-42.

34-Nakamura, T.(1981),the Postwar Japanese Economy ITS Development and Structure, University of Tokyo Press, Tokyo.

35-Nishimizy,M.and C.R.Hulten (1978),the Sources of Japanese Economic Growth,1955-1971, the Review of Economics and Statistics, Vol.60,pp.351-61.

الفصل الثانى

محددات نمو الاقتصاد المصرى وأهم المشكلات التى تواجهه

الفصل الثانى

محددات نمو الاقتصاد المصرى وأهم المشكلات التى تواجهه

٢-١ العوامل المحددة لنمو الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٦٠ -٢٠٠٢)

عرفت أدبيات التنمية ثلاثة محددات رئيسية للنمو الاقتصادى وهى : التوزيع الكفء للموارد المتاحة على أساس المنافسة ، والاستثمار المادى والبشرى ، والتقدم التكنولوجى سواء عن طريق ابتكار تكنولوجيات جديدة ، أو عن طريق تطوير وتطويع التكنولوجيات المستوردة للظروف المحلية ٠ وأصبح الأهم بين هذه المحددات الثلاثة فى الوقت الحالى هو التقدم التكنولوجى بسبب دوره الكبير فى استمرارية النمو الاقتصادى المرتفع ، على خلاف المحددات الأخرى التى لا تضمن استمرارية النمو الاقتصادى المرتفع لفترة زمنية طويلة ، وان كان ذلك لايعنى إهمالها [١] ، بل ولاتتماثل محددات النمو الاقتصادى فى جميع الدول ، فهى قد تختلف بعض الشئ من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى ٠ ومن ثم سيتم فى هذا الجزء تحديد أهم محددات النمو فى الاقتصاد المصرى ، وذلك من خلال استعراض معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٢) ، وما طرأ من تغيرات على أهم المتغيرات الاقتصادية والهياكل الإنتاجية والمؤسسية ومؤشرات التعامل مع العالم الخارجى ذات العلاقة بهذا النمو وسيتم تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين رئيستين هما (١٩٦٠ - ١٩٧٤)، (١٩٧٥ - ٢٠٠٢) مع التركيز على الفترة الثانية لحداثتها وامتدادها لسنوات أطول ، وهذا التقسيم بسبب الاختلاف الكبير ما بين هاتين الفترتين فى التوجهات والسياسات الاقتصادية مما يؤثر على المتغيرات الاقتصادية محل البحث ٠

٢-١-١ تطور المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٤) :

حدثت تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية بعد ثورة ١٩٥٢ انعكست بصورة واضحة على الاقتصاد المصرى ، وعلى كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلى الإجمالي ، ومتوسط دخل الفرد ، والاستهلاك الخاص والعام ، والاستثمار والادخار ، والتعامل مع العالم الخارجى ، وتوزيع الدخل والثروة ٠ وأهم ما يميز فترة ما بعد الثورة مباشرة تطبيق قانون الإصلاح الزراعى واعادة توزيع الأرض الزراعية ، وما ترتب على ذلك من إعادة لتوزيع الملكية الزراعية ، وخلق طبقة جديدة فى الريف المصرى ، مع التحيز لصالح المستأجرين الزراعيين وعلى حساب ملاك الأرض الزراعية ، نتيجة لتجميد الإيجارات الزراعية عند مستويات منخفضة ٠ ولكن فى مقابل ذلك تم استغلال فائض قطاع

الزراعة لصالح القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة ، فانخفض نصيبه النسبي من الاستثمارات ، مما أدى إلى انخفاض معدلات نمو إنتاجه عن معدلات النمو في القطاعات الأخرى ، وانخفاض إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية فترتب على ذلك زيادة استيراد هذه المحاصيل من الخارج ، ومن ثم التأثير السلبى على ميزان المدفوعات [٢] .

ومن العلامات البارزة لتلك الفترة تنفيذ برنامج التصنيع (١٩٥٧ - ١٩٦٠) ، ثم تطبيق أول خطة خمسية فى مصر خلال الفترة (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) ، وذلك بعد انتهاج أسلوب التخطيط المركزى ، ثم تطبيق مبادئ الاشتراكية خاصة فيما يتعلق بعدالة التوزيع . وتم تطبيق برنامج التصنيع والخطة الخمسية الأولى باتباع استراتيجية الإحلال محل الواردات، فترتب على تطبيق هذه الاستراتيجية التوسع فى صناعات الاستهلاك بصفة خاصة، بجانب التوسع فى صناعات ضخمة كثيفة الاستخدام لرأس المال ، وذات نسبة مكون أجنبي مرتفعة، مما أثر بالسلب على ميزان المدفوعات ، وأدى إلى زيادة الديون الخارجية لتمويل الاستثمارات الكبيرة . كما كان الاعتماد خلال تلك الفترة على السوق المحلى دون الاهتمام بالتصدير [٣] .

ولكن على الرغم من ذلك نجحت الخطة الخمسية الأولى فى تنفيذ استثمارات كبيرة كما هو موضح فى الجدول رقم (٣) ، كماحققت معدل نمو حقيقى مرتفع وصل إلى ٦% سنويا ، أدى إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى بحوالى ٣,٦% سنويا . كما تحقق تقدم ملحوظ فى معظم القطاعات الاقتصادية وفى الخدمات على الرغم من الزيادة السكانية الكبيرة والظروف السياسية غير المواتية كالحروب ، أيضا اتسمت فترة هذه الخطة بالاستقرار الاقتصادى بدرجة كبيرة [٤] .

وخلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٤) تم إعادة توزيع الملكية لصالح القطاع العام وعلى حساب القطاع الخاص ، وأصبح القطاع العام هو المستثمر الأول فى قطاع الصناعة والخدمات ، ويعمل به النسبة الأكبر من العمالة الصناعية ، ومن العوامل التى ساهمت فى التوسع الصناعى خلال هذه الفترة الحماية الجمركية التى منحت للصناعة الوطنية ، وقيدت من منافسة السلع المستوردة المماثلة لها [٥] .

ولكن بدأت بعد فترة تظهر على القطاع العام مظاهرعدم الكفاءة نتيجة لسوء الإدارة ومافرض عليه من سياسات اجتماعية أخلت بشروط كفاءته الاقتصادية ، كفرض أسعار

جدول رقم (٣)
تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٤)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة العوامل وبالأسعار الجارية	الناتج المحلى الإجمالي بالتكلفة وبأسعار ١٩٦٠/٥٩	معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الإجمالي بالتكلفة وبأسعار	الاستثمار الثابت الإجمالي	معدل الاستثمار	عدد السكان	متوسط دخل الفرد الحقيقى بالجنيه *
١٩٦١/٦٠	١٣٦٣,٦	١٣٦٣,٦	٦,١	٢٢٥,٦	١٥,٥	٢٦,٣٣٢	٥٥,٤
١٩٦١/٦١	١٤١١,١	١٤١١,١	٣,٤٨	٢٥١,١	١٦,٦	٢٦,٩١٨	٥٦,٢
١٩٦٣/٦٢	١٥٦٢,٨	١٥٣٦,٧	٨,٩	٢٩٩,٦	١٧,٨	٢٦,٦٠٢	٦٢,٣
١٩٦٤/٦٣	١٧٣٩,٦	١٦٦٩,٧	٨,٦٥	٣٧٢,٤	١٩,٧	٢٨,٣٠٣	٦٥,١
١٩٦٥/٦٤	١٩٦٢,٦	١٨٣٥,٩	٩,٩٥	٣٥٨,٤	١٦,٢	٢٩,١٥٧	٧٤
١٩٦٦/٦٥	٢١٠٩,٧	١٩١٦,٧	٤,٤	٣٧٧,٤	١٥	٣٠,٠٧٦	٧٧,٦
١٩٦٧/٦٦	٢١٧٩,١	١٩٢٩,٦	٠,٦٧	٣٥٨,٨	١٤,٤	٣١,٠٢٣	٧٨,٤
١٩٦٨/٦٧	٢١٨٧,٨	١٩١٦,٥	٠,٦٨-	٢٩٢,٢	١١,٥	٣٢,٠٠١	٧٨,٢
١٩٦٩/٦٨	٢٣٣٩,٤	٢٠٣٤,٣	٦,١٥	٣٣٣,٢	١٢,٤	٣٣,٠٠٩	٨١,١
١٩٧٠/٦٩	٢٨٠٤,٢	٢٣٧٦,٤	١٦,٨٢	٣٥٠,٨	١١	٣٤,٠٤٨	٩١,١
١٩٧١/٧٠	٢٩٧٧	٢٤٨٧,١	٤,٦٦	٣٥٥,٥	١٠,٦	٣٥,١٢١	٩٤,٣
١٩٧٢/٧١	٣٢٠٩,٩	٢٦٠٣,٣	٤,٦٧	٣٦٥	١٠,٣	٣٦,٢٢٧	٩٦,٣
١٩٧٣	٣٥٢٦,١	٢٦٥٧,٢	٢,٠٧	٤٦٣,٥	١١,٧	٣٧,٣٧٨	٩٨,٧
١٩٧٤	٤١٩٩,٦	٢٧٨٨,٦	٤,٩٥	٦٨٠,١	١٥,٣	٣٨,١٠٢	١٠٢,٧

المصدر مجلس الشورى ، دور الانعقاد العادى الخامس ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية ،
دراسة عن سياسات الاستثمار خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٣/٨٢) ، ١٩٨٤ .
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ - ١٩٨٢
* تم تقدير متوسط دخل الفرد الحقيقى بقسمة الناتج المحلى الحقيقى بسعر السوق على عدد السكان

منخفضة عن التكلفة لمنتجاته لدعم المستهلكين أصحاب الدخول المحدودة ، أو إلزامه بتعيين عمالة ليس العمل فى حاجة إليها ٠٠ الخ ٠

وبسبب تمويل معظم التوسع الاستثمارى من الموارد العامة للدولة ، حدث تزايد فى عجز الموازنة العامة للدولة ، وظهور ضغوط تضخمية فى الاقتصاد المصرى من ناحية، وزيادة الديون الخارجية من ناحية أخرى ، خاصة وإن الادخار الخاص لم يزد بالقدر الكافى لتمويل هذه الاستثمارات الكبيرة ، نتيجة للتغيرات الكبيرة التى حدثت فى هيكل الملكية سواء فى قطاع الزراعة أو فى قطاع الصناعة ، وإعادة توزيع الدخول والثروات بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق فرض الضرائب أو إعطاء الدعم لفئات معينة فى المجتمع ، بالإضافة إلى انخفاض الوعى الادخارى ، وإن كان قد زاد الادخار الإجباري نتيجة التوسع فى أنظمة التأمين والمعاشات [٦] ٠

وعلى الرغم من النجاح الواضح الذى حققته الخطة الخمسية الأولى سواء فى مجال الاستثمار أو نمو الناتج المحلى ، أو فى الهيكل النسبى للقطاعات الاقتصادية أو فى حجم الخدمات ، أو توزيع الدخل ، إلا أن هذا الإنجاز لم يستمر طويلا ٠ وتوقف التخطيط الخمسى بعد الإنتهاء من هذه الخطة بسبب ظروف الحرب وتوجيه معظم الموارد العامة للانفاق الحربى ، فلم تجد الخطط طريقها إلى التنفيذ بعد عام ١٩٦٥ ، وتدهورت كافة المتغيرات الاقتصادية ، فلم تتحقق زيادة تذكر فى متوسط دخل الفرد ، وانخفضت معدلات الاستثمار والادخار وتصاعدت الاعتمادات الحكومية لخفض تكاليف المعيشة ، واستمر التضخم الكامن بسبب التسعير الجبرى ، وزيادة الديون الخارجية خاصة قصيرة الأجل ، وقصور الموارد من النقد الأجنبي عن الوفاء بالاحتياجات منه ، واستمر الوضع بهذه الصورة المتردية حتى منتصف السبعينيات [٧] ٠

٢-١-٢ تطور المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٢):

مر الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٢) بعدة تغيرات من أهمها التحول من التخطيط المركزى إلى الانفتاح الاقتصادى بدءا من عام ١٩٧٥ ، وإن كان لم يتم تطبيق سياسة التحرير الاقتصادى بصورة كاملة إلا فى التسعينيات ، حيث بدأ تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى بدءا من عام ١٩٩١ بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لإعادة جدولة الديون التى تراكمت على مصر خلال عقد الثمانينيات نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية بدرجة كبيرة خلال هذا العقد ، وتفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية فى

الاقتصاد المصرى ، ومن ثم صعوبة أداء الالتزامات الدولية فى توقيتاتها ٠ وبتطبيق هذه السياسات التحررية والانكماشية فى نفس الوقت حدثت تغيرات عديدة فى الاقتصاد المصرى أثرت على كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ٠

كما تجدر الاشارة إلى أنه خلال هذه الفترة تم العودة إلى التخطيط الخمسى فى عام ١٩٨٣/٨٢ بعد ما أوصى بذلك المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى فبراير ١٩٨٢ وذلك بعد توقف دام حوالى سبعة عشر عاما ، وتوالت الخطط الخمسية الواحدة تلو الأخرى حتى وصلت إلى أربعة خطط خمسية تم تنفيذها بالفعل ، وجارى الآن تنفيذ الخطة الخامسة (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧) ٠

وللتعرف بالتفصيل على هذا التطور الذى لحق بالاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة سيتم فيما يلى عرض وتحليل لأهم المتغيرات ذات الصلة بالنمو خلال هذه الفترة وهى : الناتج المحلى الإجمالى ومتوسط دخل الفرد والاستثمار والادخار والعمالة والإنتاجية والصادرات والواردات والتقدم التكنولوجى والعوامل المؤسسية ٠

أولا : تطور الناتج المحلى الإجمالي :

لم يحقق الاقتصاد المصرى معدلا مرتفعا فى الناتج المحلى الإجمالي ومستمرا لبعض السنوات طوال هذه الفترة سوى خلال الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٢/٨١) ، فقد حقق خلال هذه الفترة معدلات نمو حقيقى مرتفعة وصلت إلى ١٥,٧% فى عام ١٩٨١/٨٠ كما هو موضح فى الجدول رقم (٤) ، وبمتوسط سنوى حوالى ١١,٨% ، أى حوالى ضعف معدل نمو الناتج المتحقق خلال الخطة الخمسية الأولى فى الستينيات مع بعض التحفظات على مدى دقة ومصداقية هذه البيانات المتاحة وتضاربها فى كثير من الأحيان خاصة مع تعدد مصادرها ، مما أدى إلى ظهور بعض القيم الشاذة ممثلة فى طفرات وانخفاضات حادة فى بعض السنوات بدون تبرير واقعى لذلك ٠ولم تتحقق معدلات نمو حقيقى مرتفعة مرة أخرى إلا فى بعض أعوام متفرقة كعامى ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١ ، وعام ١٩٩٥/٩٤ ، وعام ٢٠٠٠/٩٩ ٠

وفيما يتعلق بأسباب هذا النمو خلال تلك الفترة يظهر بوضوح تزايد نصيب قطاع البترول فى الناتج المحلى الإجمالي من ٢,٩% فقط فى بداية هذه الفترة إلى ١٨,٥% فى عام ١٩٨١/٨٠ نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للبترول ، وزيادة قيمة الصادرات البترولية ، فاقترب بذلك نصيب قطاع البترول فى الناتج المحلى الإجمالي من نصيب قطاع الزراعة

جدول رقم (٤)

تطور الناتج المحلى الاجمالي ومتوسط دخل الفرد خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٢)

السنة	الناتج المحلى بتكلفة العوامل بالأسعار الجارية (بالمليار جنية)	معدل نمو الناتج المحلى بتكلفة العوامل وبالأسعار الجارية %	الارقام القياسية لاسعار المستهلكين باسعار عام ١٩٨٧/٨٦ بالمليار جنيه	الناتج المحلى بتكلفة العوامل بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٧/٨٦ بالمليار جنية	معدل نمو الناتج الثابتة %	متوسط دخل الفرد الحقيقى بالجنية* (بأسعار عام ١٩٨٧/٨٦)	معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقى باسعار عام (١٩٨٧/٨٦) %
١٩٧٥	٥,٠٦		٢٠,٢	٢٥,٠٥		٦٦٨,٦	
١٩٧٦	٦,١٧	٢١,٩	٢٢,٨	٢٧,٠٦١	٨,٤	٧٣٩,٣	١٠,٦
١٩٧٧	٧,٥٣	٢٢	٢٥,٥	٢٩,٥٢٩	٨,٩	٧٩٠,١	٦,٩
١٩٧٨	٩,٠٢	١٩,٨	٢٧,٣	٣٣,٠٤	١١,٩	٨٥٩,٥	٨,٨
١٩٧٩	١٢,١	٣٤,١	٣١,٨	٣٨,٠٥	١٥,٥	٩٢٨,٢	٨
١٩٨١/٨٠	١٦,٥٥	٣٦,٨	٣٧,٥	٤٤,١٣٣	١٥,٧	١٠٩٨,٣	١٨,٣
١٩٨٢/٨١	٢٠,١	٢١,٥	٤١,٤	٤٨,٥٥١	١٠,٢	١١٩٢,٦	٨,٦
١٩٨٣/٨٢	٢٣,٢٤	١٥,٦	٤٧,٦	٤٨,٨٥٤	٠,٦	١١٠٩,٦	٧ -
١٩٨٤/٨٣	٢٧,٤	١٧,٩	٥٥,٢	٤٩,٦٣٨	١,٦	١١١٧,٦	٠,٧٢
١٩٨٥/٨٤	٣١,٩٥	١٦,٦	٦٤,٦	٤٩,٤٥٨	٠,٣	١٠٨٧,٦	٢,٧ -
١٩٨٦/٨٥	٣٦,٢٣	١٣,٤	٧٣,٢	٤٩,٤٩٥	صفر	١٠٤٣,٢	٤,١ -
١٩٨٧/٨٦	٤٢,٠٣	١٦	١٠٠	٤٢,٠٣	١٥,١ -	٨٩٥,٤	١٤,٢ -
١٩٨٨/٨٧	٥٢,٠٥	٢٣,٨	١٠٧,٤	٤٨,٤٦٤	١٥,٣	٩٨٥,٥	١٠,١
١٩٨٩/٨٨	٦١,٠٥	١٧,٣	١٣٤,٩	٤٥,٢٥٦	٦,٦ -	٩٢٣,٢	٦,٣ -
١٩٩٠/٨٩	٧٢,٦٥	١٩	١٧٣,٣	٤١,٩٢٢	٧,٤ -	٨٤٧,١	٨,٢ -
١٩٩١/٩٠	٩١,٠٧	٢٥,٤	١٨٥,٨	٤٩,٠١٥	١٦,٩	٩٥٩,٦	١٣,٣
١٩٩٢/٩١	١٣١,١	٤٤	٢٣٣	٥٦,٢٦٦	١٤,٨	١٠٩٠,٥	١٣,٦
١٩٩٣/٩٢	١٤٦,٢	١١,٥	٢٦١,٥	٥٥,٩٠٨	٠,٦٤ -	١٠٦٩,١	٢,٠ -
١٩٩٤/٩٣	١٦٣	١١,٥	٢٩٧,٠٥	٥٤,٨٧٣	١,٩ -	١٠٤٥,٣	٢,٢ -
١٩٩٥/٩٤	١٩٢,٤	١٨	٣٢٢,٨٥	٥٩,٥٩٤	٨,٦	١١١١,١	٦,٣
١٩٩٦/٩٥	٢١٦,٦	١٢,٦	٣٥٣,٠٥	٦١,٣٥١	٢,٩	١١١٦,٣	٠,٤٧
١٩٩٧/٩٦	٢٤٧,٣	١٤	٣٨٣,٢	٦٤,٤٦٥	٥,١	١١٣٧,١	١,٩
١٩٩٨/٩٧	٢٦٦,٧٦	٨	٣٩٧	٦٧,١٩٣	٤,٢	١١٥٥,٢	١,٦
١٩٩٩/٩٨	٢٨٢,٥٨	٥,٩	٤٠٨,٤	٦٩,١٩١	٣	١١٧٨,٨	٢
٢٠٠٠/٩٩	٣١٥,٦٧	١١,٧	٤١٨,٤	٧٥,٤٤٦	٩	١٢٤٦,٦	٥,٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٣٢,٤٤	٥,٣	٤٢٧,٨	٧٧,٧٠٩	٣	١٢٥٩,٩	١,١
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٣٥٤,٥٢	٦,٦					

المصدر : تم تقديره من البيانات الواردة من:

وزارة التخطيط ، الخطط الخمسية والسنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبيانات غير منشورة .

مجلس الشورى ، دور الانعقاد العادى الخامس ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية ،

دراسة عن سياسات الاستثمار خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٣/٨٢) ، ١٩٨٤ .

وزارة التخطيط ، تقييم الأداء الاقتصادى خلال خطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) ، مارس ٢٠٠٢ .

World Bank Tables, Various Volumes .

* تم تقدير متوسط دخل الفرد بقسمة الناتج المحلى الحقيقى بسعر السوق بأسعار عام ١٩٨٧/٨٦ على عدد السكان .

(٢٠,٦%) ٠ ولقد ترتب على ذلك زيادة حصيلة مصر من النقد الأجنبي نتيجة زيادة قيمة صادراتها البترولية بالإضافة إلى زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وحصيلة المرور فى قناة السويس وارتفاع معدلات الاستثمار ، ومن ثم انخفاض معدلات البطالة ، وارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقى ، ومتوسط الإنتاجية الحقيقية للعامل ٠

وبعد هذه الفترة مباشرة حدث انخفاض كبير فى معدلات النمو الحقيقية سواء بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي ، أومتوسط دخل الفرد ، حتى كان معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقى سالبا بصفة مستمرة خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٠/٨٩) باستثناء عام واحد هو ١٩٨٨/٨٧ ، حيث اتسمت هذه الفترة بالانخفاض المستمر فى الأسعار العالمية للبترول بعد الارتفاع الكبير الذى لحق بها فى عام ١٩٨٠/٧٩ ، إبان الثورة الإسلامية بإيران ثم بداية حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران ، وترتب على ذلك حالة ركود سادت الاقتصاد المصرى ، مع تفاقم الاختلالات به سواء بالنسبة للعجز الداخلى فى الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدل التضخم ، أو بالنسبة للعجز الخارجى فى ميزان المدفوعات وزيادة المديونية الخارجية ، ذلك على الرغم من ارتفاع معدلات الاستثمار خلال تلك الفترة ، ولكن تركزت معظم الاستثمارات العامة التى كانت تمثل غالبية الاستثمار المحلى فى مشروعات للبنية الأساسية لاتنتج إنتاجا مباشرا ، وإنما ذات أهمية كبيرة لأى نشاط اقتصادى ٠

وأما السنوات العشر الأخيرة (١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) من فترة البحث فهى السنوات التى تم خلالها تطبيق برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى الذى بدأ تنفيذه اعتبارا من عام ١٩٩١ بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وقد اتسمت هذه السنوات باستمرار حالة الركود فى الاقتصاد المصرى ، مع تحقيق بعض التحسن فى معدلات نمو الناتج المحلى الحقيقى ومتوسط دخل الفرد الحقيقى ، خاصة فى العامين الأوليين من هذه الفترة ٠ ويرجع ذلك إلى طبيعة سياسات هذا البرنامج الانكماشية التى تعمل على امتصاص السيولة من الاقتصاد ، من أجل تخفيض معدل التضخم ، وذلك عن طريق تخفيض حجم الانفاق العام ورفع سعر الفائدة ، والحد من الاقتراض من الجهاز المصرفى وغيرها من أدوات السياسات النقدية والمالية ، وبناء على ذلك نجحت هذه السياسات الانكماشية فى معالجة الاختلالات المالية والنقدية ، خاصة فى السنوات الأولى لتطبيق البرنامج ؛ ثم بدأت هذه الاختلالات فى الظهور مرة أخرى فى أواخر عقد التسعينيات نتيجة انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى بعد أزمة جنوب شرق آسيا فى عام ١٩٩٧، وما ترتب عليها من آثار سلبية على معدل نمو الاقتصاد العالمى وحركة التدفقات الرأسمالية ، بالإضافة إلى إطالة فترة

تطبيق السياسات المالية والنقدية الانكماشية سابقة الذكر ، ووجود خلل فى أولويات الاستثمارات العامة التى نفذت فى النصف الثانى من التسعينيات ، وعدم تنفيذ القطاع الخاص الاستثمارات المخططة له وعدم كفاءة الجهاز المصرفى فى إدارة الائتمان بما يخدم أهداف التنمية ، وعدم زيادة الصادرات إلى المستوى المطلوب لعلاج العجز فى الميزان التجارى نتيجة انخفاض القدرة التنافسية للسلع المصرية من حيث التكلفة أو الجودة ، وزيادة الواردات المنافسة للسلع المحلية بعد تحرير التجارة الخارجية ، والانخفاض الكبير فى أسعارها خاصة الواردات الآسيوية [٨] ، ومن ثم بدأت تتفاقم مظاهر الركود فى الاقتصاد المصرى متمثلة فى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي ، وانخفاض معدلات الاستثمار ، وارتفاع معدلات البطالة ٠

لقد حقق الاقتصاد المصرى معدلا لنمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى خلال الفترة (١٩٨٢/٨١- ١٩٩١/٩٠) لا يتعدى ١,٥% فى المتوسط ، بينما حققت الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط خلال نفس الفترة معدلا بلغ ٢,٦% ، كما حققت إندونيسيا معدلا بلغ ٦,٤% ، والهند ٥,٨% ، وتركيا ٥,٢% ، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢,٥% ٠ ثم ارتفع هذا المعدل فى مصر ليبلغ ٤,٨% فى المتوسط خلال العشر سنوات التالية (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠١/٢٠٠٠) وذلك بعد تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى واستقرار الأوضاع المالية والنقدية فى الاقتصاد المصرى ، ومن ثم تحول بعض التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى سوق المال المصرى ، مما ساهم فى بعض الانتعاش المؤقت لهذه السوق ، الذى لم يستمر طويلا ، مع عدم ارتفاع معدل الاستثمار المحلى إلى المستوى المطلوب لتحقيق معدل نمو مرتفع طويل الاجل ٠ وفى المقابل حققت الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط خلال نفس الفترة معدلا أقل لنمو ناتجها الحقيقى بلغ ٣,٢% ، وإندونيسيا ٤,٢% ، والهند ٥,٦% ، وتركيا ٣,٥% ٠ ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٣,٢% ٠ أى لم يحقق الاقتصاد المصرى خلال عقد الثمانينيات معدلات نمو فى الناتج المحلى الحقيقى مماثلة لمعدلات نموه فى دول أخرى متقاربة فى ظروفها الاقتصادية لظروف الاقتصاد المصرى ، ولكنه نجح فى العقد التالى (عقد التسعينيات) أن يتعدى معدل نمو ناتجه معظم معدلات نمو الناتج فى هذه الدول محل المقارنة[٩] ، ولكن لم يصل هذا المعدل إلى المستوى الذى يحقق الانتعاش للاقتصاد المصرى لفترة طويلة ، لأن مصادر هذا النمو مؤقتة وغير دائمة ، ولم تحدث تغيرات هيكلية حقيقية فى الاقتصاد المصرى ، وتركزت فى بعض استثمارات للقطاع الخاص وتدفقات رأسمالية أجنبية فى سوق المال كما سبق الذكر ٠

أما بالنسبة لمعدلات نمو متوسط دخل الفرد الحقيقى خلال الفترات السابقة ، فقد حقق معدل نمو سالب خلال الفترة الأولى (١٩٨٢/٨١ - ١٩٩١/٩٠) ، بلغ - ٤٥, % ، بينما حققت الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط خلال نفس الفترة معدلا منخفضا أيضا بلغ ٠,٧% ، ولكنه ليس بالسالب ، كما حققت اندونيسيا معدلا بلغ ٤,٤% ، والهند ٣,٦% ، وتركيا ٢,٨% ، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢,٨% ٠ وقد ارتفع هذا المعدل بالنسبة لمصر فى الفترة التالية (١٩٩٢/٩١ - ٢٠٠١/٢٠٠٠) ليبلغ ٢,٨% ، بينما بلغ فى الاقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط ١,٦% ، وفى اندونيسيا ٢,٥% ، وفى الهند ٣,٧% ، وفى تركيا ١,٩% ، وفى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١% فقط [١٠] ٠ أى ارتفع معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقى خلال هذه الفترة فى مصر ، بينما انخفض فى معظم الدول محل المقارنة ، وهذا نجاح يحسب للسياسات الاقتصادية التى طبقت فى مصر فى بداية عقد التسعينيات ، وحققت قدرا مناسبا من الاستقرار المالى والنقدى ساهم فى تحقيق بعض النجاحات الاقتصادية التى لم تستمر فترة زمنية طويلة لأسباب داخلية وخارجية سبق ذكرها ٠

ولقد صاحب ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١) انخفاض نصيب القطاعات السلعية فى الناتج المحلى من ٥٥,٦% فى عام ١٩٧٥ إلى ٥٢% فى عام ١٩٨٢/٨١ باستثناء عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨١/٨٠ ، وكذلك انخفاض نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية من ٢٢% فى عام ١٩٧٥ إلى ١٨% فى عام ١٩٨٢/٨١ ، وذلك مقابل ارتفاع نصيب قطاعات الخدمات الإنتاجية من ٢٢,٤% فى عام ١٩٧٥ إلى ٣٠ % فى عام ١٩٨٢/٨١ ، أى اعتمدت معدلات النمو خلال هذه الفترة على نمو ناتج قطاعات الخدمات الإنتاجية ، وليس على نمو ناتج القطاعات السلعية التى تتسم بقدرتها على ضمان استمرارية النمو لفترات زمنية طويلة ، ولكن ما زالت القطاعات السلعية هى المساهم الأكبر فى توليد الناتج المحلى ٠ ومن الواضح من جدول رقم (٥) استمرار هذا الاتجاه السابق حتى أوائل التسعينيات ، ثم ظهور اتجاه مضاد طفيف بعد ذلك حتى نهاية الفترة محل البحث ٠ أى أنه بصفة عامة هناك اتجاه واضح خلال الفترة محل البحث لتزايد نصيب قطاعات الخدمات الإنتاجية فى الناتج المحلى على حساب القطاعات الأخرى (سلعية وخدمات اجتماعية) ، وهى القطاعات ذات الدور الأكبر فى تحقيق معدلات النمو المرتفعة ، ويعزى ذلك إلى تراجع دور القطاع العام فى النشاط الاقتصادى خاصة بعد البدء فى خصخصته منذ عام ١٩٩١ ، فتناقصت مساهمته فى الناتج المحلى بصفة عامة بما فيه الناتج السلعى ، وفى نفس الوقت لم يحل القطاع الخاص محله بالكامل فى هذا النوع من الإنتاج الذى يتطلب قدرا

جدول رقم (٥)

هيكل التوزيع القطاعى للناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٢)

%

السنة	الزراعة	الصناعة والتعدين	البترول ومنتجاته	جملة القطاعات السلعية	جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية
١٩٧٥	٢٩,١	١٧,٥	٢,٩	٥٥,٦	٢٢,٤	٢٢
١٩٧٦	٢٨,٣	١٦,١	٤	٥٤,١	٢٤	٢١,٩
١٩٧٧	٢٧,٥	١٥,١	٦,٣	٥٤,٩	٢٤,٤	٢٠,٧
١٩٧٨	٢٥,٤	١٤,٦	٦,٩	٥٣,٦	٢٦,٦	١٩,٨
١٩٧٩	٢١	١٣,٧	١٥,٨	٥٧,٣	٢٦	١٦,٧
١٩٨١/٨٠	٢٠,٦	١٢,٤	١٨,٥	٥٧	٢٥,٩	١٧,١
١٩٨٢/٨١	١٩,٣	١٣,٣	١٣,٣	٥٢	٣٠	١٨
١٩٨٣/٨٢	١٨,٥	١٣,٦	١٤	٥١,٧	٣٠,٨	١٧,٥
١٩٨٤/٨٣	١٧,٩	١٣,٧	١٤,٨	٥٢	٣٠,٥	١٧,٥
١٩٨٥/٨٤	١٧,١	١٤	١٥,٣	٥١,٩	٣٠,٣	١٧,٨
١٩٨٦/٨٥	١٦,٩	١٤,٤	١٤,٧	٥١,٦	٣٠	١٨,٤
١٩٨٧/٨٦	٢١,١	١٧	٤,١	٤٨,٤	٣٣,٨	١٧,٨
١٩٨٨/٨٧	٢٠,٦	١٧,٢	٤,٢	٤٨,٣	٣٣,٩	١٧,٨
١٩٨٩/٨٨	٢٠,١	١٧,٥	٣,٨	٤٧,٧	٣٤,٣	١٨
١٩٩٠/٨٩	١٩,٧	١٧,٩	٣,٦	٤٧,٥	٣٤,٤	١٨,١
١٩٩١/٩٠	-	-	-	٤٧,٧	٣٤	١٨,٣
١٩٩٢/٩١	١٦,٥	١٦,٦	٩,٩	٤٩,٩	٣٣,٣	١٦,٨
١٩٩٣/٩٢	١٦,٥	١٦,٧	٩,٨	٤٩,٨	٣٣,١	١٧,١
١٩٩٤/٩٣	١٦,٥	١٦,٧	١٠,٣	٥٠,٣	٣٢,٦	١٧,١
١٩٩٥/٩٤	١٥,٦	١٧,٢	٩,٨	٥٠,١	٣٢,٨	١٧,١
١٩٩٦/٩٥	١٦	١٧,٦	٩,٤	٤٩,٨	٣٣	١٧,٢
١٩٩٧/٩٦	١٧,٤	١٨	٧,٣	٤٩,٥	٣٢,٣	١٨,٢
١٩٩٨/٩٧	١٧,٣	١٨,٦	٦,٣	٤٩,٣	٣٢,٤	١٨,٣
١٩٩٩/٩٨	١٦,٨	١٩,٢	٥,٩	٤٩	٣٢,٨	١٨,٢
٢٠٠٠/٩٩	١٦,٥	١٩,٧	٥,٦	٤٨,٨	٣٣,٣	١٧,٩
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٦,٥	١٩,٩	٤,٨	٤٨,٢	٣٣,٥	١٨,٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٦,٦	٢٠,١	٤,٨	٤٨,٤	٣٢,٧	١٨,٨

المصدر : تم تقديره من البيانات الواردة فى :

وزارة التخطيط ، الخطط الخمسية والسنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

مجلس الشورى ، دور الانعقاد العادى الخامس لجنة الشئون المالية والاقتصادية ،

دراسة عن سياسات الاستثمار ، خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩- ١٩٨٣/٨٢)،١٩٨٤ .

وزارة التخطيط ، تقييم الأداء الاقتصادى خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) ، مارس ٢٠٠٢ .

كبيرا من المخاطرة وطول دورة رأس المال ، وهذه المتطلبات لاتتوافق مع مؤهـــلات نسـبة كبيرة من القطاع الخاص المصرى فى الوقت الحاضر ، والذى يبحث عن الربح السريع بـــأقل قدر من المخاطرة ، بغض النظر عن مدى حاجة التنمية إلى مثل هذه المشـــروعات ســريعة الربح قليلة المخاطرة ، والتى تتوافر فى قطاعات الخدمات الإنتاجية كالنقل والسياحة والتجـارة ٠٠ الخ ، التى زادت مساهمته فيها عن القطاعات الاقتصادية الأخرى ٠

ومن الواضح أن قطاع البترول هو القطاع السلعى ذو المساهمة الأكبر فـــى تحقيـق معدلات النمو المرتفعة كما سبق الذكر ، ثم بدأ فى الانخفاض بعد ذلك حتى وصل إلـى ٣,٦% فى عام ١٩٩٠/٨٩، ثم أخذ فى الارتفاع مرة أخرى حتى عام ١٩٩٦/٩٥ ، وبعدها بدأ يـــأخذ الاتجاه النزولى مرة أخرى نتيجة تدهور وضع القطاع عن ذى قبـــل بسـبب عـدم ظـهور اكتشافات بترولية كبيرة ، ومن ثم تناقص الاحتياطيات البترولية مع تزايد حجـــم الاســتهلاك المحلى بمعدلات مرتفعة ، وبالتالى تناقص كمية الصادرات منه ٠ وفى مقـابل هـذا تنـاقص النصيب النسبى لأهم قطاعات التنمية فى الناتج المحلى الإجمالي خلال فترة ارتفاع معـــدلات النمو ، وهما قطاعى الزراعة والصناعة ، واستمر هذا الاتجاه حتى منتصف الثمانينيات ، ثـم بدأ فى التحسن بعض الشئ بعد ذلك ٠ وبناء على ذلك فقد ارتفع معدل نمـو النـاتج المحلـى الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١) بسبب الاعتماد على نمو ناتج قطاعات الخدمـات الإنتاجية وقطاع البترول ذو الناتج الريعى ٠

إن هذه الصورة السابقة لهيكل التوزيع القطاعى للناتج المحلى الإجمالي ، ليست هـــى الصورة المثلى لتحقيق النمو المستهدف ، فقد اختلف هذا الهيكل خلال الفترة(١٩٨٥-١٩٩٥) عن مثيله فى الدول حديثة التصنيع ، التى حققت خطوات واضحة فى طريق النمو مثـــل دول جنوب شرق آسيا ، فبينما استحوذ قطاع الخدمات على أكثر من نصف الإنتـــاج فـــى مصـــر خلال هذه الفترة ، كان نصيب قطاع الصناعة لايتعدى ١٣,٥% فى عـــام ١٩٨٥ ، انخفـض إلى ١٤,٨% فى عام ١٩٩٥ ، بينما ارتفع نصيب هذا القطاع فى الدول حديثة التصنيع خـــلال نفس الفترة من ٢٥,٧% ، ٣٠,٤% ، أى ازداد نصيب هذا القطاع فى الإنتاج فى هذه الـــدول مما ساهم بدور كبير فى ارتفاع معدلات النمو بها، مقابل تناقص نصيـــب كـــل مـــن القطـــاع الأولى وقطاع الخدمات ٠ بينما ينخفض نصيب القطاع الأولى فى مصر فى عام ١٩٩٠ ثـــم يرتفع مرة أخرى فى عام ١٩٩٥ ، حتى يصل إلى اكثر من ربـــع الانتـــاج (٢٦,٢%) [١١] ، وهذا يدل على عدم وجود استراتيجية واضحة للنمو فى مصر تعمل فى الاتجاه الصحيح ٠

وقد صاحب فترة ارتفاع معدلات النمو سيطرة القطاع العام على غالبية النشاط الاقتصادى ، ومن ثم كانت مساهمة هذا القطاع كبيرة فى الناتج المحلى الإجمالي ، ثم تناقصت هذه المساهمة بعد ذلك مع تقلص حجم هذا القطاع ، وتشجيع القطاع الخاص ، حتى انعكس هيكل الملكية فى نهاية الفترة محل البحث ، وأصبحت مساهمة القطاع العام فى الناتج المحلى الإجمالي ٢٣,٧% فقط ، مقابل ٧٦,٣ % للقطاع الخاص ، ومع ذلك لم ترتفع معدلات نمو الناتج خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات إلا فى بعض السنوات القليلة المتفرقة كما سبق القول ، إذن لم تتأثر معدلات النمو بتغير ملكية الجهاز الانتاجى ، كما يتم الترويج لذلك فى إطار الترويج لنظام السوق الحر وتقليص دور الدولة ، وإن تزايد مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى لم تحقق ارتفاعا فى معدلات نمو الناتج ٠ويوضح ذلك أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة لايتوقف على نوعية ملكية الجهاز الانتاجى بقدر توقفه على كفاءة ونجاح هذا المالك أيا كان نوعه فى تحقيق هدف النمو ٠

ثانيا : تطور التراكم الرأسمالى:

يعتبر الاستثمار سواء ماديا أو بشريا أحد المحددات الهامة للنمو كما سبق الذكر ، ولذا سيتم تناول تطور هذا الاستثمار وهيكله خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٢) سواء أكان ماديا أو بشريا ٠

١- تطور الاستثمار المادى

لقد صاحب تحقيق معدلات النمو المرتفعة خلال الفترة(١٩٧٦-١٩٨٢/٨١)ارتفاع معدل الاستثمار عن ٢٠% ، مع وجود فجوة كبيرة بين الادخار المحلى والاستثمار وصلت إلى اكثر من ١٠% من الناتج المحلى الاجمالى فى بعض سنوات الفترة المذكورة كما هو موضح فى الجدول رقم (٦) ، وهذا يعنى الاعتماد الكبير على العالم الخارجى فى تحقيق هذه المعدلات المرتفعة للنمو ، مما أدى إلى تزايد الدين الخارجى وأعباء خدمته خلال عقد الثمانينيات ٠

ولقد استمر معدل الاستثمار فى الارتفاع خلال عقد الثمانينيات حتى تعدى ٣٠% فى كثير من السنوات ، نتيجة إقامة العديد من مشروعات البنية الأساسية مما أدىإلى عدم انعكاس هذا المعدل المرتفع للاستثمار على معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي خلال هذا العقد. وقد صاحب ذلك انخفاض معدلات الادخار وارتفاع نسبة فجوة الادخار- الاستثمار للناتج المحلى عن ذى قبل، فلم يتعدى معدل الادخار ١٦,٦% طوال هذا العقد ، ووصلت

جدول رقم (٦)

تطور الاستثمار والادخار المحلى ومعامل رأس المال خلال الفترة (١٩٧٥- ٢٠٠٢)

القيمة بالمليار جنيه

السنة	الناتج المحلى بسعر السوق وبالاسعار الجارية	الاستثمار	معدل الاستثمار %	الادخار المحلى	معدل الادخار %	فجوة الادخار - الاستثمار	نسبة الفجوة للناتج المحلى الإجمالي %	المعامل الحدى لرأس المال/الناتج
١٩٧٥	٥,٢	١,٣	٢٤,١	٠,٨	١٥,٣	٠,٥	٩,٥	-
١٩٧٦	٦,٧	١,٥	٢١,٦	١,٢	١٧,٤	٠,٣	٤,٥	١
١٩٧٧	٨,٢	١,٨	٢٢,٤	١,٦	١٩,٤	٠,٢	٢,٤	١,٢
١٩٧٨	٩,٨	٢,٦	٢٧	١,٧	١٧,٢	١	١٠,٢	١,٧
١٩٧٩	١٢,٦	٣,٧	٢٩,٤	٢,٢	١٧,٧	١,٥	١١,٩	١,٣
١٩٨١/٨٠	١٨,٤	٤,١	٢٢	٢,٢	١١,٩	١,٩	١٠,٣	٠,٧
١٩٨٢/٨١	٢٢,٥	٥	٢٢	٢,٥	١٢,٣	٢,٤	١٠,٧	١,٢
١٩٨٣/٨٢	٢٤,٥	٥,٩	٢٤,٢	٣,٨	١٥,٧	٢,١	٨,٦	٢,٩
١٩٨٤/٨٣	٢٩,٢	٩,٣	٣١,٨	٣,٧	١٢,٨	٥,٥	١٨,٨	٢
١٩٨٥/٨٤	٣٣,٩	١٠,٨	٣١,٧	٥,١	١٤,٩	٥,٧	١٦,٨	٢,٣
١٩٨٦/٨٥	٣٧,٦	١٣	٣٤,٦	-	-	-	-	٣,٥
١٩٨٧/٨٦	٤٤,٩	١٤,٧	٣٢,٨	٧,٣	١٦,٣	٧,٤	١٦,٥	٢
١٩٨٨/٨٧	٥٤,٢	٢٠,٦	٣٨	-	-	-	-	٢,٢
١٩٨٩/٨٨	٦٥	٢٠,٧	٣١,٩	٩,٥	١٤,٥	١١,٢	١٧,٢	١,٩
١٩٩٠/٨٩	٧٨,١	٢٣,٢	٢٩,٧	١٣	١٦,٦	١٠,٢	١٣,١	١,٨
١٩٩١/٩٠	٩٦,٧	٢٥,٣	٢٦,١	١٥,٩	١٦,٤	٩,٤	٩,٧	١,٤
١٩٩٢/٩١	١٤٠,٦	٢٥,١	١٧,٩	٢٠,٧	١٤,٧	٤,٤	٣,١	٠,٦
١٩٩٣/٩٢	١٥٧,٨	٣١,٦	٢٠,١	٢٠,٨	١٣,٢	١٠,٨	٦,٨	١,٨
١٩٩٤/٩٣	١٧٨,٧	٣٣,٥	١٨,٧	٢٤,٧	١٣,٨	٨,٨	٤,٩	١,٦
١٩٩٥/٩٤	٢١٠,٥	٣٩,٤	١٨,٧	٢٦,٣	١٢,٥	١٣,١	٦,٢	١,٢
١٩٩٦/٩٥	٢٣٥,٩	٤٢,١	١٧,٩	٢٨,٧	١٢,٢	١٣,٤	٥,٧	١,٧
١٩٩٧/٩٦	٢٦٥,٩	٤٦,٧	١٧,٦	٣٠,٦	١١,٥	١٦,١	٦,١	١,٥
١٩٩٨/٩٧	٢٨٧,٥	٥٨,٧	٢٠,٤	٣١,٤	١٠,٩	٢٧,٣	٩,٥	٢,٧
١٩٩٩/٩٨	٣٠٧,٦	٦٢	٢٠,٢	٣٦,٦	١١,٩	٢٥,٤	٨,٣	٣,١
٢٠٠٠/٩٩	٣٤٠,١	٦٢,١	١٨,٣	٣٩,٦	١١,٦	٢٢,٥	٦,٦	٢,٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٥٨,٧	٦١,١	١٧	٤٣,٧	١٢,٢	١٧,٤	٤,٩	٣,٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٨١,٧	٦١,٦	١٦,١	٤٣,٤	١١,٤	١٨,٢	٤,٨	٢,٧

المصدر : تم تقدير من البيانات الواردة فى :

وزارة التخطيط ، الخطط الخمسية والسنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبيانات غير منشورة .

مجلس الشورى ، دور الانعقاد العادى الخامس ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، دراسة عن سياسات الاستثمار خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٣/٨٢) ، ١٩٨٤ .

وزارة التخطيط ، تقييم الأداء الاقتصادى خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) ، مارس ٢٠٠٢ .

فجوة الادخار - الاستثمار ١٨,٨% فى عام ١٩٨٤/٨٣ ،فى حين ارتفع معدل الادخار فى دول شرق آسيا سريعة النمو خلال نفس العقد حتى وصل إلى حوالى ٣٠% فى بعض السنوات، وأصبح هناك فائض فى مدخراتها عن استثماراتها، ويعد ذلك هو أحد المحددات المفسرة لنمو هذه الدول ، لأن المدخرات تمول كلاً من الاستثمار المادى والاستثمار البشرى الذى يحقق التقدم التكنولوجى أحد محددات النمو أيضاً، كما أنها تخفض من الضغط على اتجاه سعر الفائدة نحو الارتفاع، مما يؤثر سلبياً على معدلات الاستثمار (١٢) .

أما عقد التسعينيات فقد اتسم بانخفاض كل من معدلات الاستثمار والادخار المحلى واستمرار فجوة الادخار- الاستثمار، مع تناقص نسبتها للناتج المحلى بدرجة كبيرة، نتيجة الانخفاض الكبير الذى حدث فى معدلات الاستثمار، على الرغم من الاستقرار المالى والنقدى الذى ساد الاقتصاد المصرى حتى أواخر هذا العقد كما سبق الذكر، ومع ذلك ما زالت هذه الفجوة أعلى من مثيلاتها فى دول نامية أخرى كالبرازيل والهند والمغرب وتركيا وباكستان ولم يتعدى معدل الادخار ١٦,٤% طوال هذا العقد ، بينما واصلت معدلات الادخار فى دول شرق آسيا ارتفاعها حتى وصلت إلى حوالى ٣٧% فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٦ -٢٠٠٠)، وهى أعلى من معدلات الادخار فى الدول مرتفعة الدخل خلال نفس الفترة (٢٢%) ، مع الأخذ فى الاعتبار ارتفاع قيمة مدخرات هذه الدول على الرغم من انخفاض معدلاتها بالنسبة لمثيلاتها فى دول أخرى ، وذلك لارتفاع قيمة ناتجها بدرجة كبيرة عن ناتج هذه الدول (١٣) .

وقد اتسم المعامل الحدى لرأس المال/الناتج بالاعتدال طوال فترة الدراسة بصورة عامة كما هو موضح فى الجدول رقم (٦)، حيث بلغ هذا المعامل فى المتوسط ١,٩، ولكنه تميز بالانخفاض خلال فترة النمو (١٩٧٥-١٩٨٢/٨١) ، فبلغ حوالى ١,٢ فقط فى المتوسط ، ولكنه ارتفع بدرجة ملحوظة خلال الفترة(١٩٨٣/٨٢-١٩٩١/٩٠) حتى بلغ ٣,٣ فى المتوسط، وذلك لارتفاع نسبة الاستثمارات فى مشروعات البنية الأساسية كثيفة رأس المال خلال تلك الفترة . ثم انخفض بعض الشئ خلال الفترة (١٩٩٢/٩١-٢٠٠٢/٢٠٠١) ،فبلغ حوالى ٢,١ فى المتوسط ،وذلك بعد الانتهاء من إقامة العديد من مشروعات البنية الأساسية خلال عقد الثمانينيات، ولكن تم البدء فى إقامة بعض مشروعات البنية الأساسية الكبيرة مرة أخرى فى أواخر التسعينيات مثل مشروعات توشكى وترعة السلام ومنطقة خليج السويس، مما دفع هذا المعامل نحو الارتفاع مرة أخرى فى أواخر التسعينيات، وبداية القرن الحادى والعشرين.

لايعكس هيكل التوزيع القطاعى للناتج المحلى السابق الذكر هيكل التوزيع القطاعى للاستثمارات خلال الفترة محل البحث كما هو موضح فى الجدول رقم (٧) ، فمع أن قطاعات الخدمات الإنتاجية هى القطاعات التى زاد نصيبها النسبى فى الناتج ، إلا أن نصيبها النسبى فى الاستثمارات قد تناقص بما فى ذلك قطاع النقل والمواصلات الذى يحتاج استثمارات كبيرة فى مقابل تزايد نصيب القطاعات السلعية من الاستثمارات حتى أوائل التسعينيات ثم انخفاضه بعد ذلك على الرغم من تناقص نصيبها النسبى فى الناتج المحلى ، وقد ظهر هذا الاتجاه بوضوح فى قطاع الصناعة والتعدين خلال فترة ارتفاع معدلات نمو الناتج (١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١) مما يشير إلى ارتفاع معامل رأس المال بهذا القطاع من ناحية ، وسوء إداراته وانخفاض كفاءته الاقتصادية من ناحية أخرى خلال تلك الفترة ، وذلك لأنه كان يسيطرعليه فى ذلك الوقت القطاع العام الذى كان وما زال يعانى من مشاكل عديدة إدارية وتمويلية وتسويقية ومشاكل خاصة بالعمالة ، ثم انعكس هذا الاتجاه بعد تلك الفترة ، حتى أصبح يتزايد النصيب النسبى لهذا القطاع فى الناتج المحلى مقابل تناقص نصيبه النسبى فى الاستثمارات خاصة فى النصف الثانى من التسعينيات ، مما يشير إلى انخفاض معامل رأس المال بهذا القطاع ٠

كما يلاحظ عدم التناسب بين النصيب النسبى لقطاع الزراعة فى الناتج والاستثمارات خلال فترة الدراسة ، ففى بداية الفترة كانت مساهمة هذا القطاع فى توليد الناتج مرتفعة مع انخفاض نصيبه النسبى فى الاستثمارات ، ثم انعكست هذه الصورة فى نهاية الفترة ، فتناقصت مساهمته فى توليد الناتج ، ومع ذلك ارتفع نصيبه فى الاستثمارات خاصة بدءا من عام ١٩٩٨/٩٧ ، ربما يعزى ذلك إلى انه فى بداية فترة الدراسة لم توجه استثمارات كبيرة لقطاع الزراعة ، لانه كان قد تم مؤخرا الانتهاء من مشروع السد العالى فى عام ١٩٧٠ الذى استنفد استثمارات كبيرة ، وحان الوقت للاستفادة من عائده دون إنفاق استثمارات كبيرة أخرى فى قطاع الزراعة ٠ أما فى نهاية الفترة فقد تزايد الانفاق الاستثمارى الموجه لهذا القطاع بسبب تمويل المشروعات الزراعية الكبيرة الجديدة التى تم البدء فيها فى النصف الثانى من التسعينيات كمشروعى توشكى وترعة السلام ٠

ومع تزايد مساهمة قطاع البترول فى الناتج المحلى الإجمالي خلال فترة ارتفاع معدلات النمو كما سبق الذكر ، ارتفع نصيب قطاع الطاقة (بترول وكهرباء) من الاستثمارات ، حيث حدث توسع كبير فى هذا القطاع خلال هذه الفترة ، وذلك مع ارتفاع

جدول رقم (٧)

هيكل التوزيع القطاعى للاستثمارات المنفذه خلال الفترة (١٩٧٥- ٢٠٠٢)

%

القطاع / السنة	زراعة وقرى			الصناعة والتعدين			الطاقة			جملة القطاعات السلعية			النقل والمواصلات وقناة السويس			مجموعة قطاعات الخدمات الانتاجية			المرافق العامة			التعليم			الصحة			جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية			الاجمالى	
	عام	خاص	اجمالى	عام	خاص	اجمالى	عام	خاص	اجمالى	عام	خاص	اجمالى	عام	خاص	اجمالى	عام	خاص	اجمالى	عام	خاص	اجمالى	عام	خاص	اجمالى	عام	خاص	اجمالى	عام	خاص	اجمالى	عام	خاص
١٩٧٥	٤٣,١	٦,٤	٧,٤	٩٠,٧	٩,٣	٢٢,٤	٤٤,٤	٤٥,٦	١٣,٦	٨٠,٨	١٩,٢	٤٥,٨	٩٣,٢	٦,٨	٢٩,٩	٩٦,٦	٣,٤	٣١,٧	١٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨٣,٣	١٦,٧	٢٣,١	٨٥,٣	١٤,٧
١٩٧٦	٤٣,٥	٦,٢	٧,٢	٨٦,٢	١٣,٨	٢٥,٧	٣٦,٢	٦٣,٨	١٢,٧	٧٢,٣	٢٧,٧	٥٤,٦	٩٨,٢	١,٨	٢٥,٣	٩٧,٧	٢,٣	٣٤,١	١٠٠	-	٣,١	-	-	-	-	-	-	٧٣,٨	٢٦,٢	١٨,٣	٧٩,٥	٢٠,٥
١٩٧٧	٨٨,٢	١١,٨	٧,٨	٨٧,٧	١٢,٣	٢٩,٩	٥٠	٥٠	١٩,٨	٧٥,٤	٢٣,٦	٥٧,١	٩٨,٢	١,٧	٢٣,٧	٩٧,٩	٢,١	٣٥,٣	١٠٠	-	٣,٥	-	-	-	-	-	-	٧٤,٦	٢٥,٤	١٧,٦	٨١,٥	١٨,٥
١٩٧٨	٨٧,٩	١٢,١	٧,١	٨٣,٥	١٦,٥	٢٨,٥	٦٦,١	٣٣,٩	١٥,١	٧٨,٣	٢١,٧	٥٥,٦	٩٦,٤	٣,٦	٢٥,٧	٩٥,٨	٤,٢	٣٧,١	١٠٠	-	٣,٦	-	-	-	-	-	-	٧٠,٧	٢٩,٣	١٧,٣	٨١,٧	١٨,٣
١٩٧٩	٨٤,٥	١٥,٤	٦,٩	٨١	١٩	٢٦,٨	٤٥,٦	٥٤,٤	١٨,١	٦٨,٧	٣١,٣	٥٦,١	٩٥,٦	٤,٤	٢٥	٩٥,٤	٤,٦	٢٥,٩	١٠٠	-	٤,٤	-	-	-	-	-	-	٦١,٥	٣٨,٥	٧٦,٥	١٨	٢٣,٥
١٩٨٠/٨١	٨٤,٥	١٥,٥	١	٨١,٤	١٨,٦	٢٥,٣	٤٧,٦	٥٢,٤	١٨,٨	٧٥	٢٥	٥٣,٦	٩٥,٧	٤,٣	١٩,٦	٩٤,٩	٥,١	٢٢,٨	١٠٠	-	٧,٥	-	-	-	-	-	-	٧٢,١	٢٧,٩	٢٣,٢	٧٩	٢١
١٩٨٢/٨١	٩٤,١	٣٥,٩	١١,٦	٨٢,٤	١٧,٦	٢٣,٨	٧٩,٥	٢٠,٥	٨,٩	٧٥,٩	٢٤,١	٤٦,١	٩٥,٦	٤,٤	١٩,٤	٧٥,٦	٢٤,٤	٣٣,٩	١٠٠	-	١١,٦	-	-	-	-	-	-	٧٥,٤	٢٤,٦	٣١	٨٠,٨	١٩,٢
١٩٨٣/٨٢	٦٧,٧	٣١,٣	٤,٧	٦٨,١	٣١,٩	٢٠,٦	٤٤,٤	٥٨,٦	٢٣,١	٥٥,٩	٤٤,١	٥١	٨٣,١	١٦,٩	٢٢,٦	٧١,٣	٢٨,٧	٢٣,٣	١٠٠	-	٤,٣	٩٢	٨,٣	١,٧	٨٥,٣	١٤,٧	٠,٨	٥٠,٨	٤٩,٢	١٨,٤	٥٩,٨	٤٠,٢
١٩٨٤/٨٣	٧٧,٤	٢٢,٥	٥,٦	٦٥	٣٥	٢١,٦	٤٢,٩	٥٧,١	٢١,٦	٥٣,٣	٤٢,٧	٥١,٧	٨٣,٢	١٦,٨	١٩,٨	٦٩	٣١	٢٦,٧	١٠٠	-	٥,٥	٨٥	١٥,٤	١,٨	٨٢,٧	١٧,٣	١,٣	٥٠,٩	٤٩,١	٢٠,٣	٥٩,٥	٤٠,٥
١٩٨٥/٨٤	٦٢,٥	٣٧,٥	٥,٦	٦٠,٢	٣٩,٨	٢٢,٢	٥٥,٧	٤٤,٣	٢٣,٣	٥٨,٧	٤١,٣	٥٢,٧	٨٣,٦	١٦,٤	١٩,١	٧١,٤	٢٨,٦	٢٣,٨	١٠٠	-	٦,٢	٨٣	١٦,٩	١,٧	٧٢,٨	١٧,٢	١,٣	٥٢,٩	٤٧,١	٢١,٨	٦٠,٨	٣٩,٢
١٩٨٦/٨٥	٦٢,١	٣٧,٩	٦,٦	٦٠,١	٣٧,٩	٢٥,٣	٥٦,٥	٤٣,٥	٢٠,١	٦١,٤	٣٨,٦	٥٣,٧	٨٣,٢	١٦,٨	١٨,٩	٧١,١	٢٨,٣	٢٣,٥	١٠٠	-	٥,٩	٨٨	١١,٧	١,٧	٧٩,٥	٢٠,٥	١,٣	٥٦,٢	٤٣,٨	٢٢,٨	٦٢,٥	٣٧,٥
١٩٨٧/٨٦	٥٧,٣	٣٢	٥	٥٥	٤٢,٧	٢٣,٢	٤٥,١	٥٤,٩	١٤,٢	٥٥,٤	٤٤,٦	٤٧,٧	٨٨,٥	١١,٥	٢١	٧٣,٨	٢٦,٢	٢٣,٣	١٠٠	-	٦,٥	٩٣	٦,٨	٢,٢	٨٤	١٦	١,٨	٥٧,٦	٤٢,٤	٢٤,٧	٦١,٢	٣٨,٨
١٩٨٨/٨٧	٥٥,٥	٥٣,٥	٧,٢	٦٠,٩	٣٩,١	١٤,٤	١٠,٣	١٩,٧	٢٥,١	٤٦,٥	٤٠,٥	٥٨	٨٨,٦	١١,٤	١٧,٩	٧٤	٣٦	٢٢,٨	١٠٠	-	٦,٦	٩٤	٥,٩	٢,٣	٨٤,١	١٥,٩	١,٤	٥٧,٧	٤٢,٣	١٩,٢	٦٣,٣	٣٦,٧
١٩٨٩/٨٨	٥٠,٣	٥٨,٣	٧,٩	٥٠,٩	٤٩,٧	٢٣,٣	٥٢,٣	٤٧,٧	١٩,٩	٥٠	٥٠	٥٢,٨	٨٤,٨	١٥,٢	١٩,٤	٦٩,٤	٣٠,٥	٢٢,٣	١٠٠	-	٦,٦	٩٥	٥,٥	٢,٣	٨٦,٦	١٣,٤	١,٧	٥٥,٢	٤٤,٨	٢٤,٩	٥٠,١	٤٥,٩
١٩٩٠/٨٩	٤٧,٢	٥٢,٨	٧,٩	٥٣,٣	٤٦,٧	٢٣,١	٥٦,١	٤٥,٩	٢٠,٧	٥٣	٤٧	٥٣,٧	٨٦,٤	١٣,٦	١٦,٢	٧٣,٨	٢٦,٢	٢٣,٢	١٠٠	-	٨	٩٢	٦,٥	٢,٥	٨٤	١٦	١,٨	٥٧,٦	٤٢,٤	٢٤,٧	٦١,٢	٣٨,٨
١٩٩١/٩٠	٥٦	٤٤	٧,١	٤٦,٣	٥٣,٧	١٩,١	٥٦,٧	٤٣,٣	٢٦	٥٢,٨	٤٧,٢	٥٣,٦	٨٨,١	١١,٩	١٦,٦	٧٢,٤	٢٧,٦	٢٤,٤	١٠٠	-	٦,٦	٩٣	٧	١,٩	٨١	١٩	١,٢	٥٤	٤٦	٢٣,١	٥٧,٥	٤٣,٥
١٩٩٢/٩١	٥٤,٨	٤٥,٢	٧,٩	٥٠,٩	٤٩,١	٢١,٩	٤٠,٥	٥٩,٥	١٩,٩	٥٢,٩	٤٧,١	٥١,١	٨٦,٨	١٣,٢	١٥,١	٦٦,٥	٣٣,٥	٢٠,٧	١٠٠	-	٧,٨	٩٠	١٠,١	٢,٥	٨٩,٧	١٠,٣	١,٩	٥٥,٢	٤٤,٨	٢٧,٦	٥٣,٥	٤٦,٥
١٩٩٣/٩٢	٦٨,٤	٣١,٦	٧,٣	٤٧,٨	٥٢,٢	٢٣,٥	٧١,٩	٢٨,١	١٦,٥	٧٦,٣	١٩,٦	٩٣,٧	٤٧,٥	٣٦,٩	٢٣,٢	٧٦,٣	٢٣,٧	٢٣,٤	١٠٠	-	٩,٣	٨٩	١١	٤,٣	٨٠,٩	١٩,١	٢,٤	٦٧,٦	٣٤,٨	٣٠,١	٦٦,٨	٣٣,٢
١٩٩٤/٩٣	٦٨,٦	٣١,٤	٨,٦	٥٨,٩	٤١,١	١٨,٧	٦٣,٧	٣٦,٣	١٨,٣	٦٣,٦	٣٧,٤	٤٣,٧	٨٧,٦	١٢,٤	١٦,٥	٧٢,٣	٢٧,٧	٢٢,٣	١٠٠	-	١٠,٢	٩٥	٥	٤,٩	٨٩,٥	١٠,٥	٢,٤	٦٧,٦	٣٢,٤	٣٤,١	٦٦,٣	٣٣,٧
١٩٩٥/٩٤	٥٥,٣	٤٤,٧	٨,٦	٣٦,٣	٦٣,٧	١٨,٤	٥٩,٨	٤٠,٢	١٥,٩	٤٩	٥١	٤٥,٥	٧٨,٨	٢١,٢	١٧,١	٦٥,٤	٣٤,٦	٢٣,٨	١٠٠	-	٩,٨	٩٢	٨,٤	٤,٧	٨٦,٢	١٣,٨	٢,٦	٦٨,٤	٣١,٦	٣١,٩	٥٩,١	٤٠,٩
١٩٩٦/٩٥	٣٥,٥	٦٤,٥	٨,٩	٣٣,١	٦٦,٩	١٩,٧	٤٩,٣	٥٠,٧	١٦,٩	٣٩,٣	٦٠,٧	٤٧,٣	٦٢,٣	٣٧,٧	١٧,٣	٥٥,٨	٤٤,٣	٢٣,٨	١٠٠	-	٨,٣	٩٢	٧,٦	٤,٨	٨٨,٧	١١,٣	٢,٥	٦٧,٤	٣٢,٦	٢٨,٩	٥٠,٨	٤٩,٢
١٩٩٧/٩٦	٤٦,٥	٥٣,٥	٩,٧	٢٠,١	٧٩,٩	١٧,٧	٤٦,٨	٥٣,٢	١٥	٣٤,٩	٦٥,١	٤٤,٢	٧٧,٦	٣٢,٤	١٦,٩	٥٥,٨	٤٤,٢	٢٣,٨	١٠٠	-	٧,٢	٨٩	١١,١	٣,٤	٧٩,٥	٢٠,٥	٣,٣	٦٢,٤	٣٧,٦	٣٠,٢	٤٨,٥	٥١,٥
١٩٩٨/٩٧	٥٣,٣	٤٦,٧	١٣,٣	٤٠,٢	٥٩,٨	٩,٥	٦٤,٣	٣٥,٧	٢٢,٨	٥٥,٢	٤٤,٨	٤٧,٨	٩٠	١٦,٥	١٦,٢	٨٣,٨	١٦,٢	٢٣,٢	١٠٠	-	٨,٢	٩٧	٣,٤	٤,٨	٧٩,٥	٢,٥	٣,٣	٧٠,٩	٢٩,١	٣٠	٦٦,٣	٣٣,٧
١٩٩٩/٩٨	٤٦,٣	٥٣,٧	١٣,١	٢٦,١	٧٣,٩	١٥,٣	٣٩,٨	٦٠,٢	١٥,٣	٣٥,٩	٦٣,١	٤٠,٣	٧٨,٧	٢١,٣	٤٠	٦٤	٣٥,٩	٢٣,٢	١٠٠	-	٨,٦	٨٦	١٤,٣	٤,٩	٨٩,٢	١٠,٨	٣,٦	٣٦,١	٣٦,٩	٢٢,٨	٥٢,٥	٤٧,٥
٢٠٠٠/٩٩	٣٩,٥	٦٠,٥	١٢,٦	٣٨,٨	٦١,٢	٩,٦	٤١,٩	٥٨,١	١٨,٤	٤٠,٤	٥٩,٦	٤٣,٢	٧٦	٢٤	٤٠,٩	٦٣,٧	٣٦,٣	٢٣,٧	١٠٠	-	٨,٧	٨٣	١٦,٨	٤,٧	٨٧,٢	١٢,٨	٥,٢	٥٤,٦	٤٥,٤	٢٣,٢	٥٢,٥	٤٧,٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٥,٢	٦٤,٨	١٢,٩	٢٠,٥	٧٩,٥	١٤,١	١٨,٩	٨١,٦	١٥,٨	٢٤,٥	٧٥,٥	٤٥,٦	٧٦,٩	٢٤,٥	١٨,٩	٨٥,٦	٤٩,٦	٢٣,٩	١٠٠	-	٦	٧٧	٢١,٩	٤,٨	٩٢,٢	٦,١	٣,٤	٣٨,٧	٦١,٣	٤,٧	٢٣,٣	٧٦,٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٨,٩	٦١,١	١٤,٣	٤٠,٨	٥٩,٢	١٣,٤	١٨,٧	٨١,٣	١٢,٦	٣٢,٨	٦٧,٢	٤٣	٧٦,٢	٤٥,٤	١٣,٢	٤٩,٧	٥٠,٣	٢٤,٥	١٠٠	-	٧,٧	٧٨	٢١,٩	٤,٨	٩٢,٢	٦,٨	٣,٢	٣٠,٨	٦٩,٢	٤,٨	٢١,٩	٧٨,١

المصدر : تم تقديره من البيانات الواردة فى :

مجلس الشورى ، دور الانعقاد العادى الخامس ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، دراسة عن سياسات الاستثمار خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٣/٨٢) ، ١٩٨٤ .

وزارة التخطيط ، الخطط الخمسية والسنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وزارة التخطيط ، تقييم الأداء الاقتصادى خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) ، مارس ٢٠٠٢ .

الأسعار العالمية للبترول ، وتحول بعض الاستكشافات البترولية غير الاقتصادية إلى استكشافات اقتصادية ، ومن ثم زيادة صادراته ، وكذلك التوسع فى الطاقة الكهربائية المولدة لتغطية زيادة الاستهلاك منها خاصة مع إنارة الريف ٠

ومع تزايد نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية من الاستثمارات خلال فترة ارتفاع معدلات النمو ، زاد نصيب قطاع المرافق العامة من هذه الاستثمارات ، ولكن لاتتوافر بيانات عن حجم الاستثمارات فى قطاعى التعليم والصحة خلال هذه الفترة ، وهما القطاعان اللذان لهما دور كبير فى الاستثمار البشرى أحد محددات النمو الاقتصادى ٠

وكان يقوم القطاع العام بمعظم الاستثمارات خلال فترة ارتفاع معدلات النمو ، وينطبق هذا على جميع القطاعات ، مع ملاحظة تناقص النصيب النسبى لهذا القطاع فى هذه الاستثمارات خلال الفترة المذكورة ، مقابل تزايد نصيب القطاع الخاص زيادة كبيرة بعد ذلك، حتى وصل نصيبه إلى اكثر من نصف الاستثمارات فى بعض سنوات النصف الثانى من عقد التسعينيات ٠ ومع تزايد دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى وفى جميع القطاعات باستثناء قطاع المرافق العامة (مياه الشرب والصرف الصحى) لم تتحقق معدلات النمو المستهدفة ، ذلك على الرغم من الحوافز الضريبية التى يتيحها له قانون الاستثمار، كفترة الإعفاء الضريبى التى تتراوح ما بين ٥ - ٢٠ عاما ، وتخفيض المعدل الأقصى للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من ٤٨% إلى ٤٠% ، وإن كأن مازال هذا المعدل مرتفعا [١٤] ، حيث يعتبر النظام الضريبى من أكثر العوائق التى تعوق الاستثمار الخاص فى مصر [١٥] ٠ وهكذا فإن ضعف خبرة ومؤهلات القطاع الخاص وعدم ملائمة البيئة الاقتصادية والمؤسسية السائدة فى الوقت الحاضر تمكنه من تحقيق التنمية المستهدفة ٠

٢- تطور الاستثمار البشرى

لم يزد معدل نشاط السكان خلال فترة ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي (١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١) إلا زيادة طفيفة كما هو موضح فى الجدول رقم (٨) ، مع التزايد المستمر فى عدد السكان بحوالى مليون نسمة فى المتوسط سنويا ، وزادت العمالة بحوالى ٣% فى المتوسط سنويا ، وحقق متوسط إنتاجية العامل أعلى قيمة حقيقية طوال الفترة محل البحث (٤٤٤٠ جنيها)، وذلك فى عام ١٩٨٢/٨١ ، ولكن على الرغم من هذا الارتفاع سرعان ما أخذت الإنتاجية فى التناقص المستمر بعد ذلك ، مع تناقص معدلات نمو الناتج

جدول رقم (٨)

تطور السكان وقوة العمل والعمالة وإنتاجيتها والبطالة خلال الفترة (١٩٧٥ - ٢٠٠٢)

السنة	السكان بالمليون	قوة العمل بالمليون	العمالة بالمليون	معدل نمو العمالة %	معدل البطالة %	متوسط انتاجية العامل الحقيقية بالجنيه *	معدل نمو انتاجية العامل %
١٩٧٥	٣٨,٨٤١	٩,٤	٩,١٦٥	-	٢,٥	٢٧٣٣,٢	-
١٩٧٦	٣٩,٧٧٦	١٠,٩٨٢	١٠,١٣٢	١٠,٦	٧,٧	٢٦٧٠,٨	٢,٣ -
١٩٧٧	٤٠,٧٣٤	١٠,٥٧١	١٠,٢٧٥	١,٤	٢,٨	٢٨٧٣,٩	٧,٦
١٩٧٨	٤١,٧١٥	١٠,٧٤٣	١٠,٣٨٨	٣,٣	٣,٣	٣١٨٠,٦	١٠,٧
١٩٧٩	٤٢,٧٢	١٠,٩٧١	١٠,٥١٣	٣,٢	٤,٢	٣٦١٩,٣	١٣,٨
١٩٨١/٨٠	٤٤,٦١٤	١١,٤٤٢	١٠,٩٠٦	٣,٧	٤,٧	٤٠٤٦,٧	٩,٧
١٩٨٢/٨١	٤٥,٤٩٧	١١,٥٠٧	١٠,٩٣٥	٠,٣	٥	٤٤٤٠	٩,٧
١٩٨٣/٨٢	٤٦,٣٩٦	١١,٦٣٨	١١,٠٣٢	٠,٩	٥,٢	٤٤٢٥,٧	٠,٣٢-
١٩٨٤/٨٣	٤٧,٣١٤	١٢,٠١٤	١١,٤٥٣	٣,٨	٤,٧	٤٣٣٤,١	٢,١ -
١٩٨٥/٨٤	٤٨,٢٥	١٢,٣٨٥	١١,٥٩٤	١,٢	٦,٤	٤٢٦٥,٨	١,٦ -
١٩٨٦/٨٥	٤٩,٢٠٤	١٢,٧٧٤	١٢,٠٠٦	٣,٦	٦	٤١٢٢,٥	٣,٤ -
١٩٨٧/٨٦	٥٠,١٧٧	١٢,٩٥٦	١١,٩٩٨	٠,٠٧ -	٧,٤	٣٥٠٣,١	١٥
١٩٨٧/٨٧	٥١,١٧	١٣,٣٧٩	١٢,٥١٥	٤,٣	٦,٥	٣٧٦٢,٧	٧,٤
١٩٨٧/٨٨	٥٢,١٨٢	١٣,٨٥٢	١٢,٨٨	٢,٩	٧	٣٥١٣,٧	٦,٦ -
١٩٨٨/٩٧	٥٣,٢١٤	١٤,٣٣٢	١٣,٢٤٧	٢,٨	٧,٦	٣١٦٤,٦	٩,٩ -
١٩٩٠/٨٩	٥٤,٢٦٦	١٤,٧٦	١٣,٥٢٧	٢,١	٨,٤	٣٦٢٣,٥	١٤,٥
١٩٩١/٩٠	٥٥,٣٣٩	١٥,١٤١	١٣,٧٤٢	١,٦	٩,٢	٤٠٩٤,٥	١٣
١٩٩٢/٩١	٥٦,٤٣٤	١٥,٥٧١	١٣,٩٩١	١,٨	١٠,١	٣٩٩٦	٢,٤-
١٩٩٣/٩٢	٥٧,٥٥	١٦,٠١٣	١٤,٤٣٦	٣,٢	٩,٨	٣٨٠١,١	٤,٩ -
١٩٩٤/٩٣	٥٨,٦٨٧	١٦,٤٥٢	١٤,٨٩٣	٣,٢	٩,٥	٤٠٠١,٥	٥,٣
١٩٩٥/٩٤	٥٩,٨٤٨	١٦,٩٢٥	١٥,٣٨٥	٣,٣	٩,١	٣٩٨٧,٧	,٣٤ -
١٩٩٦/٩٥	٦١,٠٢١	١٧,٢٧٧	١٥,٨٣	٢,٩	٨,٤	٤٠٧٢,٣	٢,١
١٩٩٧/٩٦	٦٢,٦٨٨	١٧,٦٣	١٦,١٨٣	٢,٢	٨,٢	٤١٥٢,١	٢
١٩٩٨/٩٧	٦٣,٨٩٥	١٨,٢٣١	١٦,٧٥	٣,٥	٨,١	٤١٣٠,٨	,٥١ -
٢٠٠٠/٩٩	٦٥,٢٠٥	١٨,٩٠١	١٧,٢٠٣	٢,٧	٩	٤٣٨٥,٦	٦,٢
٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٦,٥٥٢	١٩,٣٣٦	١٧,٥٥٦	٢,١	٩,٢	٤٤٢٦,٣	٠,٩٣
٢٠٠٢/٢٠٠١	٦٧,٨٨٦	١٩,٦٦٦	١٧,٨٨٦	١,٩	٩,٠٥		-

المصدر :

وزارة التخطيط ، الخطط الخمسية والسنوية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية .

وزارة التخطيط ، تقييم الأداء الإقتصادى خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) ، مارس ٢٠٠٢ .

* تم تقدير متوسط انتاجية العامل الحقيقية بقسمة التاتج المحلى الحقيقى بتكلفة العوامل على عدد العاملين

المحلى الإجمالي ، وتفسير ذلك أن هذا الارتفاع فى متوسط إنتاجية العامل ، وفى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي يرجع إلى تزايد المتحصلات الخارجية من النقد الأجنبي خلال تلك الفترة ، نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات البترولية وحصيلة المرور فى قناة السويس مما شجع على زيادة الاستثمار المحلى ، دون إحداث تطوير حقيقى محفز للنمو فى الهيكل الانتاجى ، أو تطوير تكنولوجى يؤدى إلى ارتفاع الإنتاجية ٠

ولقد زاد معدل نشاط السكان خلال فترة الدراسة بحوالى ٥,٦ نقطة مئوية، أى حوالى٢, نقطة مئوية سنوياً فى المتوسط، مما أدى إلى تزايد قوة العمل من ٩,٤ مليون نسمة فى بداية الفترة(عام ١٩٧٥) إلى ١٩,٧ مليون نسمة فى نهاية الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١)، أى زادت قوة العمل بحوالى ١٠٩,٦% خلال ستة وعشرون عاماً ، أى زادت هذه القوة بأكثر من الضعف خلال فترة الدراسة ، وهى مؤشرات مشجعة على النمو والتنمية إذا تم استغلال هذه القوى البشرية المتاحة الاستغلال الأمثل لها، وتم إعدادها الإعداد المناسب لمهاراتها وقدراتها من أجل تحقيق أهداف النمو، وهذا يتطلب استثمارات كبيرة فى رأس المال البشرى لا تقل أهمية عن الاستثمار فى رأس المال المادى، فقد أصبح الاستثمار البشرى من أهم محددات النمو كما سبق الذكر.

وتوضح المؤشرات الاقتصادية خلال تلك الفترة أنه لم يتم استغلال القوى العاملة المتزايدة الاستغلال الأمثل لها ، عن طريق الاستثمار البشرى والمادى المناسبين ، مما أدى إلى عدم تزايد الطلب على العمالة بنفس قدر زيادة قوة العمل ،فترتب على ذلك تزايد أعداد العاطلين وارتفاع معدلات البطالة، خاصة خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات، ومن ثم انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى. فقد زادت العمالة خلال فترة ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى بحوالى ٣% سنوياً فى المتوسط كما سبق الذكر، ثم انخفضت إلى حوالى ٢,٥% فقط خلال الفترة التالية(١٩٨٣/٨٢-٢٠٠٢/٢٠٠١)، وزادت بحوالى٩٥,٢% خلال فترة الدراسة بأكملها مقابل زيادة قوة العمل بحوالى ١٠٩,٦% خلال نفس الفترة كما سبق الذكر، ويشير ذلك إلى قصور كل من الاستثمار البشرى والمادى عن استيعاب هذه الزيادة فى قوة العمل، واستغلالها الاستغلال الأمثل ، مما أدى إلى تدنى متوسط إنتاجية العامل خلال هذه الفترة، وعدم تزايدها بالقدر المناسب الذى يؤدى إلى ارتفاع معدلات النمو ٠ فقد ارتفعت هذه الإنتاجية فى المتوسط طوال فترة الدراسة بحوالى ٢,٢% سنوياً فقط ، معظم هذه الزيادة خلال فترة ارتفاع معدلات النمو حيث ارتفعت بحوالى ٨,٦% فى المتوسط سنوياً، بينما لم ترتفع سوى بحوالى٢,% فقط فى المتوسط خلال الفترة التالية(١٩٨٣/٨٢-

٢٠٠٠/٢٠٠١).ذلك مع ملاحظة الارتفاعات والانخفاضات الكبيرة غير المبررة في بعض سنوات فترة الدراسة ، ويرجع ذلك إلى الارتفاعات والانخفاضات المماثلة في الناتج المحلي الإجمالي في نفس هذه السنوات، والتي سبق التشكك في مدى دقتها ومصداقيتها.

ويعتبر قطاعا التعليم والصحة هما القطاعان الأساسيان المعنيان بالاستثمار البشري وبناء قدرات القوى البشرية ، وقد ارتفع نصيبهما النسبي في إجمالي الاستثمارات خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢-٢٠٠٢/٢٠٠١) وهي الفترة التي تتوافر عنها بيانات ، كما هو موضح في الجدول رقم (٧) ، فارتفع نصيب قطاع التعليم من ١,٧% فقط في عام ١٩٨٣/٨٢إلى ٤,٨% في نهاية فترة الدراسة، وارتفع نصيب قطاع الصحة من ٨, % في نفس العام إلى ٣,٢% في نهاية الفترة. وتقوم الحكومة بمعظم هذه الاستثمارات حتى نهاية الفترة محل البحث، مع تزايد مساهمة القطاع الخاص تدريجيا لكنها مازالت هي الأقل ، فتساهم الحكومة بحوالي ٧٨% من استثمارات قطاع التعليم ، ٦٩,٢% من استثمارات قطاع الصحة في نهاية الفترة محل البحث. ولكن على الرغم من تزايد النصيب النسبي لهذين القطاعين في الاستثمارات لم ترتفع معدلات نمو الناتج المحلي بالقدر المطلوب ولفترة زمنية طويلة ، فما زالت هذه الاستثمارات قاصرة ولا تتناسب مع عدد السكان والاحتياجات المتزايدة لخدمات التعليم والصحة ، بالإضافة إلى انخفاض مستوى نوعية الخدمات التي تقدمها هذه الأنشطة .

ومن المؤشرات الدالة على حال وتطور الاستثمار البشري في مصر " دليل التنمية البشرية " الذي يأخذ في اعتباره نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة في سن ١٥ عاماً فأكثر من إجمالي السكان في هذه المرحلة العمرية، ونسبة القيد بجميع المراحل التعليمية ، وتوقع الحياة عند الميلاد، بجانب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فارتفع هذا الدليل بالنسبة لمصر من ٠,٤٣٣ في عام ١٩٧٥ إلى ٠,٦٣٥ في عام ١٩٩٩، وبذلك أصبحت التنمية البشرية في مصر في المرحلة المتوسطة وفقاً لهذا الدليل (بين ٠,٥-٠,٧٩٩) ، ولكن تأخر ترتيبها بين دول العالم ، فبعد أن كان ترتيبها ١١٠ من بين ١٧٣ دولة في عام ١٩٩٢ ، اصبح ترتيبها ١٠٥ من بين ١٦٢ دولة في عام ١٩٩٩، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ارتفاع نسبة الأمية بها مقارنة بدول أخرى كثيرة ، مما يشير إلى قصور الاستثمار البشري في مجال التعليم [١٦] . ذلك على الرغم من التزايد المستمر في الانفاق العام على التعليم خاصة خلال عقد التسعينيات، حيث وصلت نسبة الأنفاق العام على التعليم للناتج القومي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٦) حوالي ٥,٦%، بينما لاتتعدى هذه النسبة ٣,٨% خلال نفس الفترة في الدول ذات تنمية بشرية متوسطة ، ٣,٦% في الدول النامية ، ٥,١% في

الدول ذات تنمية بشرية عالية ٠ كما وصلت هذه النسبة لإجمالى الانفاق العام خلال نفس الفترة إلى ١٣,٨%، بينما تصل إلى ١٣,٩% فى الدول ذات تنمية بشرية متوسطة، ١٤,٨% فى الدول النامية ،١٢,٥% فى الدول ذات تنمية بشرية عالية [١٧] ، أى يتعدى الانفاق العام على التعليم فى مصر ، كنسبة من الناتج القومى الإجمالي أو كنسبة من إجمالى الانفاق العام مثيله فى دول كثيرة أخرى سواء دولا نامية أو دولا متقدمة، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار متوسط نصيب الفرد من هذا الانفاق الذى ينخفض فى مصر عن مثيله فى الدول الأخرى ٠

وتتركز أوجه القصور فى مجال التعليم فى مصر فى ارتفاع نسبة التسرب ، وتدهور نوعيته ، وانخفاض متوسط عدد سنوات التمدرس خاصة بالنسبة للمرحلة العمرية ٢٥ عاماً فأكثر، فيبلغ عدد سنوات التمدرس فى هذه المرحلة العمرية عام ١٩٩٢ حوالى ٣سنوات فقط، بينما تصل إلى ٤,٦ عاماً فى الدول ذات تنمية بشرية متوسطة (باستثناء الصين)، ٧ سنوات فى الدول ذات تنمية بشرية عالية ،٥,٢ عاماً فى العالم ككل ٠ [١٨] بالإضافة إلى جوانب التحيز المتعددة التى يتسم بها الانفاق العام على التعليم ، فهو متحيز للتعليم العالى على حساب التعليم الأساسى، وللحضر على حساب الريف، وللنفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية، وللذكور على حساب الإناث، وللأغنياء على حساب الفقراء [١٩] ٠ومن ثم لابد من العمل على إصلاح النظام التعليمى ، بجانب المحافظة على نسبة الانفاق عليه ، بل وزيادتها، مع مراعاة كفاءة هذا الأنفاق لكى يؤتى ثماره فى الارتقاء بمهارات العمالة، وزيادة قدرتها على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة، مما يساهم فى رفع مستوى إنتاجيتها، ومن ثم رفع معدلات نمو الناتج المحلى وتحقيق التنمية المستهدفة.

أما بالنسبة للانفاق على الصحة فقد بلغ حوالى ٣,٨% من الناتج المحلى الإجمالي فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٨) ، سواء انفاق عام أو خاص ، بينما وصلت هذه النسبة إلى ٤,٥% فى الدول متوسطة الدخل والعالم ككل ، ٤,٦% فى دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أى تنخفض نسبة الانفاق على الصحة فى مصر عن مثيلاتها فى الدول النامية ، بالإضافة إلى تدهور مستوى تقديم هذه الخدمة الصحية ، والذى يعد انعكاسا لانخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الانفاق خلال نفس الفترة السابقة مقارنة بمثيله فى دول أخرى ، فلا يتعدى هذا المتوسط ٤٨ دولارا سنويا للفرد فى مصر ، بينما يصل إلى ١١٧ دولارا فى الدول المتوسطة الدخل ، ١٢٦ دولارا فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ٤٨٩ دولارا فى العالم (٢٠) ٠ أى لا يتعدى متوسط نصيب الفرد من الانفاق على الصحة ٤١% مقارنة بمثيله فى الدول متوسطة الدخل ، ٣٨% بالنسبة لمثيله فى دول الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا، ولايمثل سوى ٩,٨% فقط من مثيله على مستوى العالم ٠ فتبين المؤشرات السابقة مدى التدنى الكبير فى حجم الانفاق على الصحة ، مما يؤثر بالسلب على إنتاجية العامل ، ومن ثم على معدلات نمو الناتج المحلى ٠

ثالثا : تطور التعامل مع العالم الخارجى

تأكيدا لما سبق قوله من ارتباط ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١) فى مصر بتزايد المتحصلات من العالم الخارجى ، أى اعتماد ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي على تحسن ظروف التعامل مع العالم الخارجى ، يوضح الجدول رقم (٩) تحسن غالبية مؤشرات التعامل مع العالم الخارجى خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٢/٨١) ، خاصة المؤشرات الخاصة بالصادرات ، فقد كانت تتميز هذه الفترة بارتفاع نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية ، حتى وصلت إلى أعلى نسبة لها طوال الفترة محل البحث ، وهى ٥٠,٨% فى عام ١٩٨١/٨٠ ، وهو ذلك العام الذى تميز بارتفاع ملحوظ فى معدل نمو الناتج المحلى ، كما تميزت هذه الفترة عن غيرها من الفترات التالية بارتفاع نسبة الصادرات السلعية للناتج المحلى ، ووصلت أيضا إلى أعلى نسبة لها طوال الفترة محل البحث فى عام ١٩٨١/٨٠ ، وذلك نتيجة للارتفاع الكبير الذى حدث فى معدل نمو الصادرات السلعية فى ذلك العام نتيجة لزيادة قيمة الصادرات البترولية بسبب الارتفاع الكبير الذى حدث فى الأسعار العالمية للبترول فى عام ١٩٨٠/٧٩ نتيجة حرب الخليج الأولى ٠ ومن الملاحظ بصفة عامة الارتباط الوثيق بين اتجاهات مؤشرات التعامل مع العالم الخارجى واتجاهات معدلات نمو الصادرات البترولية التى تعد انعكاسا للتغيرات فى الأسعار العالمية للبترول ، حتى أنه فى جميع السنوات التى انخفضت خلالها حصيلة الصادرات البترولية انخفضت أيضا حصيلة الصادرات السلعية ككل ، مما يبين مدى التركز السلعى الكبير فى هيكل الصادرات السلعية المصرية ، بل واعتماد هذا التركز على سلعة أولية من أكثر السلع الأولية تقلبا فى مستوى أسعارها نتيجة لارتباطها الوثيق بالتقلبات السياسية والاقتصادية العالمية ، فيصل نصيب الصادرات البترولية فى إجمالي الصادرات السلعية المصرية فى السنوات الأخيرة إلى اكثر من الثلث تقريبا فى المتوسط [٢١] ،بعد أن وصل هذا النصيب إلى حوالى ٧٢,٣% فى عام ١٩٨٢/٨١ وهى نسبة كبيرة لايستهان بها ، تجعل الاقتصاد المصرى شديد التأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، مما يؤثر سلبيا بدرجة كبيرة على خطط وأهداف التنمية به ٠

جدول رقم (٩)

بعض مؤشرات التعامل مع العالم الخارجي خلال الفترة (١٩٧٥- ٢٠٠٢)

السنة	الصادرات السلعية بالمليون جنيه	الواردات السلعية بالمليون جنيه	نسبة عجز الميزان التجاري للناتج المحلي بسعر السوق	نسبة الصادرات البترولية لاجمالي الصادرات السلعية %	معدل النمو في عائدات قناة السويس والسياحة %	معدل نمو تحويلات المصريين العاملين بالخارج %
١٩٧٥	٦١٢,٨	١٦٩١,١	٢٠,٦	-		
١٩٧٦	٦٢٩,٧	١٦٤٦,٢	١٥,٢	-		
١٩٧٧	٧٧٩,٦	١٧٦٦	١٢	-		
١٩٧٨	٧٧٦,٢	٢٠٦٧,١	١٣,٢	-		
١٩٧٩	١٧٥٨,٤	٤٦٧٢,٦	٢٣,١	٥٦,٩		
١٩٨١/٨٠	٢٦٩٧,١	٥٣٠٤,٤	١٤,٢	٦٩,١		
١٩٨٢/٨١	٢٧٦٥,١	٦٥٦٩	١٣,٧	٧٢,٣		
١٩٨٣/٨٢	٢٨١١	٦٠٢٣,٧	١٣,١	٦٦,٧	١٨,٢	٥٢,١
١٩٨٤/٨٣	٢٥٨٢,٧	٥٨٤٧,٥	١١,٢	-	٢,٥ -	٢٤,٢
١٩٨٥/٨٤	٢٧٠٣,٢	٧١٩٥,٣	١٣,٣	-	٢,٥	١١,٠ -
١٩٨٦/٨٥	٢٦٨٣,١	٦٤٨٦,١	١٠,١	-	٢٥	١٧,٤ -
١٩٨٧/٨٦	٢٧٠٢,١	١٣٧٦٨,٥	٢٤,٦	٤٣,٦	٢٦,٧	٩٥,٧
١٩٨٨/٨٧	٣٧٦٦	١٧٧٣٧,٧	٢٥,٨	٤١,٥	١,٥	١٢,٤
١٩٨٩/٨٨	٤٦٠٦,١	٢٣٢٣٤,٢	٢٨,٧	٣٩,٥	٤٥,٠ -	٥٣,٢ -
١٩٩٠/٨٩	٥٥٦٧,٢	٢٥٥١٦,٩	٢٠,٨	٣٩,١	١٥,٢	٦
١٩٩١/٩٠	٩٤٣٨,٩	٣١٣٩٢	٢٢,٢	٥٤,٩	١,٩	٣١,٤ -
١٩٩٢/٩١	١١٥٤٢,٦	٣٢٩٧١,٢	١٥,١	٤٨,٩	٧,١	١٧,٩
١٩٩٣/٩٢	١٢٤١٩,٥	٣٥٦٦٢,٤	١٤,٨	٥٦,٧	٢,٤ -	٢٦,٦
١٩٩٤/٩٣	١١٢٢٦,٣	٣٥٨٨٠,٦	١٢,٦	٥٣,١	٦٧,٣	١٥,٧ -
١٩٩٥/٩٤	١٦٨١٩,٣	٤٣٤٨١,٧	١٢,٣	٤٣,٩	٤	١,٤
١٩٩٦/٩٥	١٥٦٤٤	٤٧٨٨٥,٨	١٣,٦	٤٨,٣	١٢,٣	١٤,٧ -
١٩٩٧/٩٦	١٨١٤٤	٥٢٨٣٠,٥	١٣	٤٨,٢	١٢,٣	١٦,٤
١٩٩٨/٩٧	١٧٤٠٥,٧	٥٧٣٥٥,٩	١٣,٩	٣٣,٧	١٤,٢ -	١٤,٢
١٩٩٩/٩٨	١٥١٠٠,١	٥٧٧٧٢,٤	١٣,٩	٢٢,٥	٦,١	١,٥
٢٠٠٠/٩٩	٢١٨٢١,٩	٦٠٩٩٥,٩	١١,٥	٣٥,٦	٢١,٧	٠,٦٧ -
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٦١٠٥,٢	٦٠٤٩٢	٩,٦	٣٧,٢	١,١	٢٠,٧ -
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٩١٥٤	٦٩٤٤٩,٨	١٠,٦	٣٢,٢	٢٢,٩ -	١,٥ -

المصدر : : تم تقدير من البيانات الواردة في :

البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، إعداد مختلفة .

وزارة التخطيط ، تقييم الأداء الاقتصادي خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) ، مارس ٢٠٠٢ .

إذن ارتبط ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٢/٨١) فى مصر بزيادة حصيلة الصادرات البترولية وما صاحب ذلك من تزايد تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وعائدات قناة السويس والسياحة ٠ والعكس صحيح ، أى تأثرت هذه المعدلات بالسلب مع انخفاض هذه العوائد الأربعة ، يتضح ذلك فى السنوات الأخيرة من الفترة محل البحث ، حيث انخفضت معدلات النمو مع انخفاض حصيلة الصادرات البترولية ، ومن ثم حصيلة الصادرات السلعية ككل فى بعض السنوات ، بجانب الانخفاض الواضح أيضا فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وكذلك عائدات قناة السويس والسياحة ٠ ولكن فى نفس الوقت تحقق بعض التحسن فى هيكل الصادرات السلعية لصالح السلع المصنعة ، فبعد أن كانت تمثل الصادرات الزراعية الأولية ٤٤,٨% من إجمالى الصادرات السلعية فى عام ١٩٧٥ ، أصبحت لاتمثل سوى ١٠,٩% فى عام ١٩٩٩ ، وذلك مقابل تزايد نصيب السلع المصنعة من ٥٠,٦% فى عام ١٩٧٥ إلى ٧٨,٩% فى عام ١٩٩٩ ، أما بالنسبة للسلع التعدينية ومنها البترول فقد كانت لاتمثل سوى ٤,٦% من إجمالى الصادرات السلعية فى عام ١٩٧٥ ، ثم أخذت فى الارتفاع طوال عقدى الثمانينات والتسعينيات حتى وصلت إلى أعلى نصيب لها فى عام ١٩٨٠ بحوالى ٥٨% من إجمالى الصادرات السلعية ، وذلك لزيادة قيمة الصادرات البترولية ، انخفض هذا النصيب بوضوح فى أواخر التسعينيات حتى وصل إلى ٧,٢% ، ١٠,١% فى عامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ على التوالى [٢٢] ، وذلك نتيجة لانخفاض كمية الصادرات البترولية بسبب تزايد الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية من ناحية ، وبسبب انخفاض الأسعار العالمية للبترول من ناحية أخرى ٠

كما يلاحظ الارتفاع الكبير فى قيمة الواردات السلعية فى بعض السنوات خلال الفترة محل البحث ، دون أن يصاحب ذلك ارتفاع مماثل فى حصيلة الصادرات السلعية أدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى ، ومن ثم التأثير السلبى على معدلات نمو الناتج المحلى فى حالة عدم تعويض ذلك بباقى مكونات ميزان المدفوعات ٠ ففى حالة زيادة الواردات الرأسمالية والوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية ، ينبغى محاولة تعويض ذلك بزيادة حصيلة الصادرات السلعية أو حتى الخدمية ، وذلك لتغطية الزيادة فى قيمة الواردات السلعية ٠

وقد تناقصت نسبة عجز الميزان التجارى للناتج المحلى الإجمالي خلال فترة ارتفاع معدلات نمو الناتج عن بدايتها باستثناء عام١٩٧٩، وذلك لانخفاض معدل نمو الصادرات السلعية بدرجة كبيرة فى ذلك العام. ثم ارتفعت هذه النسبة بدرجة ملحوظة خلال الفترة(١٩٨٧/٨٦-١٩٩١/٩٠)،حتى تجاوزت ربع الناتج المحلى الإجمالي فى عامى

١٩٨٨/٨٧، ١٩٨٩/٨٨ ، بسبب انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى ، ومن ثم تزايد حدة الاختلالات المالية والنقدية والتجارية قبل تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى ٠

إن زيادة نسبة الصادرات للناتج المحلى الإجمالي ، وكذلك زيادة نسبة تغطيتها للواردات من المؤشرات الإيجابية للنمو ، ولكن ذلك يتوقف على نوع الصادرات ، وكذلك نوع الواردات ، فمن الأفضل اقتصاديا كما تشير تجارب الدول الأخرى أن ترتفع نسبة التصنيع فى الصادرات بقدر الإمكان ، حتى ترتفع قيمتها من ناحية ، ولاتكون عرضه لتقلبات الطلب العالمى عليها كما فى حالة السلع الأولية والمواد الخام من ناحية أخرى ، كما انه الأفضل أن يكون هناك تنوع سلعى وجغرافى فى هيكل الصادرات حتى لا تتأثر حصيلتها كثيرا بتقلبات الطلب على سلعة ما نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية ٠ أما بالنسبة للواردات فيجب إعطاء الأولوية للسلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية ، خاصة فى مراحل التنمية الأولى ، مع العمل على تقليص قيمة الواردات الاستهلاكية إلى أقل حد ممكن ،خاصة الكمالية منها ، مع الأخذ فى الاعتبار أيضا التنوع الجغرافى لكل من الواردات والصادرات، حتى لا تخضع للتغيرات الاقتصادية والسياسية ٠

ويلاحظ أيضا أنه كان هناك قدر كبير من الاستقرار فى سعر الصرف طوال الفترة محل البحث بصفة عامة ، مع حدوث طفرات فى سنوات معينة نتيجة لاتباع سياسات اقتصادية جديدة كعام ١٩٧٩ ، ثم أعوام ١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٢/٩١ قبل وبعد تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى مباشرة ، ثم فى العامين الأخريين من الفترة محل البحث بدرجة أقل ، بسبب النقص الكبير فى المعروض من النقد الأجنبي بعد خروج التدفقات الرأسمالية الأجنبية ، التى تدفقت على الاقتصاد المصرى فى منتصف التسعينيات للاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة والمضاربة فى سوق المال ٠

٢-١-٥ التقدم التكنولوجى :

يتزايد الاهتمام يوما بعد يوم بالتقدم التكنولوجى كأحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادى ، فالتقدم التكنولوجى له دور كبير فى رفع إنتاجية العوامل وتحسين جودة المنتج ، مما يساهم بدرجة كبيرة فى زيادة الناتج المحلى من ناحية ، وزيادة القدرة التنافسية على التصدير من ناحية أخرى ٠ والتقسيم الدولى الحديث من وجهة نظر النمو طويل الأجل يقوم على أساس تقسيم الدول إلى فئتين : فئة الدول القادرة على إنجاز ابتكارات تكنولوجية بمعدل مرتفع ، وفئة الدول الغير قادرة على تحقيق ذلك الهدف ٠

هناك عدة مؤشرات تستخدم لتوضيح مدى الاهتمام بتحقيق التقدم التكنولوجي وذلك مثل نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الدخل القومي ، ونسبة العلماء والمهندسين والفنيين العاملين فى قطاع البحث والتطوير بالنسبة لإجمالى السكان ، ونسبة الصادرات ذات التكنولوجيا المرتفعة لإجمالى الصادرات المصنعة ٠ ولا تتعدى نسبة الانفاق على البحث والتطوير فى مصر خلال الفترة (١٩٨٧ - ١٩٩٧) ٠,٢٢% من الدخل القومى الإجمالي ، بينما تصل هذه النسبة إلى ٠,٩% فى الدول متوسطة الدخل ٢,٤% فى الدول مرتفعة الدخل٠ ويبلغ عدد العلماء والمهندسين فى قطاع البحث والتطوير فى مصر خلال نفس الفترة ٤٥٩ فرد لكل مليون نسمة من السكان ، بينما يصل هذا العدد إلى ٦٦٨ فرد فى الدول متوسطة الدخل ، ويرتفع الى٣١٦٦ فرد فى الدول مرتفعة الدخل ٠ أى أن عدد هؤلاء العلماء والمهندسين فى مصر لايتعدى ٦٨,٧% من العدد المماثل لهم فى الدول متوسطة الاجل ، ١٤,٥% فقط فى الدول مرتفعة الدخل ٠

أما فيما يتعلق بنسبة الصادرات عالية التكنولوجيا لاجمالى الصادرات المصنعة فلا وجود لها فى مصر فى عام ١٩٩٩ (صفر) ، بينما تصل هذه النسبة إلى ٢١% فى نفس العام فى الدول متوسطة الدخل ، ٢٢% فى الدول مرتفعة الدخل ، وتصل هذه النسبة إلى أعلى قيمة لها (٣١%) فى دول شرق آسيا والمحيط الهادى [٢٣] ٠

ويتم تصنيف الدول وترتيبها وفقا لمؤشر التقدم التكنولوجى الذى يعتمد على عدد براءات الاختراع التى يسجلها مواطنى الدولة سنويا تبعا لعدد سكانها ، وفى أحد التقارير الدولية تم تحديد الدول التى يعتمد نموها الاقتصادى بصفة أساسية على قدرتها على الابتكار ، بأنها تلك الدول التى تنجز على الأقل خمسة عشر براءة اختراع سنويا لكل مليون نسمة من السكان ، وتم إعداد دليل للتكنولوجيا ، وجرى ترتيب خمسة وسبعون دولة وفقا له فى عام ٢٠٠١ ، فجاء ترتيب مصرفى الثلث الأخير من هذه الدول (مرتبة ٦٤) [٢٤] ، مما يشير إلى الانخفاض الشديد فى قدرتها على الابتكار نتيجة تدنى المستوى التعليمى بها ، واحجام الطلاب عن الالتحاق بالكليات العملية ، وانخفاض حجم الانفاق على البحث العلمى والتطوير ، وعدم إعطاء الاهتمام المناسب للعاملين بالبحث العلمى ، وعدم وعى القطاع الخاص بأهمية البحث والتطوير فى رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة قدرته على المنافسة المحلية والعالمية ، مما يجعله يحجم عن المشاركة فى تمويل البحوث والاختراعات ، ويؤثر ذلك سلبيا على تحقيق معدلات النمو المستهدفة ، ويعوق من قدرة المنتجات المصرية على المنافسة فى الأسواق العالمية ، مما يساهم أيضا فى احتلال مصر مرتبات متأخرة عند ترتيب الدول وفقا لدليل المنافسة ٠

توضح المؤشرات السابقة أن هناك فجوة كبيرة بين مصر والدول الأخرى سواء نامية أو متقدمة فى مجال البحث والتطوير والتقدم التكنولوجى ، يتحتم العمل على تضييقها ، وذلك عن طريق إعطاء القطاع الخاص حوافز تشجعه على المساهمة فى الانفاق على البحث والتطوير ، من أجل تحسين جودة منتجاته وزيادة قدرتها التنافسية سواء فى السوق المحلى أو العالمى ، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للعلماء والفنيين العاملين بهذا المجال وتكريمهم ، وتوفير لهم بيئة مناسبة يعملون بها من معامل وأدوات ومواد وخلافه ، وتطوير مناهج العلوم الطبيعية فى المراحل التعليمية المختلفة بحيث تشجع الطلاب على الالتحاق بالكليات التى تدرس هذه العلوم ، وزيادة وعى المجتمع بأهمية هذه العلوم لتحقيق التقدم التكنولوجى والاقتصادى ٠

٢-١-٦ العوامل المؤسسية :

من المتغيرات التى حظيت باهتمام متزايد فى الفكر الاقتصادى فى السنوات الأخيرة ، والتى ثبت تأثيرها الواضح على النمو الاقتصادى ، العوامل المؤسسية التى تتضمن مدى ملائمة وقدرة المؤسسات القائمة على المساهمة فى تحقيق النمو ، وكذلك مدى ملائمة القوانين السائدة لتحقيق هذا الهدف ، وأخيرا درجة الفساد السائدة فى هذه المؤسسات ، وكذلك العوامل الثقافية ومدى تأثيرها على السلوكيات المؤثرة فى النشاط الاقتصادى ٠

وبالنسبة لمصر يمكن القول إن تحسين الوضع المؤسسى بها يتطلب مراجعة خمسة عوامل مؤثرة على هذا الوضع ، وهذه العوامل هى [٢٥]:

- مدى محافظة الحكومة على حقوق الأفراد فى المجتمع ، وردها لأصحابها٠
- تأميم الممتلكات الخاصة ٠
- الفساد ٠
- تطبيق القانون والنظام ٠
- البيروقراطية ٠

ولقد تم قياس هذه العوامل الخمسة السابقة وتطورها بالنسبة لمصر ودول أخرى فى عامى ١٩٨٤ ، ١٩٩٥ ، واتضح تدنى معظم هذه المؤشرات بالنسبة لمصر فى عام ١٩٨٤ وتأخر ترتيبها بين الدول الأخرى ، كما هو موضح فى الجدول رقم (١٠) خاصة بالنسبة لانتشار الفساد والبيروقراطية وعدم محافظة الحكومة على حقوق الأفراد وردها لهم ٠ ولكن

تحقق تحسن واضح فى هذه المؤشرات بالنسبة لمصر وترتيبها بين الدول الأخرى فى عام ١٩٩٥ ، خاصة بالنسبة لعدم تأميم الممتلكات الخاصة والمحافظة على حقوق الأفراد ، ذلك مع الأخذ فى الاعتبار أن بعض هذه العوامل المؤسسية فى معظم الدول محل المقارنة مع مصر باستثناء إسرائيل متدهورة مثل حالة مصر ، خاصة بالنسبة للبيروقراطية وانتشار الفساد ، وهكذا فإن تفشى البيروقراطية والفساد وعدم سيادة القانون والنظام تعد من العوامل المؤسسية الهامة المعرقلة للنمو الاقتصادى فى مصر ، وبالتالى فإن تحفيز النمو يتطلب تحسين هذه العوامل ومعالجة أوجه القصور فيها .

جدول رقم (١٠)

قياس العوامل المؤسسية فى مصر ودول أخرى

فى عامى ١٩٨٤ ، ١٩٩٥

الدولة	رد الحكومة لحقوق الأفراد *		التأميم *		الفساد **		تطبيق القانون والنظام **		البيروقراطية **	
	١٩٨٤	١٩٩٥	١٩٨٤	١٩٩٥	١٩٨٤	١٩٩٥	١٩٨٤	١٩٩٥	١٩٨٤	١٩٩٥
مصر	٤,٧٥	٩	٥	١٠	١,٥	٤	٢,٥	٤	٢	٣
الجزائر	٥	٧	٢,٢٥	١٠	٣	٣	٢	٣	٢	٢
الأردن	٢,٢٥	٨	٤	٩	٣	٤	٢	٥	٣	٤
المغرب	٤,٢٥	٨	٤,٧٥	٩	٢	٣	٢	٦	٣,٥	٣
تركيا	٥٥,٢٥	٨	٥,٧٥	٩	٣	٤	٣	٤	٣	٤
إسرائيل	٦,٥	٥	٧,٥	١٠	٥	٥	٢	٥	٣,٥	٥

المصدر : Ministry of Economy, Research Information Sector, The International Competitiveness of Egypt in Perspective , First Report 1998 , P. 46

* المؤشر من ١٠ درجات ، وكلما ارتفع أفضل .

** المؤشر من ٦ درجات ، وكلما ارتفع أفضل .

كما تم تقدير دليل للفساد فى إحدى التقارير الدولية سابقة الذكر لخمسة وسبعون دولة فى عام ٢٠٠١ ، وجاء ترتيب مصر فى الثلث الأخير من هذه الدول (المرتبة ٥٤) ، مما يدل على انتشار الفساد بها مقارنة بدول أخرى كثيرة ، حيث يسبقها فى الترتيب ثلاثة وخمسون دولة . ومن المشاهد تزايد درجة الفساد فى المؤسسات بالدولة فى السنوات الأخيرة مع انخفاض معدلات النمو ، مما يشير إلى التأثير السلبى لهذا الفساد على معدلات النمو مقارنة بما كان عليه الوضع فى السبعينيات وأوائل الثمانينات مع ارتفاع معدلات النمو ، وتوضح إحدى الدراسات هذا التزايد خلال عامي ١٩٩٦، ١٩٩٨ [٢٦] .

ومن العوامل الأخرى الهامة والمحددة للنمو توافر البيئة الاقتصادية المحفزة للاستثمار والنمو، والتى تتضمن استقرار السياسات النقدية والمالية ، والمؤسسات المالية وشفافيتها ، وتطبيق نظام ضريبى عادل ومعتدل ، ومساندة الانفاق العام للقطاع الخاص لتحفيزه على القيام بدوره المستهدف فى الاستثمار والإنتاج ، واستقرار سعر الصرف ، وتعانى البيئة الاقتصادية المصرية من بعض أوجه القصور فى هذه النواحى مما يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادى كعدم وجود نظام ضريبى عادل ومعتدل ، وعدم شفافية وملائمة السياسات النقدية والمالية للأوضاع الاقتصادية السائدة ، وعدم توافر الثقة بين الحكومة وأفراد المجتمع سواء كمنتجين أو مستهلكين [٢٧] ، ذلك على الرغم من أهمية توافر عوامل مؤسسية وبيئة اقتصادية ملائمة ومحفزة للنمو ، خاصة فى حالة الدول النامية التى من الصعب اعتمادها على التقدم التكنولوجى فى تحقيق نموها فى الوقت الحاضر كحالة مصر .

وفى واقع الأمر أن هناك عديد من المشاكل التى تشكل عقبات فى طريق النمو فى مصر ، وقد اتضح معظم هذه المشاكل خلال استعراض تطور المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، إلا أن الأمر يتطلب تقديم تحليل أكثر تفصيلا لنوعية هذه المشاكل وربطها بتطور الفكر الاقتصادى ومقتضيات السياسة الاقتصادية لعلاج هذه المشاكل وهو ما نتناوله فى الجزء التالى من هذا الفصل .

٢-٢ معوقات ومشاكل التنمية فى الاقتصاد المصرى

على الرغم مما حققه الاقتصاد القومى من إنجازات خلال العقدين الماضيين تمثل فى ارتفاع مستوى الناتج المحلى الاجمالى ونصيب الفرد منه والتطور الكبير فى البنية الأساسية فى مجالات النقل والاتصالات وغيرها وتقدم وتطور قطاع التشييد والمقاولات فضلاً عن مزيد من تحسن مستوى الخدمات الاجتماعية فى الصحة والتعليم وغيرها ،إلا أن الاقتصاد المصرى عانى ومازال يعانى ، من العديد من المشاكل والعقبات التى حالت دون الارتفاع بمستويات النمو والتنمية الحقيقية إلى مستويات أفضل مما تحقق فعلاً، وهذه بطبيعة الحال تمثل تحديات المرحلة المقبلة حتى يمكن تحقيق ما تستهدفه استراتيجية التنمية للعشرين سنة القادمة وخططها الخمسية من نمو يربو على ثلاثة أضعاف معدل نمو السكان فى إطار من التنمية المستدامة التى تحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

وبطبيعة الحال تشمل تلك المشاكل أو العقبات،عقبات داخلية ترجع فـــى معظمـــها إلـــى ضعف القدرة على الادخار وبالتالى انخفاض معدلات الاستثمار وانخفاض مســـتوى الانتاجيـــة والقدرة التنافسية للاقتصاد القومى، ضعف الأداء الحكومى أو تخلف المســـتوى الادارى ســـواء على المستوى القومى أو القطاعى أو حتى على مستوى المشروع والمشاكل المرتبطة بالإطـــار المؤسسى والتشريعى بالإضافة إلى مشاكل ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولـــة والديـــن الداخلى... وغيرها. وقد تسببت هذه العقبات بالإضافة إلى بعض التطورات الاقتصادية العالميـــة مثل المشاكل الاقتصادية التى عانت منها دول جنوب شرق آســـيا خـــلال ١٩٩٧ ومـــا بعدهـــا وانخفاض أسعار البترول العالمية والركود الاقتصادى فى كثير من الدول المتقدمة فـــى إحـــداث حالة من الركود فى الاقتصاد القومى كانت أهم مظاهره إنخفاض معدلات النمو المحققـــة عـــن المستهدفة خاصة فى الخطة الخمسية السابقة ٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١ وتزايد العجز فى الموازنـــة العامة للدولة وارتفاع أرقام المخزون السلعى وارتفاع معـــدل البطالـــة وتبـــاطؤ معـــدل نمـــو الصادرات وتدهور سعر الصرف ...الخ

وفيما يلى نستعرض هذه العقبات بشئ من التحليل.

٢-٢-١ ضعف معدل الإدخار والاستثمار

يمثل الادخار المحلى مصدر التمويل الرئيسى لخطط التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة، وبعبارة أخرى يحدد معدل الادخار المحلى(والقومى) معدل الاستثمار فـــى الاقتصـــاد القومـــى. وبالرجوع إلى البيانات المتاحة عن الفترة ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١ (فترة الخطـــة الخمســـية الرابعة) نجد أن هذين المعدلين قد تطورا على النحو التالى:

جدول رقم(١١)

تطور معدل الادخار والاستثمار فى مصر

خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١)

%

البيان	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	متوسط الفترة
معـــدل الادخـــار المحلى	١١,٣	١٢,١	١١,٧	١٢,٢	١٠,٤	١١,٥
معـــدل الادخـــار القومى	١٧,٣	١٧,٥	١٦,٤	١٦,٣	١٤,٣	١٦,٣
معدل الاستثمار	٢١,١	٢٠,٥	١٨,٣	١٧,٠	١٦,٩	١٨,٨

المصدر : وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

يتضح من هذا الجدول حجم الفجوة بين معدل الادخار المحلى ومعدلات الاستثمار حيث بلغت خلال السنوات الخمس نحو ٧,٣% فى المتوسط، كما بلغت الفجوة بين معدل الادخار القومى ومعدل الاستثمار نحو ٢,٥% فى المتوسط. وقد تطلب سد هذه الفجوة الاعتماد على الادخار الأجنبى بما قد يسبب من صعاب إذا كان مصدر هذا التمويل الأجنبي القروض ، خاصة غير الميسرة منها.

ورغم أن حجم الفجوة قد تضاءل بشكل ملحوظ عند أخذ الادخار القومى فى الحسبان إلا أن احتمالات التقلب فى صافى عوائد الدخل من الخارج تجعل الاعتماد الكامل على ذلك محفوف بالمخاطر،الأمر الذى يتطلب ضرورة العمل على تضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار عن طريق تنمية الإدخار المحلى بتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية التى تحقق ذلك [٢٨].

ومن جهة أخرى يمكن القول أن ضعف معدل الادخار -المحلى(والقومى) يضع حداً أقصى لمعدل الاستثمار ، وذلك فى ضوء سياسة الدولة الرامية إلى تحجيم مصادر التمويل الخارجى خاصة من خلال القروض. والنتيجة الطبيعية لذلك-بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها-هى انخفاض معدل النمو المحقق عن المستهدف فى الخطة كما يتضح من الجدول التالى:

جدول رقم (١٢)

معدل النمو المستهدف والمحقق فى مصر

خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١)

%

البيان	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	متوسط الفترة
معدل النمو المستهدف	٦,٢	٦,٢	٦,٨	٧,٠	٥,٥	٦,٣
معدل النمو المحقق	٤,٦	٦,٣	٥,١	٣,٣	٣,١	٤,٥

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق.

و تجدر الإشارة إلى أنه وإن كانت توجد علاقة ظاهرة بين انخفاض معدل الادخار (وانخفاض معدل الاستثمار) ووجود انخفاض فى معدل النمو المحقق عن المستهدف خلال هذه الفترة القصيرة وذلك بافتراض أن معدل الاستثمار الفعلى أقل من المعدل المخطط، الا أنه قد

يصعب تطبيق ذلك على العلاقة بين التغير السنوى فى معدل الاستثمار والتغير السنوى فى معدل النمو، مما يعنى أن هناك عوامل أخرى تفسر الاختلاف بين تحركات معدل الاستثمار ومعدل النمو - فمثلاً بينما انخفض معدل الاستثمار بنسبة ١٠,٧% بين عامى ٩٨/٩٩،٩٩/٢٠٠٠ (من ٢٠,٥% إلى ١٨,٣%) إلا أن معدل النمو انخفض بنسبة ١٩% من ٦,٣% إلى ٥,١%، كذلك انخفض معدل الاستثمار بنسبة ٧% فقط بين عامى ٩٩/٢٠٠٠،٢٠٠٠/٢٠٠١فى حين إنخفض معدل النمو بنسبة ٣٥% بين ذات السنتين ٠ويمكن ارجاع ذلك بصورة إجمالية إلى نمط توزيع الاستثمار بين القطاعات المختلفة وطبيعة المشروعات التى وجهت لها تلك الاستثمارات هل هى مشروعات جديدة أم مشروعات إستكمال أو إحلال وفيما إذا كانت بعض هذه الاستثمارات لتشغيل طاقات عاطلة... وغيرها، الأمر الذى يحتاج لتحليل فترة أطول عن الخمس سنوات المشار اليها وتفاصيل الاستثمار وتوزيعه بين الأنشطة والمشروعات وإنتاجية عنصر العمل...وغيرها.وهذا يشير إلى أن النمو لايتحقق فقط بالتراكم الرأسمالى ولكن بعوامل أخرى تعمل على زيادة كفاءة وفعالية هذا الاستثمار. ولقد توصلت إحدى التقارير إلى ذلك حيث أشارت إلى أن تراكم الاستثمارات فى الآلات ورأس المال البشرى لايفى وحده بهدف تحقيق النمو السريع، كما أن كفاءة تخصيص الموارد أو الانتاجية لايكفيان وحدهما لتحقيق هذا المعدل المستهدف للنمو.ويسترشد هذا التقرير بمثال الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوربا حيث تمكنت هذه الدول من تحقيق إستثمارات ونمو سريع لعدة عقود إلا أن هذه الاقتصاديات قد انهارت فى الثمانينات نظراً لوجود قدر كبير من التركيز على تراكم رأس المال المادى والبشرى مع التركيز بصورة أقل كثيراً على كفاءة تخصيص الموارد والانتاجية [٢٩].

وتوضح دراسة للبنك الدولى ذلك فى استعراضها للعلاقة بين معدل الاستثمارللناتج المحلى الاجمالى ومعدل نمو دخل الفرد خلال الفترة١٩٨٠-١٩٩٣ فى الجدول التالى[٣٠]٠

جدول رقم (١٣)

العلاقة بين معدل الاستثمار

ومعدل نمو دخل الفرد فى بعض دول العالم

%

الدولة	معدل نمو دخل الفرد	معدل الاستثمار /الناتج
الصين	٨,٢	٤١
كوريا الجنوبية	٨,٠	٣٤
هونج كونج	٥,٤	٢٧
سنغافورة	٥,٨	٤٤
تايلاند	٦,٥	٤٠
أندونيسيا	٤,١	٢٨
ماليزيا	٣,٧	٣٣
الهند	٣,٢	٢٤
مصر	٢,٣	١٧

المصدر : البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٢ ، ص ص ١٢- ١٣ .

حيث يتضح أن إرتفاع الاستثمار يؤدى إلى إرتفاع معدل النمو فى دخل الفرد مثل الصين وكوريا. غير أنه يلاحظ على الرغم من أن معدل الاستثمار فى سنغافورة ٤٤%(أعلى من معدل الاستثمار فى كوريا ٣٤%) إلا أن معدل النمو فى كوريا كان أعلى من مثيله فى سنغافورة(٨% مقارنا ب ٥,٨%) ويمكن يلاحظ أن ذلك بالنسبة لدول أخرى ، الأمر الذى يؤكد أن قضية النمو لاترتبط فقط بمعدل الاستثمار أو التراكم ولكن بنمط تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها ومستوى إنتاجية رأس المال المادى والبشرى ومستوى التقدم التكنولوجى وتطبيقاته فى الدول المختلفة وتوزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة ... الخ

٢-٢-٢ ضعف الانتاجية

يرتبط مستوى إنتاجية عناصر الانتاج (العمل مثلا) ارتباطاً مباشراً بالزيادات الممكن تحقيقها سواء فى الانتاج أو الناتج المحلى الاجمالى. وأذا افترضنا أن أساليب الانتاج المستخدمة فى الكثير من الدول النامية-ومنها مصر-تركز إلى حد كبير على استخدام أساليب انتاجية كثيفة نسبياً للعمل بسبب ضعف المستوى التكنولوجى الناجم عن محدودية الموارد خاصة فى المراحل الأولى لعملية التنمية، يمكن القول أن إنتاجية العمل تمثل أحد الركائز الأساسية للنمو والتنمية. ذلك أن نمو الانتاجية يمكن أن تعوض النقص النسبى فى حجم التراكم الرأسمالى المطلوب لتحقيق معدل معين للنمو الاقتصادى.

وباستعراض بعض البيانات الخاصة بمتوسط انتاجية العمل - والواردة فى جزء سابق من الدراسة خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢-٢٠٠٢/٢٠٠١ فأننا نجد أن متوسط انتاجية العامل بلغت ٤٤٢٦ جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى نحو ٣٥١٤ فى عام ١٩٨٩/٨٨ لترتفع إلى نحو ٤٠٠٢ جنيه عام ١٩٩٥/٩٤ ثم تصل إلى ٤٤٢٦,٣ جنية عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نفس مستواها عام ١٩٨٣/٨٢ وبعبارة أخرى لم يتغير مستوى متوسط إنتاجية العامل خلال نحو عشرين عاماً. ولاشك أن ذلك يرتبط بعوامل كثيرة منها مستوى التعليم والثقافة والأساليب التكنولوجية المستخدمة ودرجة استيعابها والقدرة على التعامل معها بل وتطويرها... وغيرها.

٢-٢-٣ مشاكل تتعلق بالأداء الحكومى والاطار التشريعى والمؤسسى:

فى التحول نحو اقتصاديات تعتمد على آليات العرض والطلب أو نظام السوق يتضح أهمية تطوير أجهزة الادارة الحكومية وإصلاح الاطار التشريعى والمؤسسى لخلق مناخ حافز للاستثمار الخاص الوطنى والأجنبى خاصة فى ضوء ما تستهدفه الخطة عادة من قيام القطاع الخاص بتنفيذ أكثر من ٦٠% من اجمالى الاستثمار وتوليد ٧٠% أو أكثر من الناتج الاجمالى وانطلاقا من تزايد أهمية الرأى المتعلق بالدور الرئيسى للاصلاحات المؤسسية لعملية النمو أكد بعض الاقتصاديين على أن عدم قدرة المجتمعات على تطوير وتوفير أساليب فعالة وقليلة التكلفة لتنفيذ العقود تمثل أحد التفسيرات الرئيسية للركود التاريخى والتخلف فى دول العالم الثالث [٣١] وفى هذا الإطار يمكن التركيز على القضايا الرئيسية التالية:

أولا : مشاكل البيروقراطية

تمثل البيروقراطية أحد عوائق التنمية بما تسببه من عرقلة وتعطيل للنشاط الاقتصـــادى خاصة فى مجال الاستثمار ويتمثل فى بطء الاجراءات وتعددها وزيادة تكلفتها.

وترتبط البيروقراطية بتضخم الجهاز الحكومى الذى وصل حجم العمالة به فى فترة مـــا لأكثر من ٥ مليون عامل وموظف بالاضافة إلى تعدد القوانين واللوائح وتغيرها وعدم وضوحـها أو شفافيتها وربما ضعف فهم القائمين على تطبيقها بأحكامها نصاً وروحاً،أوربما قد يرتبط أيضـا بمحاولات للتصعيب أو التعقيد للحصول على منافع شخصية معينة. ولاشـــك أن لذلـك آثـاره السلبية على عجلة النشاط الاقتصادى فى مناخ عالمى تزداد فيه المنافسة علـى أسـتقطاب رأس المال الأجنبى لدعم الاستثمار الوطنى والمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية.

وفى هذا المجال أشار تقرير البنك الدولى إلى الارتباط الواضح بين عـــدد الاجـراءات المطلوبة للحصول على الموافقة اللازمة لإقامة مشروع معين وتشغيله وبين نصيب الفـرد مـن الناتج المحلى من جهة ومستوى الفساد من ناحية أخرى.

فقد اتضح من دراسة الأوضاع الإدارية والتنظيمية فى عدد كبير مـــن الـدول الناميـة والمتقدمة أن هناك ارتباط عكسى بين عدد الإجراءات اللازمة للموافقة بإقامة مشـــروع معيـن ومتوسط دخل الفرد. وكانت الدول التى تتجاوز فيها عدد الإجراءات(أو خطـــوات) الحصـول على الموافقة ١٦ إجراءً هى أقل الدول دخلاً بالنسبة لدخل الفرد. مقابل ذلك كانت الدول التى لـم تتجاوز فيها عدد الإجراءات ٥ إجراءات هى أعلاها دخلاً.

من ناحية أخرى اتضح وجود ارتباط طردى بين عدد الإجـــراءات اللازمـة ومؤشـر الفساد(من رشوة وتعطيل للموافقات وارتفاع تكلفة المعاملات) حيث وجد أن أعلى مستوى للفسـاد يتركز فى الدول التى تزيد فيها عدد الإجراءات أو خطوات الحصـول على موافقة معينة عـن ١٦ ، أما أقل مستوى للفساد فكان بالدول التى لاتتجاوز فيها عدد الإجراءات ٥ إجراءات. وقـد أشار التقرير إلى أن ما يثير الدهشة أن الدول النامية التى لديـها قـدرة إداريـة أقـل تشـترط اجراءات أكثر لتسجيل منشآت الأعمال مما يقلل المنافسة ويرفع التكاليف [٣٢] .

وفى حديث مع أحد رجال الأعمال فى مصر حول معوقات الاستثمار أشار إلـــى هـذه المشكلة حيث أوضح أن اقامة مشروع جديد تحتاج إلى التعامل مع ٢٨ جهة حكومية فى مرحلـة الإنشاء كما يحتاج إلى التعامل مع ١٨ جهة حكومية فى مرحلة التشغيل . (٣٣)

ولاشك أن ارتفاع عدد الاجراءات المطلوبة أو التعامل مع الجـــهات الحكوميـة يمثـل مشكلة يجب التصدى لها من أجل خلق مناخ جاذب للاستثمار خاصة للاستثمار الأجنبـى الـذى عادة ما يتعامل مع جهات رسمية أقل للحصول على الموافقة اللازمه لإقامة مشروع أو تشـغيله. وعلى الرغم من قيام الحكومة بتبسيط عدد كبير من الإجراءت وتركز عملية الحصـــول علـى الموافقات اللازمة فى موقع واحد يشمل جميع الوزارات المعنية الا أنه مازالت هنـاك مجـالات عديدة لتبسيط المعاملات وتقليل الإجراءات خاصة بالنسبة للاستثمار فى المحافظات.

وبعبارة أخرى ينطوى التعامل مع أجهزة الحكومة علـى مـيراث بـيروقراطى يتعيـن القضاء عليه أو التخفيف منة كأحد الأولويات الرئيسية لبرامج الحكومـة فـى سـعيها لتشـجيع الاستثمار الأجنبى والوطنى وعلى أن يتضمن تقليل الفترة اللازمة للحصـــول علـى موافقـات التأسيس والتشغيل وعلاج مشاكل التسجيل والحصـــول علـى الاراضـى الازمـة للمشـروع وغيرها(٣٤).

ثانيا : إصلاح وتطوير الإطار التشريعى والقانونى

إن القضاء على مشكلة البيروقراطية أو التخفيف من حدتـها يتطلـب مناخـاً تشـريعياً وقانونياً حافزاً للاستثمار. إن استقرار القوانين الحاكمـــة للنشـاط الاقتصـادى بصفـة عامـة والاستثمار بصفة خاصة ووضوحها يساعد فى تحقيق الشفافية وسرعة انجاز الأعمال فضلاً عن أنه تساعد فى محاربة الفساد وسهولة التنبؤ بما قد يكون ضرورياً لاتخاذه من بعض التعديـلات فى إطار تطورات داخلية أو خارجية معينة.

ولاشك أنه فى إطار التحول نحو اقتصاديات السوق تزداد أهمية ذلك نظراً لعدم كمـال نظام السوق الحر فى الدول النامية ، خاصة فى بدايات عملية التحول المشار إليها. لقـد أشـار بعض الاقتصاديين إلى أنه حتى مع هذا التحول مازال للدولة دور هام فى إدارة الاقتصاد القومى لتعويض فشل نظام السوق ، خاصة اذا تم التمييز بين السوق الاقتصادى(والذى من المفترض أن

تحكمه ظروف المنافسة) والسوق السياسى والذى قد تحكمه عوامل أخرى ترتبط بتحقيق مصالح شخصية عن طريق التقارب مع السلطة أو الجهاز الحكومى بعيداًعن قواعد المنافسة الحرة فى الاقتصاد القومى(٣٥).

هذا ويمكن القول أن مشاكل الجوانب التشريعية ترتبط إما بالافراط فى التشريعات والقوانين ، خاصة إذا تمت على عجل دون دراسة متأنية لآثارها المباشرة وغير المباشرة على النشاط الاقتصادى ودون إستيعاب كامل للظروف الداخلية والخارجية المرتبطة بهذه التشريعات. كما قد تظهر تلك المشاكل نتيجة التأخر فى إصدار بعض التشريعات أو القوانين ذات العلاقة المباشرة بالنشاط الاقتصادى فى ظل نظام السوق الحر مثل قانون المنافسة ومنع الاحتكار أو قوانين الضرائب وغيرها. وقد أشيرفى هذا الصدد إلى أن المطلوب هو إصلاح تشريعى شامل لايتم بالتجزئة أو قانون ثانوى ولكن يتم فى إطار مراجعة شاملة . إن ما هو مطلوب هو" إيقاف التضخم التشريعى لأنه ليس كل ما يتعلق بالتنمية والتغير فى المجتمع يتم من خلال التشريعات... فلا يعقل فى المنظومة الحديثة لإدارة شئون المجتمع أن يكون الأسلوب التشريعى والإدارة الرسمية والهياكل الرسمية هى كل شئ فى إدارة التنمية وإدارة شئون المجتمع... نحن فى حاجة لأن نبنى قدرات ذاتية على الضبط وعلى الادارة وعلى التوجيه لدى القطاعات ولدى المؤسسات" (٣٦).

ويتصل بهذه المشكلة المشاكل الخاصة بالتقاضى والبطء فى التحكيم خاصة بالنسبة للقضايا التى ترتبط بعلاقة المستثمرين بأجهزة الدولة مثل مصلحة الضرائب ، أو حتى بين المستثمرين أنفسهم. إن ذلك يرجع إلى هذا الكم الكبير من القضايا ومحدودية قدرات رجال القضاء على إنجاز تلك القضايا خلال فترة معقولة ، الأمر الذى يتطلب ضرورة النظر فى انشاء محاكم متخصصة للبت فى القضايا المتعلقة بالاستثمار والضرائب والمشاكل المرتبطة بالتجارة وغيرها. وفى هذا المجال قدر أن نصيب القاضى فى مصر يبلغ نحو ٣٠٠٠ قضية يتعين أن ينظر فيها سنوياً مما قد يحول دون اعطاء الوقت الكافى للدراسة المطلوبة واتخاذ القرار الملائم (٣٧).

ثالثا: إستقرار السياسات الاقتصادية

تلعب السياسات الاقتصادية المختلفة دوراً أساسياً فى إدارة الاقتصاد القومى فى إطار نمو إقتصاديات أو نظام السوق ، والتحول تبعاً لذلك من التخطيط المركزى أو الأمر إلى التخطيط التأشيرى الذى تلعب فيه السياسات النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية وغيرها من السياسات دوراً رئيسياً فى إدارة عجلة النشاط الاقتصادى. وتزداد أهمية ذلك مع ما تستهدفه تلك الاقتصاديات عادة من زيادة دور القطاع الخاص فى الاستثمار والانتاج والتصدير والعمالة... الخ. وقد دأبت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر خاصة مع بداية الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٢/٩٣-١٩٩٦/٩٧) ، والتى تزامنت مع برنامج الاصطلاح الاقتصادى ، على التركيز على هذا الهدف بحيث يتولى القطاع الخاص الدور الرئيسى فى تنمية القطاعات السلعية فى مجال الزراعة والصناعة والتشييد والخدمات الانتاجية فى النقل والمواصلات... وغيرها، على أن يتم تركيز القطاع الحكومى على صيانة البنية الأساسية وتوفير الخدمات الاجتماعية وتغطية المجالات التى قد يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها.

<u>إن تحقيق هذا الهدف يتطلب بطبيعة الحال:</u>

أ - مجموعة من السياسات المتناسقة التى تعمل جميعاً نحو تحقيق الهدف المنشود.

ب - إستقرار هذه السياسات بحيث تستطيع الوحدات الاقتصادية خاصة فى القطاع الخاص ، أن تتنبأ بالظروف والسياسات الاقتصادية خلال الفترة القادمة على الأقل خلال الأجل القصير والمتوسط. ولكى يتحقق هذا الاستقرار المستهدف فى السياسات(والذى لايعنى الجمود) يتعين أن يتم إشراك جميع الاطراف الفاعلة والمؤثرة أو المتأثرة بتلك السياسات فى دراستها(التخطيط بالمشاركة)بحيث تصاغ هذه السياسات فى ضوء رؤية متكاملة تضمن لها خدمة الهدف الذى تصدر من أجل تحقيقه.

ج - تحديد واضح لأدوار الأجهزة المسئولة عن تنفيذ هذه السياسات وتلافى أى ازدواجية بين مهام الأجهزة الرسمية أو الادارية فى تطبيق أو متابعة هذه السياسات. فكثيراً ما يلاحظ تداخل بين الاجهزة الرسمية بالنسبة لبعض السياسات خاصة فى مجالات معينة مثل السياسات النقدية. بالاضافة إلى ذلك حدثت تغيرات فى مهام بعض الجهات الرسمية أو الوزارات أو ضم ثم فك بعضها بعد ذلك مثلما حدث لوزارة التعاون الدولى التى ضمت فترة لوزارة الاقتصاد ومرة أخرى لوزارة التخطيط وأخيراً فصلت عنها... الخ هذا

التغيير لايساعد على تحقيق الاستقرار المطلوب سواء فى عمل تلك الأجهزة الرسمية أو فى السياسات التى يتم اتخاذها مع كل تغيير.

إن استقرار وفاعلية السياسات الاقتصادية المختلفة لايتوقف فقط على موضوعية تلك السياسات من الناحية الفنية بل كذلك على قدرة الاجهزة القائمة على تنفيذها والتى قد تتأثر سلبياً بالتغيرات فى هذه السياسات أو فى مهام تلك الأجهزة أوتبعيتها للأجهزة السيادية المختلفة.

وفى دراسة للأهمية النسبية للاعتبارات (القيود) المؤسسية لعملية التنمية اتضح أن عدم التأكد من إستقرار السياسات الاقتصادية تمثل أحد الجوانب المؤسسية الرئيسية التى تعوق النشاط الاقتصادى والتنمية كما يتضح من البيان التالي الذى تم من واقع بحث عينة من رجال الأعمال فى بعض الأنشطة الصناعية الرئيسية :

جدول رقم (١٤)

الأهمية النسبية للقيود المؤسسية

%

الجانب (أو القيد) المؤسسى	ترتيب الأهمية
عدم التأكد من استقرار السياسات الاقتصادية	٧٨
الضرائب	٦٧
التمويل	٦٠

المصدر: AHMAD GALAL, OP. Cit., P. 12

من الواضح أن ٧٨% من رجال الاعمال الذين تم استقصاؤهم أشاروا إلى أن عدم التأكد من استقرار السياسات الاقتصادية يمثل عائقاً رئيسياً من عوائق قراراتهم الاستثمارية .ذلك أنه من الطبيعى أن يقوم رجال الاعمال قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بإجراء دراسات تسويقية ودراسات جدوى أولية لمشروعاتهم والتى تعتمد على توقعاتهم بالنسبة لحالة السوق والمناخ الاقتصادى المتوقع بصفة عامة ، الأمر الذى يرتبط بشكل مباشر بالسياسات الاقتصادية المختلفة

الحالية والمتوقعة.وكلما كانت درجة اليقين فى استقرار تلك السياسات معقولة كلما ساعد ذلك على تقديرات واقعية فى تلك الدراسات مما يسهل فى اتخاذ القرار السليم.

٢-٢-٤ ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى:

فى اقتصاد منفتح على العالم الخارجى تلعب العلاقات الاقتصادية الدولية دوراً هاماً فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية، الا أن مستوى الدور يرتبط بمدى قدرة الاقتصاد القومى على الإندماج فى الاقتصاد العالمى وتحقيق المزايا أو المكاسب التى يتيحها هذا الإندماج فى ظل الواقع الاقتصادى العالمى الجديد الذى تنظمة اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية. وهذا يتطلب الارتفاع بالقدرة التنافسية للاقتصاد القومى حتى يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الصادرات(السلعية والخدمية) وجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية التى تدعم بدورها الاستثمار الوطنى من أجل تحقيق المعدل المستهدف للنمو الاقتصادى.

فى هذا الإطار وبدراسة واقع تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجى تشير البيانات المتاحة إلى مايلى:

تراجع نسبة صادرات مصر من السلع والخدمات إلى الناتج المحلى من ٢٦،٣% عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٨,٣% عام٩٩/ ٢٠٠٠ وإذا أخذنا فى الاعتبار الصادرات والواردات السلعية فإننا نجد أن نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية قد انخفضت من ٣٧،٢% عام١٩٩١/٩٠ إلى٢٥,٣% عام ١٩٩٩/٩٨ وعلى الرغم من ارتفاع نسبة التغطية إلى نحو٤٥% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلا أن ذلك يرجع لانخفاض الواردات أكثر منه كنتيجة لزيادة الصادرات،بل أن إحصاءات ميزان المدفوعات تشير إلى أن الصادرات السلعية قد انخفضت عام٢٠٠٢/٢٠٠١ بنسبة٦,١% (من نحو ٧٠٧٨ مليون دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى نحو٦٦٤٣ مليون دولار عام٢٠٠٢/٢٠٠١) فى الوقت الذى انخفضت فيه الواردات السلعية من نحو ١٦٤٤١ مليون دولار إلى نحو١٤٦٤٤ مليون دولار خلال نفس الفترة وبنسبة انخفاض قدرها ١١% ومن المهم الاشارة إلى أن أكبر نسب انخفاض كانت فى ثلاث بنود رئيسية وترتبط مباشرة بحالة الاقتصاد القومى وما يعانيه من مشاكل ركود كما يتضح مما يلى:

جدول رقم (١٥)

هيكل الواردات السلعية فى عامى ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، ٢٠٠١/٢٠٠٢

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٢	نسبة التغير %
المواد الخام	٣٦٧٩,٣	٣٢٧٦,٨	-١١
السلع الوسيطة	٣٩٧٣,٤	٣٧٠٢,١	-٧
السلع الاستثمارية	٣٦٩٦,١	٣٠٢٢,٧	-١٨
الإجمالى	١١٣٤٧,٨	١٠٠٠١,٦	-٢١

المصدر: البنك المركزى ، مذكرة بشأن ميزان المدفوعات عن السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢، ٢٠٠٢/٩ .

وبناء على ما سبق فإنه عند تحليل نسبة تغطية الصادرات للواردات(خاصة السلعية) يجب مراعاة ما يلى:

أ - أن يكون التحسن فى نسبة التغطية يكون نتيجة لزيادة الصادرات أكثر منه نتيجة لانخفاض الواردات.

ب - فى حالة حدوث انخفاض فى الواردات(مع افتراض زيادة الصادرات أو عدم انخفاضها)لا يكون هذا الانخفاض فى البنود التى تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادى والقدرة على التصدير، وهى الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية) بل يكون فى البنود الأقل أهمية مثل السلع الكمالية أوغير الضرورية بصفة عامة.

أن ضعف الأداء التصديرى يرجع إلى عدة أسباب منها:

- مازالت سياسات التجارة الخارجية لاتتمتع بنفس درجة الانفتاح التى طبقتها الدول الاخرى التى حققت طفرات تصديرية فى السنوات الماضية،ومازالت هناك بعض الإجراءات الجمركية المعقدة التى لها آثار سلبية على الصادرات غير البترولية وعلى الاستيراد الذى يدعم عملية التصدير. هذا فضلاً عن مشاكل سعر الصرف الذى عانى منه الاقتصاد القومى لسنوات عديدة بعد برنامج الاصلاح الاقتصادى الأمر الذى إضطرت معه السلطات النقدية إلى إجراء عدة تغييرات كان آخرها سياسة التحرير التى تمت فى يناير ٢٠٠٣.

ويشير خبراء البنك الدولى أن إلى ضعف الأداء التصديرى للاقتصاد المصرى يرجع فى جزء كبير منه إلى عدم قدرة الاقتصاد القومى على التكيف مع الطلب فى السوق العالمى، بل أن الكثير من المشروعات الجديدة كانت ذات توجه داخلى بمعنى تركيز نشاطها على البيع فى السوق المحلى،إما لارتفاع مستوى الربحية فى السوق الداخلى عن السوق الخارجى أو بسبب شدة المنافسة فى الأسواق الخارجية خاصة من دول النمور الآسيوية والصين وغيرها ٠ وقد قدرت إحدى الدراسات أن معدل الربح فى السوق الداخلى قد يصل إلى ٤٠% بالمقارنة بنحو ١٠% فقط فى السوق الخارجى.

وقد قدر خبراء البنك الدولى أن زيادة صادرات مصر إلى ١٠ مليار دولار(هو عادة هدف معلن من قبل الحكومة) كان يتطلب أن تنمو الصادرات بأكثر من ٢٥% سنوياً(من عام ١٩٩٣) وهو ما لم يتحقق حتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، حيث وصلت صادرات مصر السلعية إلى أكثر قليلاً من ٦ مليارات دولار وبناء عليه قل النصيب النسبى لصادرات مصر فى التجارة العالمية، والتى انخفضت من ٠,٢ % عام ١٩٨٥ إلى نحو٠,٠٧% عام ١٩٩٥.

وبناء على ماسبق فإن تحقيق طفرة كبيرة فى الصادرات السلعية(خاصة من السلع غير التقليدية) تتطلب انتهاج سياسة توجه نحو الخارج تركز على زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية(سعرا وجودة) واتخاذ كل ما يلزم من سياسات لدعم عملية التصدير وتقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية التى تؤثر على تدفق الصادرات للخارج فضلاً عن ضرورة تكيف الانتاج الوطنى الموجه للتصدير مع متطلبات الأسواق العالمية [٣٨].

الخلاصة وأهم النتائج :

يتضح من العرض السابق لتطور معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي فى مصر وأهم المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٢) ، أن هناك تذبذب واضح فى معدلات نمو هذه المتغيرات جميعها ، ولم يستمر ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى لفترات طويلة حتى يمكن القول انه كان هناك نموا حقيقيا ، فالفترات القليلة التى اتسمت بارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى ، كانت فترتين قصيرتين فقط إحداهما فى النصف الأول من الستينيات ،والثانية فى النصف الثانى من السبعينيات ٠ ولقد صاحب هاتان الفترتان ارتفاع فى معدلات نمو متوسط الدخل الحقيقى وفى معدلات الاستثمار والإنتاجية ، وتحسن بعض مؤشرات التعامل مع العالم الخارجى ، ولكن فى نفس الوقت لم ترتفع معدلات الادخار لمستوى معدلات الاستثمار المتحققة، مما أدى إلى تزايد الفجوة بينهما ، والاعتماد على التمويل من الموارد العامة للدولة ومن الخارج، مما أدى إلى تزايد عجز الموازنة العامة من جهة ، وتزايد المديونية الخارجية من جهة أخرى ٠

ولقد ارتبطت فترة النمو الأولى بتنفيذ خطة خمسية لها أهداف محددة فى النمو والمتغيرات الاقتصادية الأخرى ، تحقق بعضها ، ولم يتحقق البعض الآخر ، ولكنه كان نموا مخططا صاحبه بعض أوجه القصور والاختلالات لنقص المدخرات وزيادة عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة عجز ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية ولم يستمر هذا النمو اكثر من ٥ سنوات بسبب ظروف سياسية فى المقام الأول ، أدت إلى توجيه الموارد المتاحة للانفاق العسكرى على حساب الانفاق المدنى ٠ أما فترة النمو الثانية فقد تحقق النمو خلالها بدون وجود خطة أو التخطيط من أجل تحقيق هذا النمو ، أى تحقق النمو فى هذه الحالة تلقائيا ولأسباب خارج نطاق النشاط الاقتصادى المحلى ، نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للبترول ، وما ترتب على ذلك من زيادة قيمة الصادرات البترولية التى كانت تمثل فى ذلك الوقت أكثر من نصف قيمة الصادرات السلعية المصرية ، وزيادة حصيلة المرور فى قناة السويس ، وزيادة عائدات السياحة ، ثم زيادة تحويلات العاملين بالخارج نتيجة زيادة الانفاق الاستثماري فى دول الخليج النفطية ، وأيضا لم يستمر هذا النمو طويلا ، فقد تراجع بمجرد انخفاض الأسعار العالمية للبترول ، وما ترتب على ذلك من انخفاض قيمة المتحصلات السابقة من النقد الأجنبى ٠

ومن الإنجازات التى تحققت خلال فترة النمو الأولى تعديل الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى ، بحيث تزايدت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة عن ذى قبل ٠ أما فى فترة النمو

الثانية فكان تعديل الهيكل القطاعى لصالح قطاعات الخدمات الإنتاجيـــة كـــالنقل والمواصـــلات والسياحة والمال ٠

ولقد اعتمدت فترة النمو الأولى بالنسبة للتمويل – بجانب الاقتراض الخارجى – علـــى الموارد التى حصلت عليها الدولة من تأميم القطاع الخاص سواء الأجنبى أو المصرى ٠ أمـــا فترة النمو الثانية فقد اعتمدت كما سبق الذكر على زيادة المتحصـــلات الخارجيـــة مـــن النقـــد الأجنبى.

خلال تلك الفترة والتى ساهمت فى تأجيل زيادة حدة مشكلة المديونية الخارجية وعجـــز الموازنة العامة للدولة إلى عقد الثمانينيات ٠

وربما يمكن القول أن فترة النمو الأولى قد نجحت فى إحداث بعض التعديل المخطط لـــه فى الهيكل الانتاجى للاقتصاد المصرى ، ولكن هذه التغيرات الهيكلية لم تستثمر فى فترة النمـــو الثانية فى إحداث أى تعديلات جوهرية محفزة للنمو فى الهيكل الانتاجى للاقتصاد المصرى ، بل ربما كانت التعديلات التى تحققت خلال تلك الفترة ضد النمو ، وليست محفزة له ٠

كما لم يصاحب فترتى النمو اهتمام كبير بالاستثمار البشرى والتقدم التكنولوجى ورفـــع مستوى الإنتاجية ، بدليل أن هناك دول كانت فى نفس مرحلة التطور الاقتصادى لمصـــر فـــى بداية الستينيات أو أقل منها ، وأصبحت الآن أعلى منها فى هذه المجالات كدول جنوب شـــرق آسيا ، وأيضا بعض الدول العربية التى تخطت مصر فى مجال التنمية البشرية كدول الخليج٠

وقد كان القطاع العام هو المسيطر على النشاط الاقتصادى خلال فترتى النمـــو ، مـــع تضاؤل دور القطاع الخاص فى معظم اوجه القطاعات الاقتصادية عدا قطاع الزراعـــة ٠ ولـــم يحقق القطاع الخاص الإنجاز المتوقع منه بعد تزايد مشاركته فى النشاط الاقتصادى خلال عقـــد التسعينيات ، وذلك لأنه لم يكن مؤهلا بعد لقيادة التنمية نتيجة قلة تراكم خبراتـــه فـــى الفـــترة السابقة، وبسبب أوجه القصور العديدة التى تعترى السياسات الاقتصادية وتنعكس علـــى البيئـــة الاقتصادية المحيطة بهذا القطاع من ناحية أخرى ٠

وبناء على التحليل السابق يمكن اقتراح بعض التوجهات التى يمكن أن تساهم فى تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستمرة لفترة زمنية طويلة وذلك على النحو الآتى:

- تدقيق قاعدة بيانات المتغيرات الاقتصادية وإعداد سلاسل زمنية طويلة تتسم بالاتساق والمصداقية ، وذلك حتى يمكن تحليل الظواهر الاقتصادية ووضع السياسات المناسبة لعلاج المشكلات على أساس علمى سليم ، وحتى يمكن لمتخذى القرار أن يأخذ القرار السليم فى الوقت المناسب. ويتطلب تحقيق هذا الأمر تدريب ورفع كفاءة أجهزة المعلومات وجمع البيانات فى مصر وتطوير أساليب عملها ، وتمكينها من الحصول على البيانات المطلوبة فى الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة ، مع أهمية التعاون والتنسيق بينها وبين الأجهزة التخطيطية والإدارة الاقتصادية .
- أهمية دور الدولة القوية فى المرحلة الأولى من مراحل النمو ، حتى يمكنها مساندة القطاع الخاص الذى لا تؤهله مؤهلاته وخبرته فى هذه المرحلة التنموية من تحقيق أهداف النمو المرجوة . كما تبرز أهمية الدولة القوية فى تطبيق السياسات الاقتصادية التى تضعها الإدارة الاقتصادية دون استثناءات أو تجاوزات وفى حفظ النظام وتطبيق القانون بحزم على الجميع دون استثناء، ويتطلب هذا توافر الشفافية والمصداقية ، وبالتالى الثقة بين الحكومة والمجتمع ، بالإضافة إلى أهمية استقرار السياسات الاقتصادية لفترات زمنية معقولة حتى يمكن أن تؤتى النتائج المرجوه منها من جهة ، وتحقق الاستقرار للنشاط الاقتصادى من جهة أخرى حيث يعتبر هذا الاستقرار من العوامل الهامة المحفزة للاستثمار الخاص والأجنبى على حد سواء .
- إصلاح النظام التعليمى عن طريق علاج أوجه القصور العديدة به ، والتحيزات التى يتسم بها الانفاق عليه ، وزيادة وعى المجتمع بأهمية تطوير التعليم حتى تتلائم نوعية مخرجاته مع متطلبات سوق العمل ، وتساهم بفعالية فى تحقيق معدلات النمو المستهدفة.
- وضع الحوافز الكفيلة بزيادة كل من معدلات الادخار والاستثمار ، مع العمل على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة الذى يتنقص من قيمة الادخار ، وذلك عن طريق ترشيد الاستهلاك العام وزيادة فعالية الانفاق العام ، بالإضافة إلى ترشيد الاستهلاك الخاص ، ووضع القيود على استيراد السلع الاستهلاكية الترفية ، وهذا إجراء مطلوب اقتصاديا فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها الاقتصاد المصرى. لأن الطريق الأساسى لتحقيق النمو والتنمية المستهدفة هو الاعتماد على الذات أولا عن

طريق المدخرات المحلية ، ثم الاستعانة بعد ذلك بالاستثمار الأجنبي والقروض الخارجية إذا اتيح ذلك بشروط ميسرة ٠

تعديل أولويات الاستثمار بما يحقق معدلات النمو المستهدفة ، ويزيد من القدرة التنافسية للسلع المصرية سواء فى السوق المحلى أو الخارجى ٠

الاهتمام بقطاع البحث والتطوير وزيادة نسبة الانفاق المخصص له ، وتحفيز المتخصصين على الابتكار ، مع استيراد بعض التكنولوجيات المتقدمة الملائمة للظروف المحلية وتطويعها من أجل تحسين نوعية المنتج ٠

تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل باستخدام الأدوات المالية والنقدية بحيث يكون أكثر عدلا ، فتوزيع جميع ثمار التنمية بالعدل بين جميع أفراد المجتمع من العوامل الهامة لاستمرارية النمو واستدامة التنمية ٠

هوامش ومراجع الفصل الثانى

1- John W . Mcarthur and Jeffrey D. Sachs., The Growth Competitiveness Index : Measuring Technological Advancement and the Stags of Development , Global Competitiveness Report 2001 – 2002, Center for International Development at Harvard University, Nov ., 2001 , P. 29

وأيضا : Jeffrey Sachs, Achieving Rapid Growth : The Road Ahead for Egypt, The: Egyptian Center for Economic Studies, Distinguished Lecture Series 3,1996,P.8

2- Mark Thissen , Building Financial CGE Models Data, Parameters, and the Role of Expectations, Financial CGE Model for Egypt, Labyrint Publication, 2000, P. 26

٣- على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧، ص ص ٣٨ - ٤٥

٤- المرجع السابق ، ص ١٨ ، ١١٨ .

5- Mark Thissen, op. Cit ., P. 26

٦- على الجريتلى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٧ - ٧٨

٧- المرجع السابق ، ص ص ٢٠ - ٢٢ .

٨- مصطفى السعيد ، الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ ، ص ص ٣١ - ٥٠ .

9- World Bank, Global Economic Prospects, 2003, P. 200 .

10- Ibid., P. 201

١١- وزارة الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ .

١٢- إبراهيم العيسوى ، نموذج النمور الآسيوية ، البحث عن طريق للتنمية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة ١٩٩٥ ص ٦٧ . وأيضا : المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، ما هى الأولويات لتحقيق نمو اقتصادى سريع وعادل فى مصر ، آراء فى السياسة الاقتصادية ، يناير ١٩٩٨ ، ص ص ٢ - ٣ . وأيضا

Malcolm Dowling, Savings! The Key to Economic Growth, WWW. conomics unimelb . edu . au/ Tldevelopment / econochat/ Dow ling Econ 6- Hlml, PP. 1-2 .

13- World Bank, Development Indicators 2002 , P.196 .

١٤- وزارة الاقتصاد ، قطاع البحوث والمعلومات الاقتصادية ، آفاق التنافسية الدولية للاقتصاد المصرى ، التقرير الأول ، ١٩٩٨ ، ص ص ٤ - ٥ .

١٥- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤ ٠

١٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعلم ٢٠٠١ ، ص ص ١٤٣ - ١٤٤ ٠ وأيضا :

فايز مراد مينا ، التعليم فى مصر ، الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، مصر ٢٠٢٠ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠١ ، ص ٧٣ ٠

١٧- المرجع السابق ، ص ص ٣٨٠ - ٣٨١ ٠

١٨- المرجع السابق ، ص ٣١٨ ٠

١٩- معهد التخطيط القومى ، مصر ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩/٩٨ ، ص ٧٩

20- World Bank, World Development Indicators 2001 , PP. 98 – 100 .

٢١- وزارة التخطيط ،تقييم الأداء الاقتصادى خلال الخطة الخمسية الرابعة (٩٧- ٢٠٠٢) مارس ٢٠٠٢ ، ص ٧ ٠

22- United Nations, International Trade Statistics Year Book, Various Volumes.

23- World Bank, World Development Indicators, 2001., p. 210, 212 .

24- John W. Mcarthur and Jeffey D. Sachs, Op cit., p.33

25- Ministry of Economy, Research Information Sector, The International Competitiveness of Egypt in Perspective, First Report 1998, p.44

26- Vito Tanzi," Corruption Around the World: Causes, Consequences, Slope and Cures, IMF staff Papers , Vol. 45, No.4, Dec. 1998 ,PP. 579 – 580

٢٧- مصطفى السعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٥ - ٢٧ ٠

٢٨- تشير الاحصاءات إلى أن الفجوة بين الادخار المحلى والاستثمار كانت قائمة قبل عام ١٩٩٨/٩٧ ، فمثلا بلغ معدل كل من الادخار المحلى والاستثمار المحلى عام ١٩٩٦/٩٥ بلغ ١٢,٧% ، ١٦,٦% على الترتيب ، وفى عام ١٩٩٧/٩٦ بلغت هاتين النسبتين ١١,٥% ، ١٧,٦% على الترتيب (راجع فى هذا وزارة التجارية الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية يناير٢٠٠٣ ، ص ١) ٠

٢٩- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية "آراء فى السياسة الاقتصادية "، عدد (٣) يناير ١٩٩٨ ٠

٣٠- البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٢ ، ص ص ١٢- ١٣

٣١- الاهرام فى ٢٠٠٢/٤/١٤ ٠

٣٢- Anne Krueger: Government Failure in Development and M. C. Chauduri Market Failure and Government Failure .

٣٣- لمزيد من التفاصيل راجع : فادية عبد السلام ، جذب الاستثمار الأجنبي إلى مصر مؤتمر تحفيز نمو الاقتصاد المصرى ، معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ٢٠٠٢ .

٣٤- احمد صقر عاشور : معوقات ومشاكل إدارة التنمية فى مصر (نظرة مستقبلية) ، سلسلة ندوات معهد التخطيط القومى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ حول الرؤية المستقبلية فى مصر ، ٢٠٠١/١٢/٢٥ ، ص ١٣ .

٣٥- نفس المرجع السابق ١٤ .

٣٦- لمزيد من التفاصيل راجع فادية عبد السلام ، "رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى" ورقة مقدمه إلى : مؤتمر تحفيز نمو الاقتصاد المصرى ، معهد التخطيط القومى نوفمبر ٢٠٠٢ .

الفصل الثالث

أهم نماذج النمو الاقتصادى وتجارب التطبيق على مصر

الفصل الثالث

أهم نماذج النمو الاقتصادي وتجارب التطبيق على مصر

٣-١ مراجعة لأهم نماذج النمو الاقتصادى

ترتبط نماذج النمو الاقتصادى بالنظريات التى تحاول تحديد مصادر النمـــو وتفسـير أسباب اختلافه بين الدول المختلفة، وقد عرضنا فـــى الفصـــل الأول أهـــم هـــذه النظريـــات وتطورها، ونقدم فى هذا الجزء أهم نماذج النمو ، والتى تقوم على الفروض والعلاقات التـــى تضمنتها هذه النظريات ، وتعبر عنها فى شكل صياغة رياضية متكاملة . ثم نتعـــرض بعـــد ذلك لتجارب تطبيق بعض هذه النماذج على الاقتصاد المصرى ، ومن خـــــلال تقييـــم هـــذه التجارب نقدم بعض الاتجاهات العامة لتطوير نموذج نمو أكثر ملاءمة للاقتصاد المصرى .

تندرج أهم نماذج النمو بصفة عامة فى مجموعتين رئيسيتين:

١) نماذج نيوكلاسيكية ٢) نماذج النمو الداخلى.

و نستعرض فيما يلى أهم النماذج فى إطار هاتين المجموعتين.

٣-١-١ النماذج النيوكلاسيكية:

تعتمد هذه النماذج على استخدام دالة انتاج تعبر عن مساهمة كل من مدخلات الإنتـــاج والتقدم الفنى فى تحقيق معدل نمو الناتج، و يتحدد التقدم الفنى ، والذى تعبر عنـــه الإنتاجيـــة الكلية للعوامل ، خارج العملية الإنتاجية (يعتبر دالة فى الزمـــن) وفقـــاً لفـــروض النظريـــة النيوكلاسيكية. و عادة ما تستخدم دالة انتاج من نوع كوب دوجلاس.

و نوضح فيما يلى أهم النماذج النيوكلاسيكية و هى نموذج سولو و كيفية التعبير عـــن مصادر النمو فى هذه النماذج [١].

١) مصادر النمو الاقتصادى The Sources of Economic Growth

يعتمد الناتج من السلع والخدمات لاقتصاد ما على كميات عوامل الإنتاج مـــن عمـــل ورأس مال المتاحة وعلى إنتاجية هذه العوامل ويتحدد من معادلة الإنتاج التالية :

(١)

$$Y = A\,F(K,N)$$

حيث Y = الناتج الكلى

K = رأس المال

N = العمل

A = الإنتاجية

وتحدد المعادلة التالية العلاقة بين معدلات النمو لهذه المتغيرات

(٢)

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta A}{A} + a_k \frac{\Delta K}{K} + a_N \frac{\Delta N}{N}$$

حيث $\frac{\Delta Y}{Y}$ ، $\frac{\Delta K}{K}$ ، $\frac{\Delta N}{N}$ ، $\frac{\Delta A}{A}$ هى معدلات نمو الناتج ورأس المال والعمل والانتاجية على الترتيب ،

a_K = مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال ، وهى النسبة المئوية للزيادة فى الناتج الناتجة عن زيادة مقدارها ١% فى رأس المال ٠

a_N = مرونة الناتج بالنسبة للعمل ، وهى النسبة المئوية للزيادة فى الناتج الناتجة عن زيادة مقدارها ١% فى كمية العمل المستخدمة ٠

وهذه المرونات تقدر من بيانات تاريخية وقيمتها محصورة بين الصفر والواحد ٠

المعادلة السابقة تسمى معادلة حسابات النمو Growth accounting equation وهى نفسها معادلة دالة الإنتاج على شكل معدل النمو ٠ ومنها نجد أن

$$\frac{\Delta A}{A} = \frac{\Delta y}{y} - a_k \frac{\Delta K}{K} - a_N \frac{\Delta N}{N}$$

أى أن معدل نمو الإنتاجية يحسب كالفرق Residual بين معدل نمو الناتج ومعدلات نمو كل من رأس المال والعمل مضروبة فى مرونة كل منهم - أى أن النمو فى الإنتاجية هو الجزء من النمو فى الناتج الغير راجع للنمو فى راس المال أو العمل ٠

٢) نموذج سولو

يوضح نموذج سولو العلاقة المتبادلة بين التراكم فى رأس المال والنمو الاقتصادى نفرض أن N_t = عدد العمال فى السنة t وأنه يزيد بنفس المعدل الثابت لزيادة السكان n ٠ و K_t = رصيد رأس المال المتاح فى أول السنة t ٠

ويفترض النموذج أن الاقتصاد مغلق وانه لاتوجد مشتريات حكومية ٠ أى أن الناتج يقسم بين الاستهلاك والاستثمار ٠

$$C_t = Y_t - I_t \qquad (٣)$$

وحيث أن السكان وقوة العمل تتزايد مع الزمن فإن النموذج يركز على قيم متغيرات الناتج والاستهلاك ورصيد رأس المال لكل عامل وذلك بقسم المتغيرات Y_t، C_t ، K_t على عدد العمال N_t لنحصل على المتغيرات y_t ، c_t ، k_t ويسمى k_t أيضا نسبة رأس المال للعمل ٠ Capital- Labor ratio

ويهتم النموذج بتوضيح كيفية التغير مع الزمن للمتغيرات : الناتج لكل عامل والاستهلاك لكل عامل ونسبة رأس المال إلى العمل ٠

نفترض مؤقتا أن $A = 1$ أى أن الإنتاجية ثابتة ، وبفرض ثبات الغلة يمكن كتابة دالة الإنتاج لكل وحدة عمل كالتالى :

$$y_t = f(k_t) \qquad (٤)$$

حالة الثبات Steady State

يقرر النموذج أنه فى حالة ثبات الإنتاجية فإنه فى الأجل الطويل يقترب الاقتصاد من حالة ثابتة ، وفيها يكون كل من الناتج لوحدة العمل والاستهلاك لوحدة العمل ورصيد رأس المال لوحدة العمل مقدار ثابت ٠ أى أن k_t, c_t, y_t تثبت ولا تتغير مع الزمن ، أى k_t, C_t, Y_t تنمو بنفس معدل نمو قوة العمل ٠

خصائص الحالة الثابتة

يستخدم الاستثمار الكلى فى السنة t (I_t) فى غرضين :

١) يحل محل الجزء المستهلك من رأس المال

٢) يزيد من حجم رأس المال ٠ فإذا كان d هو معدل الإهلاك لـرأس المـال ، فيكـون إجمالي الإهلاك فى السنة t هو $d k_t$ ٠ ويكون صافى الاستثمار فى الحالة الثابتة $n k_t$ ذلك لأن رصيد رأس المال يزيد بنفس نسبة زيادة العمالة n ٠ فيكون إجمالى الاستثمار فى الحالة الثابتة ٠

$$I_t = (n + d) K_t \qquad (٥)$$

ويكون الإستهلاك في الحالة الثابتة

$$C_t = Y_t - (n + d) K_t \qquad (٦)$$

بالقسمة على N وباستخدام دالة الإنتاج للعامل (٤) نحصل على

$$c = f(k) - (n + d) k \qquad (٧)$$ (فى الحالة الثابتة)

توضح المعادلة السابقة أن الزيادة فى نسبة رأس المال للعمل k فى الحالة الثابتة تؤثر بطريقتين عكسيتين على إستهلاك العامل الواحد c ، أولا تؤثر بالزيادة على كمية الناتج التى ينتجها العامل الواحد f (k) ٠ثانيا: تؤثـر بالزيـادة كذلك على كمية الناتج لكل عـامل التى يجب تخصيصها للاستثمار $k (n + d)$ وبذلك نقص من الكمية المتاحة للاستثمار ٠

وتوجد قيمة K 1 تناظر أقصى كمية لإستهلاك العامل الواحد فى الحالة الثابتـة c1 ٠ وبحيث إذا كانت K < K1 فإن زيادتها تؤدى إلى زيادة الإستهلاك ، أما إذا كانت k > k1 فـإن زيادتها تؤدى إلى نقص الاستهلاك ٠ وحتى تصل إلى نهاية عظمى k_m فإن كل الناتج يجب أن يخصص للاستثمار وتكون C المناظرة تساوى صفر ٠

وبفرض أن الإدخار نسبة ثابته من الدخل

$$S_t = s Y_t \qquad (٨)$$

حيث S_t = الادخار القومى فى السنة t

s = معدل الادخار وقيمته محصورة بين الصفر والواحد ٠ ($0 < s < 1$)٠

وفى كل سنة الإدخار القومى S_t يساوى الإستثمار I_t ٠ أي أن

$$s Y_t = (n + d) K_t \qquad (٩)$$ (فى الحالة الثابتة)

بالقسم على N_t وباستخدام دالة الإنتاج لكل عامل (٤)

$$s f(k) = (n + d)k \qquad (١٠)$$ (فى الحالة الثابتة)

وتحدد المعادلة (١٠) قيمة نسبة رأس المال للعمل فى الحالة الثابتة k ٠ وهى القيمة التى يتساوى عندها الادخار للعامل الواحد والاستثمار للعامل الواحد فى الحالة الثابتة ولتكن k^*

ومنها يمكن حساب الناتج لكل عامل والاستهلاك لكل عامل فى الحالة الثابتة من دالة الإنتاج للعامل (٤) ٠

ومن المعادلة (٧) $$y^* = f(k^*)$$
$$c^* = f(k^*) - (n + d)k^*$$

أى أنه إذا فرضنا ثبات الانتاجية فإن الاقتصاد سوف يصل فى النهاية إلى حالة ثابتة يكون فيها نسبة رأس المال للعمل ، والناتج لكل عامل ، والاستهلاك لكل عامل ، جميعها قيمتها ثابتة مع الزمن ٠ وتكون قيم إجمالى رأس المال ، والعمل ، والإستهلاك ، جميعها تزيد بنفس معدل زيادة قوة العمل ٠ وبذلك يصبح السبب الوحيد للزيادة فى هذه الكميات هو الزيادة فى الانتاجية ٠

ويقرر نموذج سولو كذلك أن قيمة K^* تعتمد على معدل الإدخار s وتزيد بزيادته ، وتعتمد على معدل نمو السكان n وتنقص بزيادته ٠

ويمكن تلخيص نتائج نموذج سولو فى النقاط التالية :

١- يقترب الاقتصاد فى الأجل الطويل من حالة ثابتة لاتعتمد على الحالة الابتدائية ٠

٢- مستوى الدخل عند الحالة الثابتة يعتمد على معدل الادخار وعلى معدل نمو السكان ويزيد بزيادة الأول وينقص بزيادة الثانى ٠

٣- معدل النمو للدخل الفردى فى الحالة الثابتة يعتمد فقط على التقدم الفنى (وليس على معدلات الادخار وزيادة السكان)

٤- فى الحالة الثابتة ، ينمو رصيد رأس المال بنفس المعدل مثل الدخل ، فتكون نسبة رأس المال للدخل ثابتة ٠

وبالرغم من أن نموذج سولو يقرر أن معدل النمو يعتمد فقط على التقـــدم الفنـــى أى الزيادة فى الإنتاجية ، إلا أن التقدم الفنى متروك خارج النموذج فالنموذج بذلك لايقدم تفســيرا للنمو الاقتصادى ٠

٣-١-٢ النظرية الحديثة للنمو The New Growth Theory

حاول الاقتصاديون فى السنوات الأخيرة توسيع نطاق نموذج سولو ليتضمن بداخلـــه تفسير لتغير الإنتاجية ٠ وقد أطلق على ذلك النظرية الجديدة للنمو وقد سارت فى اتجـــاهين ، يركز الأول منها على رأس المال البشرى وهو المصطلح الذى يطلقـــة الاقتصـــاديون علـــى مهارات وتدريب العمالة ٠ وتسير العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو فى الاتجـــاهين ، أى أن كل منهما يؤثر فى الآخر ٠ فمن ناحية ، عندما يصبح الاقتصاد أغنى فإنه يســـتثمر فـــى البشر ، بمعنى مستوى تغذية أفضل وكذلك مستويات أفضل للتعليم والتدريب ٠ ومن الناحيـــة الأخرى فإن العمالة عندما تصبح فى صحة أفضل ومستوى مهارة أكبر فإن انتاجيتها تزيـــد ٠ وبإضافة رأس المال البشرى إلى نموذج سولو نجد وصف أفضل لعملية النمو الاقتصـــادى ٠ وقد وجدت دراسات تطبيقية كثيرة علاقة قوية بين مستوى التعليم للســـكان ومعـــدل النمـــو الاقتصادى ٠

أما الاتجاه الثانى فيركز على أهمية الابتكارات الجديدة للشـــركات كمصـــدر لنمـــو الإنتاجية ، مثل تصميم منتج جديد أو زيادة كفاءه الإنتاج (طريقة جديدة للانتاج اكثر كفاءة)٠

ومن الممكن أن تنشأ الابتكارات الجديدة نتيجة لبرامج البحث والتطوير ٠ وقد تنشـــأ أيضا أثناء عملية الإنتاج أو التسويق ، مثلا عندما يقترح العاملين طريقة أفضل للانتـــاج ، أو عندما تؤدى إقتراحات العملاء إلى تغيير فى تصميم المنتج ٠ وتسمى هذه التعلم بالممارســـة Learning by doing ٠

وتستطيع نظرية النمو الجديدة تفسير النمو المتصل بعكس نموذج سولو ٠ فبناء علـــى نموذج سولو فإن زيادة فى معدل الادخار تؤدى إلى زيادة معدل النمو لمرة واحدة ٠ أما بنـــاء على نظرية النمو الجديدة فإن الزيادة فى معدل الإدخار يمكن أن تؤدى إلى زيادة مستمرة فـــى معدل نمو الإنتاج ٠ لأن الزيادة فى الانتاج نتيجة لزيادة معدل الادخار تؤدى أيضا إلى زيـــادة فى رأس المال البشرى وزيادة فى الابتكارات الجديدة أى إلى زيادة فى الانتاجية ، وبدورهـــا زيادة الإنتاجية تؤدى إلى زيادة الانتاج ٠٠٠ وهكذا ٠

٣-١-٣ بعض نماذج النمو الداخلى [٢] :

١- **نموذج المعرفة المتراكمة** The A K – Model Accumulated Knowledge

يعتبر النموذج دالة الإنتاج التالية :

$$y = Ak$$

حيث Y = الإنتاج

A = مستوى التقدم الفنى

K = رأس المال بما فيه رأس المال البشرى والمعرفة

وإذا إعتبرنا معادلة التراكم التالية :

$$K = sY - dK$$

حيث s = معدل الادخار

d = معدل الإهلاك لرأس المال

فإن معدل النمو يعطى بالمعادلة التالية

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = s\,A - d$$

ومن هذه المعادلة نجد أن الدخل ينمو باستمرار إذا كان

$$s\,A \rangle d$$

وللنموذج خاصيتين هامتين :

١- الفروق بين معدلات الادخار للبلاد المختلفة تؤدى إلى فروق تتزايد بإستمرار بين دخول هذه البلاد .

٢- الإختلاف الكبير فى الدخل ليس مقصورا على الإختلاف فى العائد على رأس المال. ومن الفروض الأساسية فى هذا النموذج : ثبات العائد مع الحجم Constant returns to scale بالنسبة للعوامل التى يمكن أن تتراكم .

٢- **التعلم بالممارسة وانتشار المعرفة :**

الفكرة الأساسية هى أن المعرفة تنشأ كمنتج ثانوى للإستثمار

نفرض أن كل شركة i ، لها دالة الإنتاج التالية (بفرض أن العمل L = ١ (normalized)

$$y_i = h.\ k^{a}{}_i$$

حيث h = وفورات رأس المال (المعرفة)

a = نصيب رأس المال Capital Share

ونفرض أن :

١- الزيادة فى رصيد رأس المال للشركة يؤدى إلى زيادة فى رصيدها من المعرفة ،

٢- أى معرفة لأى شركة هى سلعة عامة يمكن لأى شركة أخرى أن تحصل عليها بدون تكلفة ، وبصفة خاصة نفرض أن المعرفة القومية ، h ، تتحدد بالمستوى المتوسط لرأس مال الشركات ، K ، بحيث يكون :

$$h = A\ K^{1-a}$$

فتكون دالة الإنتاج للاقتصاد ،

$$Y = A K$$

وإذا إعتبرنا أن معدل الادخار يتحدد داخليا فإن ذلك يعنى :

- حيث أن أى شركة لا تحتكر المعرفة الناتجة عن إستثمارها فإنها سوف تحدد الادخار والاستثمار بطريقة مثلى ،
- دعم شراء السلع الرأسمالية فى الاقتصاد الغير مركزى يؤدى إلى الوضع الأمثل للمجتمع كله ،

٣- **الحكومة والسلع العامة :**

الفكرة الرئيسية للنموذج هى أن الأنشطة الحكومية ، مثل البنية التحتية العامة وحماية حقوق الملكية ، هى ضرورية حتى يمكن لرأس المال الخاص أن يقوم بمهمته فى الانتاج ، لذلك يعتبرها النموذج مكملة له ، ويعتبر النموذج الدالة التالية كدالة إنتاج للشركة i (وقد اعتبر العمل L = 1 (normalized)

$$Y_i = AG^{1-a} K^{a}$$

حيث G = الانفاق الحكومى

وبفرض أن ميزانية الحكومة متوازنة وتمول بضريبة على الإنتاج تتناسب معه أى

$$G = x\,Y$$

حيث x = معدل الضريبة

وبفرض أن G تتزايد مع K وأن دالة الإنتاج ذات عائد ثابت بالنسبة لـ K ، G ، فإن النموذج يؤدى إلى نمو مستقر steady – state Growth وإذا سمحنا لمعدل الإدخار أن يتحدد داخليا ، فإن معدل نمو الاقتصاد يعطى بالمعادلة :

$$J = \frac{1}{h}\left[a\, A^{\frac{1}{a}}\; x^{\frac{1-a}{a}}\; (1-x) - d - p \right]$$

ويكون تأثير الحكومة على النمو من خلال قناتين :

- الحد (1 – x) ويمثل التأثير السلبى للضريبة على الناتج الحدى لرأس المال بعد الضريبة
- الحد $\frac{1-a}{a}$ x ويمثل التأثير الايجابى للخدمات العامة على الناتج الحدى ٠

أى أن معدل النمو يبدأ بالزيادة حتى يصل إلى حد أقصى ثم ينقص مع معدل الضريبة٠

٤- التقدم الفنى من خلال البحث والتطوير

بعض نماذج النمو الداخلى الحديثة جدا ، أخذت فى اعتبارها ثلاث حقائق حول نشوء المعرفة من خلال البحث والتطوير بتضمين نظرية المنافسة الاحتكارية فى نظرية النمو ٠ وهذه الحقائق هى :

- كثير من الشركات التى تهدف إلى الربح تجرى الكثير من الأبحاث
- البحث مربح لأن الابتكارات تعطى الشركات إحتكارات مؤقته ٠
- تبنى الشركات الجيل الجديد من الابتكارات على الابتكارات السابقة ٠

٣-١-٤ نتائج بعض الدراسات التطبيقية

أكثر الدراسات الحديثة عن النمو الاقتصادى هى دراسات تطبيقية قائمة على تحليل بيانات مجموعة من البلاد ٠ وذلك بعكس الدراسات فى سنوات الخمسينيات والستينيات ٠ وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو توافر بيانات دولية قابلة للمقارنة عن الانتاج وغيره من إحصائيات الحسابات القومية من خلال قاعدة البيانات الدولية Summers and Heston ٠ وهى بيانات معدله بالنسبة للاختلاف بين القوى الشرائية للبلاد المختلفة ٠ وفيما يلى نتائج إثنين من الدراسات التطبيقية الحديثة ٠

أهم نتائج دراسة مانكيف (١٩٩٥) Mankiw (3)

- مستوى إبتدائى منخفض للدخل يصحبه معدل نمو مرتفع متتالى عندما تثبت المتغيرات الأخرى ٠
- يرتبط معدل الاستثمار إيجابيا مع النمو ٠
- ترتبط مختلف مقاييس رأس المال البشرى ، مثل معدلات القيد فى التعليم الابتدائى والثانوى ، إيجابيا مع النمو ٠
- يرتبط نمو السكان (أو الخصوبة) سلبيا مع النمو للفرد ٠

– عدم الاستقرار السياسى، ويمكن قياسه بتكرار الثورات أو الإنقلابات أو الحروب، يرتبط سلبياً مع النمو.

– البلاد ذات الأسواق الأكثر تشوهاً، ويقاس ذلك بالزيادة فى سعر الصرف فى السوق السوداء مثلاً،تكون معدلات نموها أقل.

– البلاد ذات أسواق المال الأكثر تطوراً، وتقاس بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالى الدخل المحلى(GDP)،تكون معدلات نموها أكبر.

أهم نتائج دراسة إسترلى (١٩٩٨) Easterly (٤)

كل من التغيرات الآتية فى السياسة الاقتصادية يؤدى إلى زيادة ١% فى النمو:

– إرتفاع متوسط سنوات التمدرس للقوى العاملة بمقدار ١,٢ سنة

– نقص مقداره ٢٨ نقطة مئوية فى نصيب إئتمان البنك المركزى فى إجمالى الإئتمان.

– زيادة مقدارها ١,٧ نقطة مئوية فى نسبة الإستثمارات العامه فى المواصلات والإتصالات من الدخل القومى(GDP).

– إنخفاض فى التضخم بمقدار ٢٦ نقطة مئوية.

– إنخفاض مقدارة ٤,٣ نقطة مئوية فى عجز الحكومة بالنسبة للدخل المحلى(GDP).

– إنخفاض مقدارة ٣٦ نقطة مئوية فى النسبة المئوية للزيادة فى سعر الصرف فى السوق السوداء عن السوق الرسمى.

٣-٢ بعض تجارب تطبيق نموذج للنمو على مصر

نتعرض هنا لأربعة تجارب تطبيقية على مصر، اثنتان منهما تطبقان نموذج للنمو على مصر منفردة، واثنتان تطبقان النموذج على مجموعة دول من بينها مصر. وهى تجارب

حديثة فيما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٢ . وفيما يتعلق بالأساس النظرى لهذه النماذج فهى تتمثل فى النماذج النيوكلاسيك والنمو الداخلى وخليط منهما.

ونعرض فيما يلى لهذه التجارب من حيث النظرية التى تقوم عليها والفروض التى تختبرها والمناهج التى تتبعها وأهم نتائجها.

٣-٢-١ تقدير آثار تراكم رأس المال و التقدم الفنى

أولاً : مصادر النمو الاقتصادى (٥)

تستخدم الدراسة المنهج التقليدى الذى يستند على النظرية النيوكلاسيكية لحساب الانتاجية الكلية للعوامل لتحليل مصادر النمو فى مصر فى الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٨.

تحدد الدراسة مصدرين لنمو الناتج :

(أ) تغير المدخلات المادية (عمل، رأسمال).

(ب) تغيرات ترجع إلى ابتكارات تكنولوجية غير متضمنة disembodied فى عناصر الانتاج وتقاس بنمو الانتاجية الكلية للعوامل. ونظراً لعدم وجود تقديرات يعتد بها لأنصبة عناصر الانتاج فى الدخل لجأت الدراسة إلى إستخدام أسلوب " مرشح كالمان" Kalman filter وذلك لغرض التقدير الآنى لكل من معلمات دالة الانتاج والانتاجية الكلية للعوامل. وتستخدم الدراسة الانتاجية الكلية للعوامل لتحليل هيكل مسار النمو الاقتصادى فى الفترة محل البحث، وتجرى انحدار بين الانتاجية الكلية كمتغير يعبر عن التقدم الفنى وبين مجموعة من المتغيرات المرتبطة بسياسات اقتصادية كلية وتعليمية واجتماعية.

ووفقا للمنهج التقليدى يتم تقدير مصدرين أساسيين للنمو عن طريق تجزئة معدل نمو الناتج إلى جزئين رئيسيين: الجزء الأول يتم تفسيره بالتغير فى المدخلات المادية، والثانى هو المتبقى **residual** من حل معادلة دالة الانتاج ويفسر الزيادة فى الناتج التى لاترجع إلى زيادة المدخلات وإنما ترجع إلى التحسن فى الكفاءة التكنولوجية فى استخدام المدخلات وهى الانتاجية الكلية للعوامل، وترجع إلى أسباب معروفة مثل التغير فى مستوى التعليم والصحة والمعيشة، وأخرى غير معروفة يعكسها الخطأ الاحصائى فى البيانات.

تستخدم الدراسة دالة انتاج كوب دوجلاس فى عنصرين، وهى دالة خطية متجانسة. وتفترض الدالة وجود أسواق تنافسية، كما تفترض ثبات الغلة مع الحجم.
وتأخذ دالة الانتاج بعد تحويلها الى صورة لوغارتيمية الشكل الآتى:

$$y(t) = a\,k(t) + b\,(t)$$

حيث:

- $y(t)$ – معدل نمو لوغاريتم نسبة الناتج المحلى الاجمالى الى العمل.
- $k(t)$ – معدل نمو لوغاريتم نسبة رأس المال إلى العمل.
- $b(t)$ – معدل نمو التقدم الفنى.

أوضحت نتائج الدراسة أن معدل نمو العمالة كان مستقراً خلال الفترة وبالتالى فإنه لايعد عنصراً مفسراً لتغيرات معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، وأن معدل نمو رأس المال يفسر تغيرات معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بدرجة كبيرة خلال الفترة من بداية الستينات حتى بداية التسعينات. أما الفترة التالية حتى نهاية التسعينات فلا يوجد فيها مثل هذا التوافق مما يدل على أن تأثير التقدم الفنى أصبح هو العامل الحاسم المفسر لتغير معدل نمو الناتج. ويعنى ذلك أن التراكم الرأسمالى ضرورى للنمو ولكنه غير كاف بمفرده.

وتفسر الدراسة أسباب تراجع دور رأس المال فى التأثير على معدل النمو باحتمال أن يكون الاقتصاد قد وصل إلى درجة تشبع رأسمالى أو أن معامل رأس المال /العمل قد تجاوز الحد الأقصى، وذلك بالإضافة إلى بعض المشكلات فى كفاءة استخدام رأس المال تتمثل فى سوء اختيار الآلات، ضعف الصيانة وعدم تدريب العمال على التكنولوجيا الحديثة، واستخدام تكنولوجيا انتاج كثيفة رأس المال. وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة فى التقدم الفنى تلجأ الدراسة أيضا إلى المنهج التقليدى فى استخدام علاقة انحدار بين التقدم الفنى وبين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ودرجة التعليم ومعدلات نمو قطاعية، وقد شملت المتغيرات الكلية الصادرات واجمالى الاستثمار الثابت المحلى والمعونات الأجنبية وكان تأثيرها موجب ومعنوى، والاستهلاك الحكومى والواردات والائتمان للقطاع الخاص وكان تأثيرها سلبى ومعنوى. أما درجة التعليم فتقيسه الدراسة بمتغيرات عن معدلات القيد فى المدارس والانفاق العام على التعليم ودرجة الأمية، ووجدت الدراسة علاقة موجبة بين كل من معدلات القيد والانفاق العام على التعليم وبين معدل النمو، إلا أنه مع ذلك هناك نتيجة توضح علاقة سلبية بين معدل تعليم البنات والنمو الاقتصادى وهى نتيجة غريبة تتناقض مع الأفكار المطروحة حول هذا الموضوع، كما وجدت علاقة سلبية بين درجة الأمية والنمو.

أما بالنسبة للعلاقة بين معدلات النمو القطاعية فقد وجدت الدراسة علاقة احصائية ضعيفة بين معدلات أداء القطاعات الاقتصادية وبين النمو، مع ملاحظة أن التقسيم القطاعى كان تجميعيا بدرجة كبيرة حيث يقسم الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات رئيسية هى: الزراعة والصناعة والخدمات.

يتضح مما سبق أن هذا النموذج يعتمد على النظرية النيوكلاسيكية فى تحليل مصادر النمو، وينطبق عليه بالتالى الانتقادات التى تثيرها نظريات النمو الحديثة. ومع ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى أنه رغم الانتقادات فإن هذا النموذج مازال يستخدم بدرجة واسعة فى دراسات تطبيقية على عديد من الدول مع بعض المحاولات للتطوير والتعديل. وبعض هذه الدراسات التطبيقية أثبتت جودة النظرية النيوكلاسيكية وبعضها أثبت العكس. فيلاحظ أنه فى مرحلة سابقة اجريت عدة دراسات تقوم على منهج حسابات النمو growth accounting على الولايات المتحدة الامريكية وأثبتت أن التقدم الفنى ممثلاً فى الانتاجية الكلية للعوامل يساهم بنسبة تصل إلى ٤٠% فى معدل النمو الاقتصادى. إلأ أنه فى الفترة الحديثة قامت بعض الدراسات باستخدام نفس المنهج ولكن بادخال تفصيلات على عناصر الانتاج المستخدمة وهى العمل ورأس المال مما يسمح باظهار تقسيماتها النوعية، وأظهرت هذه الدراسات أن مساهمة التقدم الفنى انخفضت إلى مايقرب الصفر تقريباً. ويوضح ذلك بجلاء مدى حساسية النتائج لأى تغيرات فى المنهج المستخدم حتى لو كانت مجرد تفصيل فى مدخلات دالة الانتاج.

ثانياً : آثار تراكم رأس المال و التغير الهيكلى [٦] .

أحد أهم مجالات تطوير نموذج سولو النيوكلاسيكى فى التجارب التطبيقية تمثل فى التخلى عن الدرجة العالية فى التجميع وادخال قدر من التفصيل على متغيرات النموذج.

وفى هذا الاطار تمثلت احدى هذه التجارب فى دراسة تم تطبيقها على سبعة وعشرين (٢٧) دولة أفريقية، من بينها مصر، فى الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٩٦، وذلك لدراسة أثر التراكم الرأسمالى والتغير الهيكلى والانتاجية الكلية للعوامل فى تحقيق الانطلاق للنمو وفى مدى استمرارية النمو.

وتقسم الدراسة الدول الافريقية إلى مجموعتين : مجموعة حققت فترات نمو طويلة ثم تباطأت (ومنها مصر)، ومجموعة أخرى تعيش حاليا مرحلة نمو سريع، وتقوم الدراسة بتحليل أهم محددات النمو لكل من المجموعتين والفارق بينهما، وأسباب توقف النمو فى المجموعة الأولى، وتقييم إمكانية استمرارية مرحلة النمو الحديثة فى المجموعة الثانية، وذلك فى اطار الهدف الرئيسى للدراسة وهو تحديد دور التراكم الرأسمالى المادى فى مقابل الانتاجية الكلية للعوامل فى عملية النمو الاقتصادى • وتستخدم الدراسة دالة انتاج فى اطار نهجية التكاملية المشتركة cointegration مشتقة من دالة انتاج كوب دوجلاس.

$$\frac{Y}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha} * TFP$$

حيث:

Y – متغير يعبر عن الناتج المحلى الاجمالى

L– العمل

TFP -الانتاجية الكلية للعوامل

K– رأس المال

وتمثلت أهم المتغيرات التى اختبرت الدراسة علاقتها بالانتاجية الكلية للعوامل فيما يلى:

- تشوهات الأسعار من خلال مؤشر يقيس الفرق بين سعر السوق السوداء وسعر الصرف الرسمى،
- رصيد رأس المال البشرى معبراً عنه بعدد سنوات الدراسة،
- نسبة الصادرات إلى العمل،
- مؤشر لإعادة تخصيص العمل بين الأنشطة المختلفة،
- مؤشر لدرجة التنويع الاقتصادى diversification،
- متغير صورى للصراعات الداخلية والخارجية،
- متغير صورى للفروق فى مستوى الانتاجية بين الدول،
- متغير صورى للفروق فى اتجاه نمو الانتاجية بين الدول.

ومعظم هذه المتغيرات تم استخدامها فى دراسات تطبيقية متعددة، أما بالنسبة لأثر اعادة تخصيص موارد الانتاج بين الأنشطة فرغم أنه شائع فى نظريات النمو إلا أنه نادر فى الدراسات التطبيقية، وتوضح الدراسات أن أثر إعادة تخصيص العمل أكبر من أثر اعادة تخصيص رأس المال.

أما مؤشر التنويع فيمثل أحد أهم الخصائص التى تميز الدراسة الحالية، ويعرف التنويع على أنه مدى انتشار الانتاج بين عدد متزايد من النواتج، حيث يظهر الواقع المشاهد أن النمو الاقتصادى السريع عادة مايصاحبه درجة عالية من التنويع.

ولجأت الدراسة إلى استخدام مؤشر للتنويع يتم قياسه على النحو التالى:

$$Div = 1/SUM(i)\left(X(i,t)\right)/X(t))^2$$

حيث:

X (i,t) – الصادرات من القطاع (i) فى السنة (t) ،

X(t)– اجمالى الصادرات فى السنه (t) .

وتقوم الدراسة بتقدير دالة الانتاج التكاملية بعد اجراء الاختبارات الاحصائية الملائمة وذلك لتصوير العلاقة بين النمو ومحدداته فى الأجل الطويل، كما تلجأ أيضا إلى دراسة ديناميكيات الأجل القصير بتقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model، وتدخل فى متغيراته معدل التضخم للأخذ فى الاعتبار الأثر قصير الأجل لعدم الاستقرار الاقتصادى الكلى.

ويضيف النموذج معادلة أخرى لتقدير محددات تراكم رأس المال (معبراً عنه بنسبة رأس المال إلى العمل).

ويعتبر أن التراكم الرأسمالى يتأثر بمجموعتين من العوامل:

(١) متغيرات تؤثر على الطاقة التمويلية للاستثمار ويركز فيها على المساعدات الأجنبية،

(٢) متغيرات تؤثر على حوافز الاستثمار وتتضمن: البنية الأساسية، المخاطر، الكفاءة الكلية للاقتصاد وتقاس بالانتاجية الكلية للعوامل من تقديرات الدالة طويلة الأجل.

وتبرير ذلك أن ضعف الانتاجية يؤدى إلى انخفاض عائد الاستثمار مما يضعف الحافز على الاستثمار، كما يؤدى إلى ارتفاع نفقات المعاملات transactions costs والتى من شأنها أن تخفض ربحية الاستثمار فى الاقتصاد القومى ككل. وهكذا فإن تأثير الانتاجية على الاقتصاد هو تأثير مزدوج ، يتكون من أثر مباشر وأثر غير مباشر من خلال التأثير على حوافز الاستثمار. ويدخل فى معادلة الاستثمار أيضا معدل نمو السكان النشيطين ، شروط التبادل التجارى، متغير يوضح درجة المخاطرة ومؤشر لمدى توافر البنية التحتية وبصفة خاصة الطرق.

ويلاحظ أن الدراسة لم تقم بتقدير دوال الانتاج لكل دولة منفردة بسبب نقص البيانات، كما أوردت أن دمج بيانات مقطعية وزمنية يؤدى لنتائج قياسية أفضل. وفيما يتعلق بحسابات النمو لمجموعة الدول التى حققت تجارب نمو مرتفع توضح النتائج أنها اعتمدت على تراكم رأس المال المادى بدرجة أكبر من الانتاجية.

وفيما يتعلق بمصر توضح الدراسة أنها حققت فترة نمو تمتد من ١٩٦٤ حتى ١٩٨٥ ثم تباطأت معدلات النمو بعد ذلك : وكان متوسط معدل النمو فى الفترة المذكورة حوالى ٧%، وقد ساهم رأس المال المادى بنسبة ٦٢,٦% من النمو فى حين ساهمت الانتاجية الكلية للعوامل بنسبة ٣٧,٤% ومتوسط معدل نمو الناتج / العمل يبلغ ٤,٩%، ومتوسط معدل نمو الانتاجية الكلية للعوامل يبلغ ١,٨%. وفيما يتعلق بمدى مساهمة العوامل المختلفة المؤثرة على الانتاجية الكلية للعوامل توضح النتائج أن رأس المال البشرى ساهم بـ ٠,٦ نقطة، وإعادة تخصيص العمل بـ ٠,٣ نقطة، وكل من التنويع ونسبة الصادرات للعمل بـ ٠,٢ نقطة، وعوامل أخرى بـ ٠,٦ نقطة.

وتجدر ملاحظة أن حسابات النمو المذكورة تنطبق على مؤشر النمو المستخدم فى النموذج وهو نسبة الناتج المحلى الاجمالى إلى العمل، أى انتاجية العمل، وتشير الدراسة إلى أن هذه ليست الطريقة النمطية فى حسابات النمو، ولكنها تفضلها لأنها تستبعد آثار الفروق الواسعة فى معدلات نمو السكان والتى يمكن أن تخل بالمقارنات بين الدول.

وفيما يتعلق بنتائج المجموعة الثانية من الدول التى تحقق معدلات نمو مرتفعة فى الفترة الحالية التى تبدأ من أوائل التسعينات ، توضح الدراسة أنها تعانى من ضعف معدلات الاستثمار وتعتمد تجارب النمو فيها على تحسن فى الانتاجية بدرجة أكبر من تراكم رأس المال المادى، وتتوقع الدراسة ألا تستمر فترات النمو فى هذه الدول ما لم ترتفع معدلات الاستثمار.

وتخلص الدراسة إلى أن استمرارية النمو الاقتصادى لفترات طويلة تتطلب توافر وتكامل محددات النمو الأساسية، وأن تخلف أحد أو بعض هذه المحددات يضعف فرص استمرارية النمو. وبالتالى فإن هناك ضرورة لوجود نوع من التوازن والتكامل بين كل من

تراكم رأس المال المادى وتحسن الانتاجية الكلية للعوامل من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة لفترات طويلة.

٣-٢-٢ تقدير آثار الانفاق الحكومى و الاستثمار البشرى و حرية التجارة

أولاً: نموذج لتقدير أثر كل من تحرير التجارة والانفاق الحكومى علىالنمو الاقتصادى فى مصر(٧)

بالإضافة إلى الدراسات التطبيقية التى اعتمدت على النظرية النيوكلاسيكية للنمو ونموذج سولو ومايرتبط به من حسابات النمو ، سواء بشكله التقليدى أو بادخال بعض التعديلات عليه، ظهرت دراسات أخرى تطبق نماذج تعتمد على نظرية النمو الداخلى بأشكالها المختلفة.

وفى اطار هذه الدراسات تبحث الدراسة الحالية فى الآثار التنموية المشتركة لكل من الانفاق الحكومى، الصادرات، الاستثمار وعرض العمل على النمو الاقتصادى فى مصر فى الفترة من ١٩٥٥ حتى ١٩٩٦. ويستخدم نموذج تكاملى cointegration ونموذج تصحيح خطأ Error Correction Model.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات ولكنها أقل وضوحاً فى الأجل القصير. ويعنى ذلك أن هذه المتغيرات لها آثار تراكمية على النمو فى الأجل الطويل وليس لها آثار مباشرة فورية immediate فى الأجل القصير.

وتفسر الدراسة تباطؤ معدل نمو الاقتصاد المصرى منذ الثمانينات وتعتبر أنه يرجع بدرجة كبيرة إلى حجم ودور القطاع العام وافتقار الاقتصاد إلى الانفتاح ومواجهة المنافسة العالمية.

وتحاول الدراسة قياس الآثار الكمية للتغيرات فى السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بحجم الانفاق العام وتحرير التجارة على النمو. فى أدبيات التجارة والتنمية حظيت العلاقة أو تأثير الصادرات والانفاق العام على النمو الاقتصادى باهتمام كبير، وركزت معظم الدراسات فى

البداية على اختبار هذه العلاقة باستخدام OLS وبعد ذلك بدأت الدراسات الأحـــدث تســتخدم أساليب ايكونومترية أكثر تقدماً، وكانت الدراسات تركز على تأثير كل من الصادرات والانفاق الحكومى على انفراد وقليل منها اختبر التأثير المشترك لهما معاً. أيضاً ركـــزت الدراســات التجريبية على اختبارات سببية مباشرة.

وقليل من الاهتمام توجه إلى اختبار عدم استقرارية البيانات non stationarity وآثـــار التغيرات فى السياسة الاقتصادية والتكاملية cointegration وآليات تصحيح الخطأ للأخذ فـــى الاعتبار التأثيرات طويلة الأجل. وقد راعت الدراسة المعروضة عن مصـــر أن تـــأخذ فـــى الحسبان كل الاعتبارات السابقة.

فيما يتعلق بالاعتبارات النظرية لأثر الصادرات على النمو فهى تقضى بأن الصادرات تؤثر على النمو من خلال آثار استاتيكية وأخرى ديناميكية وهى الأكثر تأثيراً، ويرجع ذلـــك إلى بعض الكتابات ، بصفة خاصة فى إطار النظرية الجديدة النمو الداخلى ، حيـــث تـــؤدى الصادرات إلى توليد وفورات خارجية من خلال تزايد الغلة مع الحجم وتبنـــى تكنولوجيـــات محسنة وأساليب ادارية أفضل وسلع جديدة- وعلاقات السببية يمكن أن تكون فى الاتجاهين.

ويظهر أثر الانفاق الحكومى على النمو فى ثلاث طرق:

(١) يؤثر على قدرة الحكومة على حل الصراعات بين مجموعـــات المصـــالح المختلفـــة وخاصة بين المصالح الخاصة والاجتماعية،

(٢) تمكن الحكومة من تأمين مستوى الاستثمار اللازم للتنمية،

(٣) تمكن الحكومة من ضمان اعادة استثمار فائض المشروعات داخل الدولة.

وهكذا فإن التأثير الأساسى يكون من خلال وفورات خارجية كما أن علاقات الســببية تتحرك فى اتجاهين، حيث يؤدى النمو إلى زيادة درجة التصنيع والتحضـــر ويزيـــد بالتـــالى الطلب على البنية الأساسية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة فقد اختلفت عن معظم الدراسات السابقة التى بحثـت تأثير الصادرات والانفاق الحكومى على الناتج فى معادلات مستقلة، أمـــا الدراســـة الحاليـــة فتضمنهم كمحددات للناتج فى معادلة واحدة ، حيث يتضح من الدراسات الحديثـــة أن هنـــاك تأثير متبادل بينهما. وتوضح تجربة سنغافورة أن خليط من تدخل الحكومة والصادرات كـــان

أساسيا للنمو، وتؤكد بعض الدراسات على دور الحكومة فى تطوير ميزة نسبية للدولة فى الصادرات.

وتقوم الدراسة بتقدير معادلتين أساسيتين:

فى الأجل الطويل يتحدد الناتج الحقيقى (y) بالانفاق الحكومى الحقيقى (g) الصادرات الحقيقية (x) رأس المال الاجمالى الحقيقى (k) (ويتم تقريبه بنسبة الاستثمار/ الناتج) والقوة العاملة ومتغيرات صورية. وقد اختبر درجة التكاملية للمتغيرات واستخدم نموذج تصحيح الخطأ لبحث العلاقات فى الأجل القصير.

كما اختبر اتجاهات السببية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الناتج والمتغيرات الأخرى باستخدام Granger Causality tests ، واستخدم أسلوب مرشح كالمان لتحليل تغير المعلمات مع الزمن Kalman Filter time-Varying Parameter technique وذلك لتحديد المدى الذى تغيرت فيه المعلمات عبر ٤٦ سنة.

وتوضح نتائج الدراسة أن أثر الانفاق الحكومى والاستثمار يقتصر على الأجل الطويل، كما تقترح نظرية النمو الداخلى، مع عدم وجود دليل على آثار فى الأجل القصير، وأن العودة للتوازن بعد صدمة خارجية تكون بطيئة وأن ١٢% فقط من الانحراف يتم تصحيحها فى خلال عام، وأن سياسة الاصلاح فى ١٩٩١ كان لها تأثير موجب معنوى علىالعلاقة بين الانفاق الحكومى والناتج أما العلاقة بين الصادرات والنمو فكانت معنوية ولكن سالبة. ويعنى ذلك أنه رغم الاصلاح فإن الصادرات لم يكن لها أثر على النمو وذلك على عكس الانفاق العام.

ويثير ذلك الشكوك حول فاعلية سياسة الاصلاح الاقتصادى. وهكذا فإنه بالنسبة لمصر كما بالنسبة لدول أخرى فإن نتائج الدراسة ترفض الفرض الخاص بالنمو الذى يقوده الصادرات، وربما يرجع السبب إلى عدم كفاية البنية التحتية. وأظهرت الدراسة أن الانفاق العام تأثيره الموجب على النمو بدأ بعد ١٩٧٤، وأن ١% زيادة فى الانفاق الحكومى تزيد الناتج بـ ٠,٢%.

وتشير الدراسة الى مشكلة منهجية يتعين اختبارها وتتعلق بما تقول به بعض الدراسات عن ضرورة طرح الصادرات والانفاق الحكومى والاستثمار من الناتج تجنباً

لمشاكل الارتباط السلسلى Serial Correlation بين المتغيرات، حيث أن هذه المتغيرات تشكل جزءاً من الناتج المحلى الاجمالى.

ثانياً : آثار الانفاق العام و للاستثمار البشرى (٨)

يؤكد معظم الاقتصاديين على أهمية دور القطاع الخاص فى عملية التنمية، وأنه لابد للدول النامية من دراسة وتقييم مساهمة كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص فى حفز النمو الاقتصادى وذلك لتحديد الأدوار المناسبة لكل منهما.

وفى اطار نظرية النمو الداخلى فإن أهم العوامل التى تحدد الفوارق بين الدول فى مستوى دخل الفرد ومعدل النمو هى: الاستثمار فى رأس المال البشرى، تداعيات انتشار المعرفة والاستثمار فى رأس المال المادى والبنية الأساسية.

وقد تعرض عدد من الدراسات الحديثة إلى أثر انتاجية الانفاق العام على البنية الأساسية، وإن كان هناك بعض المجالات لم تبحث بعد بشكل كاف فى الدراسات التطبيقية وذلك مثل تخصيص الاستثمار العام على القطاعات المختلفة (رأسمال فى البنية الأساسية، رأسمال لتنمية الموارد البشرية، رأسمال للدفاع) والتفاعل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ومقتضياته بالنسبة للنمو الاقتصادى.

وتحاول الدراسة الحالية من خلال النموذج الذى تستخدمه أن تقدم مساهمة فى هذا المجال.

وتستخدم منهجية مرنة لهيكل الانتاج تسمح بالتفاعل بين المدخلات العامة والخاصة. وتضم الدالة بالإضافة إلى العمل تفرقة صريحة بين كل من رأس المال العام والخاص. ويتم تقسيم رأس المال العام إلى بنية أساسية ، وتنمية موارد بشرية ودفاع.

وتطبق الدراسة على مجموعة من ٢١ دولة نامية فى افريقيا (من بينها مصر) وآسيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية، وذلك على مدى سلسلة زمنية من ١٩٦٥ حتى ١٩٨٤.

وتعترض الدراسة ، من خلال تبنيها لنظرية النمو الداخلى، على استخدام دالة انتاج كوب دوجلاس بسبب محدودية عناصر الانتاج التى تتضمنها ومعاملة التقدم الفنى خارج النموذج، وهذه الانتقادات أدت إلى ظهور نظرية النمو الداخلى. والجزء التطبيقى لهذه النظريات يستخدم انحدار مقطعى بين الدول لبحث الروابط بين معدلات النمو والمتغيرات الاقتصادية. والميزة الأساسية فى هذه النماذج تتمثل فى مرونة تضمين عدد كبير من المتغيرات المفسرة والتغلب بالتالى على الطبيعة المقيدة لنماذج النمو النيوكلاسيك التى تفسر النمو من خلال البواقى residual.

كما أن هيكل الصياغة الخطية فى النماذج النيوكلاسيكية لايسمح باختبار شروط الاحلال والتكامل التى قد توجد بين عناصر الانتاج، وللتغلب على هذه القيود تستخدم الدراسة الشكل التالى لدالة الانتاج translog specification.

$$\ln Q = Q_o + SUM(i)Q_i \ \ln k_i + \frac{1}{2} SUM(i) \ln k_i \ln k_i + bt + u_t$$

حيث:

Q تعبر عن الناتج الكلى،

K_i تعبر عن الأنواع المختلفة من المدخلات فى عملية الانتاج (عمل ورأسمال)،

t تعبر عن الزمن، ويفترض أنه يتضمن التقدم الفنى خارج عملية الانتاج (أى بالمفهوم النيوكلاسيكى)،

u متغير يعبر عن الخطأ الاحصائى،

وقد تم قسمة متغيرات k_i , Q على عدد السكان للتركيز على متوسط نصيب الفرد من الناتج كمؤشر للنمو. ولايفترض هذا النموذج مسبقا ثبات الغلة مع الحجم وإنما اعتبرته فرضا قابلاً للاختبار الاحصائى، وأوضحت النتائج عدم قبول هذا الفرض.

ويتم بواسطة النموذج تقدير مرونة الناتج بالنسبة للمدخلات المختلفة والتى تعبر عن المساهمة النسبية لكل منها فى النمو.

كما اختبر أيضا ما اذا كانت البيانات تؤكد صحة انطباق دالة انتاج كوب دوجلاس أو الدالة السابقة التى تفترضها الدراسة، وقد أثبتت الاختبارات الاحصائية عدم صحة دالة انتاج كوب دوجلاس.

ويلاحظ أن الدراسة التطبيقية استخدمت متغير رأس المال نفسه وليس الاستثمار كما هو الحال فى أغلب الدراسات للتغلب على مشكلة نقص البيانات، وقد لجأت إلى تقدير متغيرات رأس المال انطلاقا من بيانات الاستثمار والاهلاك باستخدام أسلوب " المخزون الدائم"Perpetual inventory

فيما يتعلق بأهم النتائج العامة للدراسة فقد أظهرت أنه فى معظم الدول هناك ظاهرة تزايد الغلة مع الحجم فى خلال فترة الدراسة، وأن رأس المال الخاص ورأس المال البشرى يعدوا أهم محددات النمو ويليهم العمل ثم البنية الأساسية، وأن نفقات الدفاع اختلف تأثيرها على النمو بين الدول المختلفة، بعضها سلبى وبعضها ايجابى وبعضها غير معنوى.

أما فيما يتعلق بأهم النتائج بالنسبة لمصر فقد أظهرت أن رأس المال البشرى (معبراً عنه بحجم الانفاق العام على التعليم والصحة) هو أهم محدد يساهم فى النمو ، يليه رأس المال الخاص ثم العمل ثم البنية الأساسية، وأن نفقات الدفاع تأثيرها سلبى على النمو، وأن الاقتصاد يخضع لظاهرة تزايد الغلة مع الحجم.

ويلاحظ فى هذا النموذج أنه وإن كان يتضمن تطويرات ايجابية فيما يتعلق بمرونة دالة الانتاج والتخلص من بعض الفروض المقيدة، إلا أن هناك قصور فيما يتعلق بتقسيم رأس المال العام حيث اقتصر على البنية الأساسية والانفاق على التعليم والصحة والدفاع، وأغفل جانباً أساسياً وهو رأس المال المستخدم فى الأنشطة الانتاجية، كما أن الانفاق على رأس المال البشرى يقتصر على الانفاق العام ويهمل الانفاق الخاص فى هذا المجال.

وقد أسفرت تجربة إعادة تطبيق هذا النموذج على مصر فقط فى دراسة لم تنشر فى اطار الدراسات الخلفية لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨/٩٧[٩] عن نتائج مختلفة وبعضها يشوبه شيء من الغرابة، فقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات سلسلة زمنية تبدأ من ١٩٦٥/٦٤ حتى عام ١٩٩٧/٩٦، وهى وان كانت تعد سلسلة زمنية طويلة إلى حد ما ولكنها بلاشك تقل كثيراً عن حجم العينة المستخدم فى الدراسات المقطعية. فقد أدى اغفال رأس المال العام الموجه للأنشطة الانتاجية إلى اسقاط نسبة كبيرة من عنصر رأس المال كمدخل فى عملية الانتاج، فكما هو معروف أن الاستثمار العام كان يحتل أكثر من ٧٥% من الاستثمار الموجه للانتاج خلال هذه الفترة، وبالتالى فإن اهماله والتركيز فقط على الاستثمار فى البنية

الأساسية والتعليم والصحة والدفاع مع الاستثمار الخاص أدى إلى ارتفاع مبالغ فيه فى تقدير المساهمة النسبية لهذه المدخلات فى النمو الاقتصادى . وربما يكون من الأفضل تقسيم رأس المال تقسيما نوعيا على الاستخدامات المختلفة بدلا من التفرقة بين رأس المال العام والخاص.

٣-٣ اقتراح نموذج للنمو في مصر : بعض الإتجاهات العامة للتطوير

يوضح العرض السابق أن النماذج التى تم تطبيقها على مصر تناولت عددا كبيرا من المتغيرات التى يفترض أنها تفسر النمو واستخدمت أدوات احصائية متنوعة فى إطار النماذج الايكونومترية، وفى إطار نظريات النمو، وبصفة خاصة النظرية النيو كلاسيكية ونظريات النمو الداخلى.

ويلاحظ أن متغيرات الصادرات والإنفاق الحكومى والتعليم ظهرت كعوامل محددة للنمو فى ثلاثة من الأربعة نماذج المعروضة، فهى تؤثر على النمو من خلال الإنتاجية الكلية فى النماذج النيو كلاسيكية، وتؤثر مباشرة على النمو في نماذج النمو الداخلى.

وتوضح نتائج كل النماذج أن تأثير التعليم إيجابى على النمو، أما بالنسبة لكل من الصادرات والإنفاق الحكومى فقد اختلفت نتائج النماذج ما بين تأثير إيجابى وتأثير سلبى على النمو. والواقع أن اختلاف النتائج بالنسبة للتطبيقات المختلفة لنفس النماذج أمر شائع فى هذا المجال، ويضعف ذلك من إمكانية استخدام هذه النماذج فى استخلاص أو التوصية بسياسات إقتصادية محددة وواجبة الإتباع. يلاحظ أيضا أن معظم تطبيقات نماذج النمو بصفة عامة تتعرض لمتغيرات كلية على مستوى مرتفع من التجميع، ومع ذلك فقد تعرض النموذج الذى تم تطبيقه على الدول الإفريقية إلى تحليل أثر التغير الهيكلى ودرجة تنويع الإقتصاد على النمو .والواقع أن إدخال قدر أكبر من التفصيل على المتغيرات المفسرة للنمو يمكن أن يؤدى إلى نتائج أكثر واقعية. وبصفة عامة فإنه يمكن إقتراح بعض الإتجاهات العامة لتطوير نموذج يساعد فى تفسير العوامل المحددة للنمو فى الإقتصاد المصرى وذلك على النحو التالى:

١) يجب بذل مزيد من الجهد فى التحقق من البيانات المستخدمة والسعى إلى تحسينها وتدقيقها، وخاصة أن نماذج النمو هى نماذج ايكونومترية بطبيعتها وتتطلب سلاسل زمنية طويلة ومتسقة للمتغيرات المستخدمة، ولا يجب إستخدام البيانات المنشورة على علاتها، وبصفة خاصة بيانات الناتج المحلى الإجمالى، وهو المقياس الأساسى للنمو فى هذه النماذج، وذلك للتأكد من أن التغيرات المشاهدة فى هذا المتغير تعكس تغيرات

حقيقية وليس أخطاء فى البيانات. وبطبيعة الحال كلما زاد عـــدد المتغـيرات وزادت درجة التفصيل كلما زاد الجهد المطلوب لتدقيق البيانات وضمان إتساقها.

٢) يتمثل أحد المجالات الممكنة لتطوير نموذج للنمو فى إدخال قدر أكبر مـن التفصيـل على مدخلات الإنتاج من عمل ورأسمال. فيمكن تقسيم رأس المال (أو الإستثمار) عدة تقسيمات حيث يمكن التفرقة بين الإستثمار فى المعدات equipment وبين الأنـــواع الأخرى من مكونات الإستثمار، وذلك للأهمية الخاصة للمعدات فى إستيعاب التقـــدم التكنولوجى وتحفيز النمو، ويؤكد ذلك عديد من الدراسات النظريـــة والتطبيقيـة[١٠]. يمكن أيضا أن يظهر بشكل صريح الإستثمار فى بعض القطاعات الهامة سريعة النمو وعالية التكنولوجيا، والتى يفترض أن تأثيرها على النمو أقوى من تأثير القطاعـــات الأخرى. وهناك بعض النماذج التى تم تطبيقها فـــى إطـار دول منظمـة التعـاون الإقتصادى والتنميةOECD التى تبحث بشكل خاص أثر ديناميكية التغير الهيكلى فى اتجاه القطاعات سريعة النمو والمتوافقة مع إتجاهات نمو أسواق الصـادرات، والتـى تتميز بكثافة التكنولوجيا والإنفاق علىR&D ، على النمو الإقتصادى الكلى [١١].

ويتطلب ذلك تقسيم السلسلة الزمنية إلى فترات مختلفة، لأن القطاعات سـريعة النمو تختلف من فترة لأخرى. ورغم أهمية هذا التقسيم فإنه لابد من ملاحظة أن نتائج مثل هذا النماذج يصعب الخروج منها بتوصيات محددة لصانع السياسة الإقتصاديـــة فيما يتعلق بالمستقبل، وذلك بسبب صعوبة التنبؤ بالقطاعات أو الصناعـــات ســريعة النمو فى المستقبل البعيد. كذلك عنصر العمل يمكن تقسيمه وفقا لدرجـــة التعليـم أو المهارة.

٣) قد يكون من الأفضل إستخدام مجموعة علاقات تكون النموذج بـــدلا مـن الصيغـة المعتادة المتمثلة فى إستخدام معادلة إنحدار واحدة فـــى نمـاذج النمـو الداخلـى، أو معادلتين فى النموذج القائم على النظرية الكلاسيكية، لأن ذلك يتيح الأخذ فى الإعتبار عدد أكبر من المتغيرات المؤثرة على النمو بشكل مباشر وبشكل غير مباشـــر، مـع تفادى المشكلات الإحصائية لتضمين عدد كبير من المتغيرات فى معادلة واحدة ممـــا يخفض عدد درجات الحرية ويؤثر فى جودة النتائج، وهكذا فإنه من المهم أن يتضمن النموذج علاقات تحدد العوامل المؤثرة فى كل من المتغيرات المستقلة فـــى المعادلـــة الأساسية لنمو الناتج.

٤) يوضح عرض نماذج النمو والتجارب المختلفة لتطبيقها أن كل منها يركز على مجموعة من المتغيرات التى يعتقد أنها أكثر تأثيرا على النمو إلى جانب عناصر الإنتاج وبالتحديد التراكم الرأسمالى. ويلاحظ المتتبع للكم الهائل للكتابات فى أدبيات النمو الإقتصادى وما تتضمنه من قياسات كمية أنه يمكن القول أن كل شىء تقريبا يمكن أن يؤثر فى النمو، وأنه يمكن قياس العلاقة بين النمو الإقتصادى وأى متغير يفترض أنه يؤثر فيه سواء كانت متغيرات إقتصادية أو سياسات أو عوامل مؤسسية أو سياسية أو غيره، ولعل كتابات بارو Baro وغيره تؤكد ذلك (١٢).

وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن إستخدام نموذج واحد يتضمن كل المتغيرات وكل العلاقات الممكنة بين النمو الإقتصادى والعوامل المؤثرة فيه. وبالتالى فإنه قد يكون من المفيد تجربة إستخدام مجموعة من النماذج المختلفة تستند على نفس قاعدة البيانات بالنسبة للمتغيرات الأساسية، وذلك لإختبار النظريات الإقتصادية للنمو من ناحية، ومن ناحية أخرى حتى يمكن دراسة العلاقة بين النمو الإقتصادى وكثير من المتغيرات الهامة والمؤثرة والتى يصعب تضمينها فى نموذج واحد، وأيضا إختبار العلاقة بين بعض السياسات الإقتصادية والنمو الإقتصادى بما يمكن من الوصول إلى صورة أكثر وضوحا لأهم العوامل المؤثرة فى النمو فى مصر فى فترة التحليل.

وفى هذا المجال فإنه يتعين دراسة العلاقة بين النمو والسياسة المالية بشكل أكثر تفصيلا وليس مجرد الإنفاق الحكومى، كما ظهر فى بعض الدراسات، وأيضا السياسة النقدية وآثارها المباشرة وغير المباشرة وهل تقتصر فقط على الأجل القصير. ومن المجالات الأخرى الهامة والتى لا تلقى إهتماما كافيا فى الدراسات الإقتصادية فى مصر قضية توزيع الدخل والقياس الكمى لكيفية تطوره عبر العقود الماضية فى اتجاه مزيد من العدالة أو عدم المساواة، ومدى تأثير وتأثر هذه الظاهرة بالنمو الإقتصادى وتفاعلها معه. هذا بالإضافة إلى السياسات والمجالات الأخرى التى يحدد الخبراء مدى أهميتها فى هذا المجال من واقع دراسة تطور الإقتصاد المصرى وأهم المشكلات التى يواجهها.

٥) يرتبط بالنقطة السابقة قضية أخرى هامة وهى ضرورة أن تواكب الدراسات التطبيقية فى مصر التطورات الحديثة المعاصرة سواء فى نظريات النمو ذاتها أو فى الأساليب والأدوات الإحصائية التى تستخدم فى النماذج القياسية. فيما يتعلق بنظريات النمو

يوضح الجزء الأول من هذه الدراسة أن النظرية الحديثة للنمو تركز علـــى قضيـــة التكنولوجيا وتراكم المعرفة الصريحة explicit والضمنية tacit والبحث والتطويـــر وتعتبرها أهم مصادر النمو واستمراريته فى الأجل الطويل وهناك تطويع لدوال إنتاج جديدة تقوم على "الأفكـــار"Ideas production function" "[١٣] وهناك جـــهود تبذل فى مجال قياس مؤشرات للتكنولوجيا والأفكار والمعرفة وعلاقاتـــها المباشـــرة وغير المباشره بالنمو، وهى متغيرات غاية فى الأهمية لمن يتطلع إلى المســتقبل، ولا نبالغ إذا قلنا أنها تمثل محور عملية النمو ولا يمكن اغفالها أو تبسيطها أو إختزالها فى متغيرات الإنتاجية أو غيره سعيا وراء سهولة الحسابات والاستخدام وسرعة الوصول إلى نتائج. وعلى ذلك فإنه من الضرورى أن تجتهد تجارب تطبيق نموذج للنمو فـــى مصر فى اختبار ودراسة ومحاولة قياس هذه المتغيرات والعلاقات. وربما تساق حجج بأن مصر – والدول النامية بصفة عامة – لم تكن منتجـــة للتكنولوجيـــا والمعرفـــة وبالتالى فإنه لا جدوى لتضمينها فى نموذج قياسى يستند أساسا على خبرة المـــاضى، إلا أنه مع ذلك، ونظرا للأهمية الكبيرة لهذا الموضوع بالنسبة لمستقبل التنمية، فـــإن الأمر يستحق بذل الجهد لتقديم مساهمة توضح الطاقات الكامنة بالنسبة لمصر فى هذا المجال وكيف يمكن تحفيزها وإطلاقها وتمكينها من إنتاج المعرفة، والأهم من ذلـــك كيفية تجاوز الفجوة الرهيبة فى قاعدة الخبرات المعرفية المتراكمة بين الدول الناميـــة والدول المتقدمة. ولعل ما يبعث الأمل فى هذا الاتجاه ما تؤكده النظريات الحديثة مـــن أن كل الأفكار، الكبيرة منها والصغيرة، يمكن أن تلعب دورا مهما فى زيـــادة معـــدل النمو الإقتصادى.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية هناك ضرورة أيضا للاستفادة من تطـــورات أدوات القياس والتحليل الإحصائى خاصة فيما يتعلق بالسلاسل الزمنيـــة واســـتخدام أدوات إحصائية متقدمة لمعالجة البيانات واختبار مدى استقرارها واختبـــار علاقـــات السببية بين المتغيرات والتفرقة بين العلاقات فى الأجل الطويل والأجل القصير وآليات تصحيح الخطأ ومدى حساسية النتائج للتغيرات المختلفة فى النمـــوذج، وغـــيره مـــن أدوات التحليل التى من شأنها أن تحسن النتائج وتزيد مصداقيتها.

هوامش و مراجع الفصل الثالث

1- Andrew B. Abel & Ben S. Bernanke,(1994).Macroeconomics, Addison-Wesly Publishing Company.

2- Cohler,(2002). Neoclassoical vs.Endogenous Growth Analysis: An Overview, Seminar on International Macroeconomics Linz,1.Juli.2002

3- Mankiw,G,(1995). The Growth of Nations, Brookings Papers on Economic Activity.

4- Easterly,W.(1998).The Quest for Growth, mimeo, World Bank.

5- Kheir-El-Din H, & Moursi T.(2002). Sources of Economic Growth and Technical Progress in Egypt: an Aggregate Perspestive.

6- Berthelemy J, & Soderling L.(1999) The Role of Capital Accumulation, Adjustment and Structural Change for Economic Take-Off: Empirical Evidence from African Growth Episodes. CEPII.

7- Morley B, & Perdikis N. (2000). Trade Liberalization, Government Expenditure and Economic Growth in Egypt. Journal of Development Studies, April.

8- Baffes J, & Shah A. (1998). Productivity of Public Spending, Sectoral Allocation Choices and Economic Growth. University of Chicago.

9- Osman M Osman,& Heba El-Laithy, & Soheir Abou-Al Einein(1999). Measuring the Impact of Government social Expenditure on the Standard of Living (Genenal Equilibrium Model Approach).
Research Papers Series.Egypt-Human Development Report. INP-UNDP. Cairo-1999

10- Delong .J Bradford and Sum.LawrenceH.(1991).Equipment Investment and Economic Growth .Quarterly Journal of Economics MIT
http://mitpress.mit.edu/journals

11- Laursen. Keld (1998)How Structural Change Differs,And Why it Matters(for Economic Growth).DRUID Working Papers 98-25 Gorenhagnr Buiseness School.
http://metec.mcc.ac.uk/wopec/doxa/papers

12- Barro. Robert,J (2001) Quantity and Quality of Economic Growth.Fifth Annual Conference of the Central Bank of Chile.November 2001www.bcentral.cl

13- Michael,E.Porten and Scott Stern (2000).Measuring the Ideas Producion Function. Evidence from International Patent Output. NBER, Working Paper No. w7891.September 2000.

الخلاصة و النتائج

يمثل النمو الاقتصادى محوراً رئيسياً فى النظريات و الفكر الاقتصادى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، و قد تجدد الاهتمام بهذا الموضوع بشكل خاص فى العقدين الأخيرين وحظى بكم هائل من الدراسات النظرية و التطبيقية.

وقدمت الدراسة الحالية مراجعة لتطور نظريات النمو بدءاً من كتابات آدم سميث عن ثروة الأمم و العوامل المحددة لها و انتهاءً بالنظريات الحديثة للنمو.

ولعل أهم النظريات التى تخضع لكم هائل من الدراسات التطبيقية هى النظرية النيوكلاسيكية ذات النمو الخارجى بريادة "سولو"، و النظرية الحديثة للنمو الداخلى بريادة "رومر". و قد أوضحت الدراسة الفروق الأساسية بينهما و الافتراضات التى تقوم عليها كل منهما، حيث يستند نموذج "سولو" للنمو على فرض أساسى يتمثل فى تناقص العائد على رأس المال مما يجعله لا يصلح أن يكون مصدراً دائماً للنمو، و يقتصر تأثيره على الأجل القصير. ذلك أن تراكم رأس المال المادى يمكن أن يؤدى إلى نقلة مؤقتة فى منحنى النمو ثم يعود بعد ذلك ليتوافق مع معدل نمو التقدم الفنى الذى يحدد معدل النمو فى الأجل الطويل. و يعتبر التقدم الفنى دالة فى الزمن و يتحدد خارج العملية الانتاجية. أما نظرية النمو الداخلى فتفترض إمكانية تزايد العائد على رأس المال و تزايد العائد مع الحجم بسبب الوفورات الخارجية للاستثمار فى المعرفة و خاصية الانتشار spillover، و تفترض أيضاً أن التغير التكنولوجى هو متغير تابع يتحدد داخل إطار النشاط الاقتصادى بواسطة الوحدات الانتاجية التى تسعى لتعظيم الربح.

وتعطى النظريات الحديثة للنمو اهتماماً أكبر لعوامل الانتاج غير التقليدية، و توضح أهمية الابتكار و الأفكار الجديدة و أن النمو الذى يعتمد على المعرفة يدعم دوائر التقوية الذاتية للمجتمع.

تعرضت الدراسة أيضاً لتحليل بعض تجارب النمو الناجحة فى آسيا و التى شدت الانتباه إليها، و هى بالتحديد تجربة كل من اليابان و كوريا. و اعتمد التحليل على حسابات

النمو لتحديد مساهمة كل من العوامل المختلفة فى معدل نمو الناتج. و أوضحت الدراسة أن مساهمة كل من العمل و رأس المال كانت كبيرة فى المراحل الأولى للنمو و بعد ذلك تقدمت الأهمية النسبية لمساهمة التقدم المعرفى التكنولوجى خاصة فى حالة اليابان.

و فى تحليل تطور الاقتصاد المصرى فيما يتعلق بالناتج المحلى الإجمالى و أهم المتغيرات الاقتصادية التى أفردتها النظريات الاقتصادية على أنها محددات للنمو، أوضحت الدراسة وجود فترات صعود و هبوط لمعدل نمو الناتج، ففى بداية الستينات و مع تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ارتفع معدل نمو الناتج و متوسط دخل الفرد، و اقترن ذلك بارتفاع معدل الاستثمار و إن لم يصاحبه ارتفاع مماثل فى معدل الادخار، و تميزت هذه الفترة أيضاً بحدوث تغيرات هيكلية واضحة تمثلت فى اتجاه قوى للتصنيع و الاهتمام بالصناعات الثقيلة واحلال الواردات و اهتمام أيضاً بعدالة توزيع الدخل. و قد تراجع النمو بعد ذلك نتيجة الحرب و ما بعدها.

أما فترة النمو الثانية بعد حرب ١٩٧٣ و تطبيق سياسة الانفتاح فقد اعتمدت على عوامل خارجية ليس لها صفة الاستمرارية، و تمثلت فى ارتفاع أسعار البترول و زيادة حصيلة النقد الأجنبى من السياحة و قناة السويس و تحويلات العاملين فى الخارج. و قد انعكس ذلك فى ارتفاع معدل الاستثمار و معدل النمو، إلا أنه لم يستمر أيضاً نتيجة هشاشة هذه العوامل، فقد تراجعت أسعار البترول و استمر انخفاض معدل الادخار و انخفض معدل الاستثمار و تراكمت الديون الداخلية و الخارجية.

ومع استئناف الخطط الخمسية فى بداية الثمانينات لم يرتفع معدل النمو بشكل ملموس، وإن كان ظهر بعض التحسن فى بداية التسعينات مع تنفيذ سياسات برنامج الاصلاح.وما زال الاقتصاد يعانى من انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار و الانتاجية.

يوضح ماسبق أن هناك جهود ضخمة مطلوبة للخروج من هذه الحالة و الانطلاق إلى نمو سريع و مستمر. و لعل دراسة تطور أهم المتغيرات ذات العلاقة المباشرة بالنمو يمكن أن تفيد فى التعرف على مواطن الضعف و القوة و استخدامها بشكل فعال. و تشير الدراسة فى هذا المجال لمشكلة ضعف قاعدة البيانات فى مصر و التى تزداد حدة حين يتطلب الأمر الرجوع إلى سلسلة زمنية طويلة فى كثير من المتغيرات، مما يلقى بكثير من الظلال والغموض حول حقيقة التغيرات المشاهدة و دلالتها.

أوضحت الدراسة أن تطور معدل الاستثمار لم يتواكب دائماً مع تطور معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، و أن معدل الادخار كان منخفضاً بشكل عام طوال فترة التحليل، فعلى سبيل المثال وصل معدل الاستثمار إلى حوالى ٣٠% فى الثمانينات و مع ذلك تميزت هذه الفترة بانخفاض معدل النمو مقارنة بالسبعينات. و يؤكد ذلك ما تقوله النظريات الاقتصادية من أن التراكم الرأسمالى لا يمكن بمفرده أن يكون عاملاً حاسماً للنمو المستمر، وأن نوعية الاستثمار و كفاءته تؤثر أيضاً على إمكانيات النمو.

أوضحت الدراسة أيضاً أن فجوة الادخار و الاستثمار كانت دائماً قائمة و تتسع فى أحيان كثيرة لتصل إلى ما يقرب من ١٠% من الناتج المحلى الاجمالى، و لم يشهد الهيكل القطاعى للاستثمار تغيرات جذرية خلال الفترة منذ منتصف الستينات.

و توضح مؤشرات تطور الاستثمار البشرى، ممثلة فى استثمارات التعليم والصحة ، و التى تقوم بها الحكومة أساساً، أن هناك بعض التحسن فى نسب الاستثمارات فى هذين القطاعين إلى جملة الاستثمارات، و لكنها ما زالت قاصرة عن الوفاء بالاحتياجات المطلوبة لتحفيز النمو، هذا بالإضافة إلى مشكلة انخفاض نوعية الخدمات التى تقدمها هذه الأنشطة، و ينعكس ذلك فى انخفاض مستويات الانتاجية و تدنى معدلات نموها.

و فيما يتعلق بالتعاملات مع العالم الخارجى توضح البيانات وجود ارتباط بين ارتفاع معدلات نمو الناتج و بين زيادة حصيلة الصادرات البترولية بشكل خاص. يوضح البحث أيضاً تدنى المؤشرات الخاصة بالتقدم التكنولوجى كأحد المحددات الأساسية للنمو، وكذلك تدنى المؤشرات الدالة على مدى ملائمة و قدرة المؤسسات القائمة على المساهمة فى تحقيق النمو و تأخر ترتيب مصر بين الدول فى التقارير الدولية.

و فى تحليل الأسباب التى تعوق مسار النمو فى مصر رصدت الدراسة أهم المشكلات القائمة، و قد تمثلت إلى جانب ضعف معدلات الادخار و الاستثمار فى ضعف الإنتاجية و مشاكل البيروقراطية و ضعف أداء النظام التشريعى و القانونى و ضعف الأداء الحكومى بصفة عامة و عدم استقرار السياسات الاقتصادية. و ينعكس كل ذلك فى ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى و يقيد حركته نحو النمو.

و تناول البحث أيضا إلى الدراسات التطبيقية التى قامت لاختبار نظريات النمـــو وتعتمد أساساً على استخدام النماذج الرياضية التى تعبر عن هـــذه النظريـــات و الفـــروض والاستنتاجات التى تقوم عليها، و كذلك أهم المحددات و المتغيرات التى تفسر النمو فى هـــذه النماذج. و تعرض الدراسة أيضاً فى هذا الفصل بعض تجارب تطبيق نمـــوذج للنمـــو علـــى مصر و أهم نتائجها.

و تستند النماذج التى تم تطبيقها إلـــى الأســـس النظريـــة لكـــل مـــن النمـــاذج النيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلى، و لم تتطرق إلى الصياغات المعاصرة فـــى النظريـــة الحديثة للنمو و التى تتعرض لتراكم المعرفة و دورها و دور الابتكار و الأفكار فى تحفـــيز النمو المتواصل. و يلاحظ أن هذه الدراسات التطبيقية، واحدة منها فقط أجريت فـــى مصـــر باستخدام قاعدة بيانات محلية، أما الدراسات الأخرى فقد أجراها أجانب خارج مصر باستخدام البيانات المنشورة فى التقارير الدولية، و بعضها كان فى إطار دراسة عن مجموعة من الدول التى تعرضت لمراحل مختلفة من النمو.

و قد اتخذت الدراسات مؤشرات مختلفة للتعبير عن النمو، و ذلك فى شكل معـدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، معدل نمو متوسط دخل الفرد، أو معدل نمو انتاجيـــة العـــامل. اختلفت النماذج أيضاً فى شكل دالة الانتاج المستخدمة، و فى المناهج الإحصائية المتبعة.
و أوضحت الدراسة أن نتائج هذه النماذج بعضها يتفق و بعضها يختلف فيما يتعلق بالمتغيرات التفسيرية التى تتعرض لها كمحددات للنمو و أيضاً فيما يتعلق بمدى و اتجـــاه تـــأثير هـــذه المتغيرات على معدل النمو. و قد أكدت كل النماذج المستخدمة وجود علاقة موجبة بين كـــل من تراكم رأس المال و التعليم و بين النمو – و إن اختلفت درجـــة التجميـــع و التقســـيمات النوعية لرأس المال فى هذه النماذج – و اختلفت فيمـــا يتعلـــق بتـــأثير الانفـــاق الحكومـــى والصادرات.

و من النتائج الهامة التى أوضحتها بعض هذه الدراسات أهمية وجود قـــدر مـــن التكامل بين محددات النمو لضمان استمراريته، و ذلك بصفة خاصة بين تراكـــم رأس المـــال وبين العوامل التى ترفع الانتاجية الكلية للعوامل.

و تعرض الجزء الأخير من البحث إلى اقتراح بعض الاتجاهات العامة لتطويـــر استخدام نموذج للنمو فى مصر، و تركزت الاقتراحات على عدة محاور تتضمن أهمية البـــدء

بالتحقق من توافر قاعدة بيانات مدققة و متسقة، و كذلك التخلى عن المستويات العاليـــة مـــن التجميع فى تناول المتغيرات المختلفة، و تجربة عدة أشكال من النمـــاذج و الاســتفادة مـــن التطورات الحديثة فى كل من نظريات النمو و المناهج القياسية المتقدمة.

قائمة المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية

١- إبراهيم العيسوى ، نموذج النمور الآسيوية ، البحث عن طريق للتنمية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٥

٢- احمد صقر عاشور : معوقات ومشاكل إدارة التنمية فى مصر (نظرة مستقبلية) ، سلسلة ندوات معهد التخطيط القومى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ حول الرؤية المستقبلية فى مصر ، ٢٠٠١/١٢/٢٥ .

٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ .

٤- البنك الدولى، تقرير التنمية فى العالم ٢٠٠٢ .

٥- على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

٦- فادية عبد السلام ،جذب الاستثمار الأجنبي إلى مصر، مؤتمر تحفيز نمو الاقتصاد المصرى ، معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ٢٠٠٢ .

٧- فايز مراد مينا ، التعليم فى مصر ، الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، مصر ٢٠٢٠ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠١ .

٨- مصطفى السعيد ، الاقتصاد المصرى وتحديات الأوضاع الراهنة ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ .

٩- معهد التخطيط القومى ، مصر ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩/٩٨ .

١٠- وزارة الاقتصاد ، قطاع البحوث والمعلومات الاقتصادية ، آفاق التنافسية الدولية للاقتصاد المصرى ، التقرير الأول ، ١٩٩٨ .

١١- وزارة التخطيط ، تقييم الأداء الاقتصادى خلال الخطة الخمسية الرابعة (٩٧-٢٠٠٢) مارس ٢٠٠٢ .

ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية :

1-Allen Q. (1981) A Short Economic History of Modern JAPAN..Macmillan, London.

2- Amsden, A .H. (1989) Asia's Next Giant – South Korea and Late Industrializaion, Oxford University Press Oxford.

3- Ando, A.,and A.J.Uerpach (1988) , The Cost of Capital in the United States and JAPAN: A Comparison, Journal OF the JAPANESE and International Economies, VOL.2.

4- Andrew B. Abel & Ben S. Bernanke,(1994).Macroeconomics, Addison- Wesley Publishing Company.

5- AOKI, M.(1988),Information Incentives and Bargaining in the Japanese Economy, Campridge University Press, Campridge.

6- Apramovitz,M.(1986) Catching UP, Forgoing Ahead and Falling Behind, Journal of Economic History VOL 046 JUNE.

7- ARK, B. Van and D. Pilat(1933), Productivity Levels in GERMANY, JAPAN and the UNITED STATES: Differences and Causes, Brookings Papers On Economic Activity (Microeconomics) NO.2.

8- Baffes J, & Shah A. (1998). Productivity of Public Spending, Sectoral Allocation Choices and Economic Growth. University of Chicago

9- Barro J . Robert (2001) . "Quantity and Quality of Economic Growth ". The Fifth Annual Conference of the Central Bank of Chile, November.

10- Barro J . Robert and Sala-I- Martin Xavier (1995) . Economic Growth N.Y. Mc Graw- Hill, Inc .

11- Berthelemy J, & Soderling L.(1999) The Role of Capital Accumulation, Adjustment and Structural Change for Economic Take-Off: Empirical Evidence from African Growth Episodes. CEPII.

12- Broadperry,S.N.(1992), Manufacturing and the Convergence Hypothesis: What the Long Run Data Show, CEPR Discussion Paper NO.708 LONDON, JULY.

13- Cohler,(2002). Neoclassoical vs.Endogenous Growth Analysis: An Overview, Seminar on International Macroeconomics Linz,1.Juli.2002

14- Delong .J Bradford and Sum.Lawrence.H.(1991).Equipment Investment and Economic Growth .Quarterly Journal of Economics MIT
http://mitpress.mit.edu/journals

15 -Denison ,E.F.(1993),the Growth Accounting Tradition and Proxies of Sources of Growth in :A. Szirmai.b.Van Ark and D.Pilat. Explaining Economic Growth –Essays in Honor of Angus Maddison, North Holand, Amsterdam..

16-Denison,E.F.and W.K. CHUNG(1976),How JAPAN'S Economy Grew so Fast. The Brookings Institution Washington DC.

17- Denison,E.F.(1967),Why Growth Rates Differ, the Brookings Institution, Washington DC.

18- Denison, E.F.(1964),Measuring the Contribution of Education (and the Residual) to Economic Growth, in:OECD, the Residual Factor and Economic Growth, Paris.

19- Easterly,W.(1998).The Quest for Growth, mimeo, World Bank.

20-Gordon,R.J. and M.N.Baly (1991), Measurement Issues and the Productivity Slowdown in Five Major Industrial Countries, In:OECD, Techonology and Productivity: the Challenge for Economic Policy, Paris

21-Hayashi,F.(1986),why Japan's Saving Rate so Apparently High, NBER Macroeconomics Annual 1986,MIT Press, Campridge.

22-Hong.S-D.(1991), Estimating Sources of Productivity Growth In the Korean Economy, Policy Research paper91-02, Korea Development Institute (In Korean).

23 -Horioka, C.Y.(1990), Why is Japan's Household Saving Rate So High? A Literature Survey of Japan's Saving Rate; the Impact of the Age Structure of the Population and Other Factors. Journal of Economic Studies Quarterly, vol.42,No.3, Septemper.

24 - Jeffrey Sachs,(1996), Achieving Rapid Growth : The Road Ahead for Egypt. The Egyptian Center for Economic Studies, Distinguished Lecture Series 3.

25- John W . Mcarthur and Jeffrey D. Sachs, (2001) The Growth Competitiveness Index Measuring Technological Advancement and the Stags of Development , Global Competitiveness Report 2001 – 2002, Center for International Development at Harvard University, Nov .

26-Jorgeson,D.W.and M. Kuroda(1992), Productivity, and International Competitiveness In Japan and the United States, 1960-1985, the Economic Studies Quartery,vol.43.December.

27 –.Kaldor. N(1957)." Model of Economic Growth ," Economic Journal, 268,Dec vol LXVII.

28- Kheir-El-Din H, & Moursi T.(2002). Sources of Economic Growth and Technical Progress in Egypt: an Aggregate Perspestive.

29-Anne Krueger, (1998). Government Failure in Development and M. C. Chauduri Market Failure and Government Failure .

30- Kuznets Simon (1959) . Six lectures on Economic Growth . Toronto, The Free Press.

31- Laursen Keld (1998). "How Structural Changes Differs, and why it Matters. (for Economic Growth)" .
Danish Research Unit for Industrial Dynamics – Druid Working Paper No . 98 – 25

32-Lucas,R.E.(1988),On the Mechanics of Economic Devolopment, Journal of Monetary Economic,vol.22.

33- Malcolm Dowling, Savings! The Key to Economic Growth, WWW. Economics . unimelb . edu . au/ Tldevelopment / econochat/ Dowling Econ 6. Hlml .

34- Malecki, E.J.(1997) . Technology and Economic Development . Essex, Addison Wesley Longman .

35- Mankiw,G,(1995). The Growth of Nations, Brookings Papers on Economic Activity.

36- Mark Thissen ,(2000). Building Financial CGE Models Data, Parameters, and the Role of Expectations, Financial CGE Model for Egypt, Labyrint Publication.

37- Michael,E.Porten and Scott Stern (2000).Measuring the Ideas Producion Function. Evidence from International Patent Output. NBER, Working Paper No. w7891.

38- Ministry of Economy, Research Information Sector, The International Competitiveness of Egypt in Perspective, First Report 1998.

39- Morley B, & Perdikis N. (2000). Trade Liberalization, Government Expenditure and Economic Growth in Egypt. Journal of Development Studies, April

40-Nakamura, T.(1981),the Postwar Japanese Economy ITS Devolopment and Stucture, University of Tokyo Press, Tokyo.

41- Nishimizy,M.and C.R.Hulten (1978),the Sources of Japanese Economic Growth,1955-1971, the Review of Economics and Statistics, Vol.60.

42- Romer, P.M. (1998) . "Innovation : The New Pump of Growth ". Blueprint :Ideas for a New Century (winter,1998) .

43- Osman M Osman,& Heba El-Laithy, & Soheir Abou-Al Einein(1999). Measuring the Impact of Government social Expenditure on the Standard of Living (Genenal Equilibrium Model Approach).
Research Papers Series.Egypt-Human Development Report. INP-UNDP. Cairo-1999

44- Romer, P.M. (1994b). " New Good, Old Theory and the Welfare Costs of Trade Restrictions ". Journal of Development Economics 43 .

45- Romer, P.M. (1994a). "Beyond Classical and Keynesian Macroeconomic Policy . " Policy Options 15 (July – August, 1994) .

46- Romer, P.M. (1993B). " Implementing a National Technology Strategy with Self-Organizing Industry Investment Boards". Brookings Papers on Economic Activity : Microeconomics 2 .

47- Romer, P.M. (1993a) . Ideas and Things : the Concept of Production is Being Retooled (The Future Surveyed :150 Economist Years). The Economist : (September 11, 1993) F70 (3)

48- Romer, P.M. (1986) . " Increasing Returns and Long Run Growth". Journal of Political Economy 94.

49- Schumpeter, J.A. (1934). The Theory of Economic Development . Oxford, Oxford university Press.

50- Solow, R.S . (1957) . " Technical Change and the Aggregate Production Function . " Review of Economics and Statistics 39.

51- United Nations, International Trade Statistics Year Book, Various Volumes.

52- Vaglio A. (1988) . " Static and Dynamic Economies of Scale in Export – Led Growth . " Economic Notes 2.

53- Vito Tanzi," Corruption Around the World: Causes, Consequences, Slope and Cures, IMF staff Papers , Vol. 45, No.4, Dec. 1998.

فهرس قضايا التخطيط و التنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢	Adverse Economic Effects Resulting From Israeli Aggressions and continued Occupation of Egyptian territories,	April 1978
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته(١٩٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ – ١٩٧٦)	اغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسة باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١–١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة أجزاء)	يوليو١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet,	June 1980
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣
٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣

٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	اكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	**Intergrated Methodology for Energy planning in Egypt,**	**Sep,1986**
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو, ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	اكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	اكتوبر ١٩٨٨
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى	اكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	اكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار – الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠

٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الاولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وامكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظر تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وأنعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير١٩٩١
٦٢	إمكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها دوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع أفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢

٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات" المرحلة الاولى " ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى – المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	فبراير ١٩٩٣
٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	**The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries**	**Nov.1993**
٨٣	الآثار البيئية للتنمية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى "المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويرة	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية(الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية(دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة	يناير ١٩٩٦

١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى(المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الأنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكلة واتجاهات تطويرة	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير اساليب وقواعد المعلومات فى ادارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	اغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نطام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى أدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر١٩٩٨
١٢٢	**Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area**	**December 1998**
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الافاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩

١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطويرها خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى"	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعة دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الاعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جدية للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى (دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢
١٤٦	اثرالبعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" خلفية أساسية"	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	إبريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية لفقتصاد المصرى عام ١٩٩٨-١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأخذية والمنتجات الجلدية فى مصر(الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢

١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعية	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر, الفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين اداء بعض المرافق العامة " مياه الشرب والصرف الصحى "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٦	دراسة أهم الآثار البيئية للأنشطة السياحية فى محافظة البحر الاحمر"بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية "	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	اولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الاحذية الجلدية فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان "	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة "	يوليو ٢٠٠٣